الإعراب الميسر

دراسة في القواعد والمعاني والإعراب
تجمع بين الأصالة والمعاصرة

(وفق قرارات مجمع اللغة العربية)

إعداد
محمد علي أبو العباس

دار الطلائع
للنشر والتوزيع والتصدير

الإعراب الميسر

دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة

(وفق قرارات مجمع اللغة العربية)

إعداد
محمد علي أبو العباس

دار الطلائع
للنشر والتوزيع والتصدير
٥٩ شارع عبد الحكيم الرفاعي ناصية امتداد مكرم عبيد
وسمير فرحات - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: ٦٣٧٩٨٦٢ - ٢٧٤٤٦٤٢ فاكس: ٦٣٨٠٤٨٢

إهداء

إلي الروح الطاهرة ، إلي المغفـور له ابني/ حـاتم أهدي ثواب هذا الكتـاب ، سـائلاً الله له فـسيح الجنات ، وأن يجازيه خير الجزاء علي صبره وامتثاله لأمر ربه ، ومشاركته في الدعوة إلي الله من فوق منبر الإسـلام ومـا قـدمـه لـي مـن مـسـاعـدة فـي مجـالي التأليـف والتحقيـق ، وأن يبارك فـي وحيـده/ محمد حـاتم ، وأن يلهـمنا الصبر وقـوة الإيمان والله المستعان..

والدك / محمد على أبو العباس

تقديم

الحمد لله علَّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد أنزل عليـه مـولاه : ﴿ **وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا** ﴾[1] ، وارْضَ اللَّهم عن الصحابة الكرام الذين أوتوا الحكمة والبيان، وحفظوا السنة ، والقرآن ، فجزاهم الله عنا ، وعن لغة القرآن ، وعن الإسلام، خير الجزاء .

وبعـــــد

فقد لمست من خلال الواقع فى ميدان التربية والتعْليم لأكثر من ربع قرن من الزمان ما وصلت إليه حال الطلاب ودارسى اللغة العربية ، من ضعف وتعثر فى الضبط والإعراب ، ومما لاشك فيـه أن اللغة هـى وعاء الفكـر وحافظتـه ، وبغيرها لا يمكن أن نشكِّل الطالب المفكر المشارك المتفاعل ، والقادر علي استخدام التعبير السليم المفصح عن مشاعره وأفكاره وخبراته .

ولهذا الضعف والتعثُّر خَـطَرُه ، خصوصاً إذا شاع حتى سرت عَدْواه إلى القرآن والحديث على ألسنة المتخصصين من الخطباء والمتحدثين .

وقد تخوف أسلافنا من اللحن وعثرة اللسان ، فقد كان الحسن البصرى إذا عثر لسانه ولحن قال : أستغفر الله .. فقيل له : أتستغفر الله أَنْ قَـدْ لحنْتَ؟ قال : مَنْ أخطأ فى لغة العرب فقد كذب عليهم ، ومَنْ كذب فقد عمل سوءاً ، والله يقول : ﴿ **وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾[2] ولهذا اهتموا بالضوابط التى تقيهم اللحن وتعثر اللسَان ، وآمنوا بأن النحو فى الكلام كالملح فى الطعام ؛ لأنه الحارس للغة القرآن .

---

(١) النساء : ١١٣ .

(٢) النساء : ١١٠ .

والقواعد النحوية ليست غاية فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة لسلامة النطق، والتحدث ، والقراءة ، وصحة الكتابة .

لذا فإن علينا أن نقدمها للطلاب وللدارسين ميسَّرة مبسطة ؛ ليقبلوا عليها غير كارهين ، وأن نبدأ معهم من المرحلة الأولى متدرجين ، وأن نزودهم بالتدريبات اللغوية ، والأساليب العصرية التى تجعلهم يجيدون فن الإعراب .

وانطلاقًا من هذا الإدراك أقدم هذا الكتاب للإخوة الزملاء ، ولأبنائنا الطلاب بادئاً بالإعراب والبناء ، وجامعاً فى **الباب الأول** لقضايا الجملة الاسمية و الفعلية ، وأحكامها الإعرابية ، وفى **الباب الثانى** بينت متعلقات الجملة وتوابعها ، وفى **الباب الثالث** جمعت الأساليب النحوية ووضحت أحكامها الإعرابية ، وفى **الباب الرابع** اخترت فى إيجاز بعض الحروف والكلمات التى تحمل عدة معان وأوجه إعراب ، وأخيراً وقفت مع إعراب آيات من القرآن كانت تستوقفنا فى المناقشات لما فيها من احتمالات فى الإعراب ، وذكرت آراء النحاة فيها لتوجيه القراءات .

وقد وضعت بين يدى الجميع قرارات «مجمع اللغة العربية» فى تيسير النحو على أبنائنا الطلاب للاستفادة منها ، والجمع بينها وبين آراء النحويين السابقين .

والله ـ أسأل ـ أن يوفقنى دائماً إلى مرضاته ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عنده من المقبولين ، فهو حسبى ونعم الوكيل .

رجب سنة ١٤١٧هـ

نوفمبر سنة ١٩٩٦م

أبو طارق وشيماء

محمد على أبو العباس

مدخل

الإعراب بين المعنى والمبنى

**** الإعراب لغة واصطلاحاً :**

الإعراب لغة هو : الإبانة عَمَّا فِي النفسِ ، تقول : أعربْتُ عن حاجتى ، أى أَبَنْتُ عنها ، ومنه الحديث : «البِكْرُ تُسْتأمَرُ وإِذْنُها صماتها ، والأيِّم تعرب عن نفسها» ، أى تبين وتوضح بصريح النطق ، وهذا المعنَى اللغوى هو الأصل لمعنى الإعراب .

اصطلاحاً وهو : الإبانة عن المعانى بالألفاظ . وقيل : هو تغيُّر يلحق أواخر الكلم من قولهم : «عربت معدة الفصيل» [1] إذا تغيرت .

* **الغرض من الإعراب** : والغرض منه ما يلى :

١ـ الإبانة عن المعانى ـ كما قلنا ـ لأنه يعين معنى الجملة بالنفى أو بالاستفهام أو بالتعجب أو غير ذلك .

٢ـ الدقة فى التعبير عن المعانى بالتخصيص أو بالتوكيد أو بالتقديم ؛ لإزالة الوَهْمِ من ذهن السامع ، ولإعطاء المتكلم سعة فى التعبير عن المعنى الواحد بعدة صور .

* **معانى الإعراب** : ذهب كثير من النحاة إلى أن الرفع علم الفاعلية ، وبقية المرفوعات مشبهة به ، والنصب علم المفعولية ، وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل ، والجر علم الإضافة . وقيل : بل المبتدأ والخبر هما الأصل فى استحقاق الرفع والباقى من المرفوعات محمول عليهما . وقيل : المرفوعات كلها أصول ، والرفع عمدة فهو أقوى الحركات ، والنصب علم الفَضْلة ، والجر علم الإضافة .

***كيف تعرب ؟**

١ـ قالوا : الإعراب فرع المعنى . فعليك بنظرة تفصيلية تستطيع بها أن تُلِمَّ

(١) الفصيل : ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه .

بالمعنى المراد الذى يوصلك إلى الإعراب ، وما لم يفهم معناه يمكن استنباط الإعراب من فحوى الكلام وما يناسب المقام .

٢ـ أن تكثر من قراءة القرآن الكريم لتمثل النحو (معناه ومبناه) من الناحية الذهنية دون إدراك للقواعد الإعرابية ، وكذا قراءة الشعر العربى ، والنصوص النثرية.

٣ـ أن تعبر عن الحرف الواحد باسمه الخاص به أو المشترك ، مثل «ذاكرتُ» فيقال : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال «ت» فاعل ، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا .

٤ـ أن تتبع الأخبار للمبتدأ أو النواسخ ، والأجوبة للشرط والاستفهام والقسم ، والفاعل للفعل، وهكذا حتى يتم المعنى بمعرفة ما تحتاج إليه الكلمات من بعضها .

٥ـ أن تعين نوع الفعل من ماض ، أو مضارع ، أو أمر ، كما يعين نوع المفعول .

٦ـ قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شيء آخر تغير الإعراب ، فينبغى التحرز فى ذلك مثل: ما أنت؟ وما شأنك؟ فإنها مبتدأ وخبر ، فلو قلت : ما أنت وزيدا؟ «فأنت» مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع وزيدا؟ أو ما تكون وزيدا؟ ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وأصبح فى محل رفع فاعلا ، أو اسما لكان حسب التقدير .

٧ـ أن تحترز من التباس الأصلى بالزائد ، لأن الأصلى لا يمكن الاستغناء عنه، ويؤثر فى اللفظ وفى المحل ، أما الزائد فيفيد التوكيد ، ويؤثر فى اللفظ فيما بعده دون المحل .

٨ـ أن تذكر متعلق الظرف والجار والمجرور ، وهل هو فعل أو شبهه ، كما أن المجرور بحرف جر زائد لا يتعلق بشيء فلا متعلق له .

٩ـ أن تذكر محل الجملة ، إن كان لها محل ، وهل هو الرفع ، أو النصب أو الجر أو الجزم ، فإن لم يكن لها محل ذكر ذلك أيضاً .

١٠ـ أن تبين صلة الموصول الاسمى والعائد المذكور ، فإن كان محذوفاً قدّره .

١١ــ أن تبين إعراب اسم الإشارة أو الموصول ، إنْ وقع فاعلاً فمحلُّه الرفع ، أو مفعولا فمحله النصب ، ولا تقتصر على قولك : اسم إشارة أو اسم موصول.

١٢ــ ألا يجرى لسانك على عبارة اعتدتها فتستعملها فى غير محلها ، كأن تقول فى «كنت ، وكانوا» فى الناقصة : فعل وفاعل ؛ لما ألف من قول ذلك فى نحو «ذاكرت وفهموا» .

ومع تلك التوجيهات فإن فى تلك الصفحات ما يعينك على الوصول إلى الصواب فى فن الإعراب ، بعون من الواحد الوهاب .

** المعرب والمبنى :

* **الإعراب بالحركات والحروف** : يعرب الاسم المفرد بالحركات رفعاً ونصباً وجراً ، إلا الممنوع من الصرف فإنه يجر بالفتحة مثل : «كتابُ عائشةَ نظيفٌ» فعائشة : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، وكذلك جمع التكسير يعرب بالحركات مثل : «فى المعهد رجالٌ أكفاءٌ» فرجالٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وكذلك أكفاءٌ : نعت مرفوع بالضمة أيضاً . أما المثنى فيعرب بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، مثل «هذان الطالبان فاهمان ، وقابلت الطالبيْن ، وسلمت على الطالبيْن» كما يعرب الملحق بالمثنى كذلك ، وهو «كلا وكلتا» عند إضافتهما إلى ضمير «الطالبان كلاهما فاهم ، والطالبتان كلتاهما فاهمةٌ» ، و«اثنان واثنتان» تلحقان بالمثنى أيضاً فتعربان إعرابه ، ويعرب جمع المذكر السالم بالواو رفعا وبالياء نصباً وجرا مثل : «المحمدون فاهمون ، وإن المسلمين صابرون» فالمحمدون : مبتدأ مرفوع بالواو ، والمسلمين : اسم إن منصوب بالياء ، ونون المثنى مكسورة ، ونون جمع المذكر السالم مفتوحة .

وتحذف النون مع الإضافة مثل : «كتابَا مُحَمَّدٍ نظيفان» و «متفَوِّقُو الفصل ممتازون» وكذلك مع النصب والجر تقول : «قرأت كتَابَىْ محمد» و «سلمت على متفوِّقى المعهد» .

وتعرب الأسماء الخمسة بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً ، وهى : «أبوك وأخوك وحَمُوك وفُوك وذو مال» . مثل: «أبوك حاضرٌ ، وإن أخاك ناجحٌ.

وذهبت إلى حَميك» . ويعرب جمع المؤنث السالم بالضمة رفعا وبالكسرة نصباً وجراً ، تقول : «إنَّ المسلماتِ ناجحاتٌ» .

** إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة :

عرضت لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية على مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين قراراً لها يجيز إلحاق اسم غير العاقل بوصفه في جمعه جمع مؤنث سالما ، فيقال فى جمع فراغ : فراغات ، وفى جمع صِمام : صمامات ، ونحو ذلك ، وبعد مناقشات تبلورت وجهات النظر فيما يأتى :

أولاً : أن بعض الكلمات يمكن إجازته على توهم التاء فى مفرده ، كما فى فراغات ، وبعضها يمكن توجيهه على نحو يلحقه بما هو قياسى ، مثل : معاشات.

ثانياً : أن ما لا يدخل تحت هذا الباب من التعليل أو ذاك يمكن إجازته حملا على المسموع من أمثاله ، واستئناساً بأقوال بعض النحاة فى إجازته .

ثالثاً : أن الهدف هو قبول ما شاع من الكلمات المجموعة جمع تأنيث ، بناء على تسويغ لغوى ، أو رأى ارتضاه بعض النحاة ، دون وضع قاعدة عامة تطلق الجواز .

وها هو نص القرار :

ترى اللجنة إجازة جموع التأنيث الشائعة التالية : إطارات ـ بلاغات ـ جزاءات ـ جوازات ـ حسابات ـ خطابات ـ خلافات ـ خَيالات ـ سَنَدات ـ شعارات ـ صراعات ـ صمامات ـ ضمانات ـ طلبات ـ عطاءات ـ غازات ـ فراغات ـ قرارات ـ قطارات ـ قطاعات ـ مجالات ـ معاشات ـ مُعْجَمات ـ مفردات ـ نتوءات ـ نَداءات ـ نزاعات ـ نشاطات ـ نِطاقات .

وذلك على أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللغة ، كاعتبار التاء فى المفرد ، أو لمح الصفة فيه ، وما لا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يجاز استئناساً بما ورد من كلمات فِصَاح ثلاثية ورباعية مجموعة جمع تأنيث ومفردها مذكر غير عاقل . وبما قاله سيبويه ، والزمخشرىّ ، وابن عصفور ، والرَّضِىُّ ، وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكر غير العاقل إذا لم يسمع له جمع

تكسيـر ، وبما قـاله ابن الأنبـارى ، والفـراء ، وابن جنى ، والكندى ، من إجـازة جمع التأنيث فيما لا يعقل ، وأن القياس يعضده ، أو أنه القياس [١] .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى علامات الإعراب :**

قدم الدكتور شوقى ضيف مذكرة فى موضوع : «العلامات الأصلية والعلامات الفرعية» جاء فيها أن النحاة جعلوا للإعراب علامات أصلية هى : الضمة والفتحة والكسرة ، وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية ، وهى قسمان : قسم تنوب فيه حركة عن حركة ، ويجرى هذا فى باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به وباب الممنوع من الصرف ، وقسم ينوب فيه الحرف عن الحركة ، ويجرى ذلك فى باب الأسماء الخمسة وباب المثنى وما ألحق به وباب جمع المذكر السالم وما ألحق به .

وأشار فى المذكرة إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت ألا داعى لهذه النيابة وجعلت كلا فى موضعه أصلا ، وعلى هذا فجمع المؤنث السالم مثلا منصوب بالكسرة ، والأسماء الخمسة مرفوعة بالواو . وقد جاء قرار المجمع موافقاً لهذا الرأى ونصه : يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية ، ففى نحو «جاء الزيدان» يقال : «الزيدان» مسند إليه مرفوعٍ بالألف . وفى «جاء أبوك» «أبوك» : مسند إليه مرفوع بالواو ، وفى «مررت بأحمدَ» «أحمدَ» مجرور بالفتحة ، وهكذا .

وكان قرار اتحاد المجامع العربية هو : اعتبار علامات الإعراب أصلية دون تمييز بين أصلى وفرعى . وبعد دراسة الموضوع ومناقشة ما قدم فيه من مذكرات انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) [٢] ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) ونصه كما يلى: « يرى المجمع توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية والفرعية بتسميتها علامات إعراب » [٣] .

---

(١) انظر : كتاب فى أصول اللغة (٥٩/٢ ، ٦٠) .

(٢) ترمز د. للمؤتمر ، ج للجلسة .

(٣) انظر : مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاما (ص٢٩٢) .

** الإعـــراب المحلـي والتقـديري :

عند إعراب الاسم المقصور : وهو ما آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها مثل: «جاء الفتى» فإنهم يقدرون الحركات على آخره لأنها لا تظهر ، فيقولون : «الفتى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ، وكذلك الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر مثل : «جاء القاضى والداعى والهادى» «فالقاضى» : فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ، وإنما تظهر عليه الفتحة مثل «رأيت القاضِى» . ومثل ذلك المضارع فى «يسعى ، ويرمى ، ويدعو» كما يقدرون الحركات على المبنيات حسب مواقعها فمثل : «هذا محمدٌ» تعرب «هذا» مبتدأ مبنيًّا على السكون فى محل رفع ، وتقول : «إن هذا محمدٌ» «فهذا» اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب ، «ولهذا الطالب جائزة» «فهذا» مبنى على السكون فى محل جر باللام .

* قرار مجمع اللغة العربية بشأن اقتراح إلغاء الإعرابين السابقين :

اقترح الدكتور شوقى ضيف إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى ، واستأنس فى ذلك بما انتهى إليه المجمع بعد دراسة تقرير لجنة وزارة المعارف للنظر فى تيسير قواعد النحو والصرف من الاستغناء عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات ، وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات ، فيقال فى إعراب «مَنْ» فى نحو «جاء من أكرمنى» مَنْ : اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع ، وفى نحو «جاء الفتى والقاضى» اسمان مسند إليهما محلهما الرفع . وقد أشار الدكتور شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها فى هذا الموضوع إلى قرار المجمع اللغوى فى دمشق، والمجمع العلمى العراقى بالإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ، ثم أشار إلى التوصية التى أصدرها اتحاد المجامع اللغوية الذى انعقد فى الجزائر سنة ١٩٧٦ والتى تجئ موافقة لقرار مجمع اللغة بدمشق .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلي القرار الآتي :

ترى اللجنة أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل (أى دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير فى تعليم النحو العربى ، ففى نحو «جاء القاضى» يقال : «القاضى» مرفوع

بضمة مقدرة ، وفى نحو «جاء مَنْ سافر» يقال : «مَنْ» فاعل مبنى محله الرفع ، وفى نحو «محمد يحضر» يقال : «يحضر» جملة فعلية خبر .

ويتصل بالاقتراح السابق بإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى اقتراح يقضى «بألا يقدر للظرف والجار والمجرور متعلق عام ، فلا يقال فى نحو «محمد عندك ومحمد فى الدار» إن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الخبر» وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء بأنهما أنفسهما الخبر ، ولا متعلق هناك ولا محذوف ، وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية المنعقد بالجزائر سنة ١٩٧٦م بالسكوت عن ذكر المتعلق به فى الظرف والجار والمجرور ، ويتصل بالاقتراح السابق أيضاً اقتراح يقضى بأن يقال : إن الفعل المضارع منصوب بعد لام التعليل ، ولام الجحود ، وكى ، وحتى ، وأو ، وفاء السببية ، وواو المعية ، ولا حاجة إلى تقدير «أن» مضمرة فى هذه المواضع .

وقد اعتمد الدكتور شوقى ضيف فى ذلك على رأى ابن مضاء ، وعلى ما نقل عن الكوفيين من أنهم جعلوا الفعل المضارع منصوبا بعد اللام ، وكى ، وحتى ، أما بعد فاء السببية وواو المعية فجعلوه منصوبا على الخلاف .

وقد جاء قرار اتحاد المجامع اللغوية على النحو الآتى : ما ينصب بأن مضمرة وجوبا يقال: إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة .

وبعد دراسة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى : « ترى اللجنة أن يكتفى بأن يقال فى إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن مضمرة إنه منصوب بعد الأدوات الظاهرة » .

عرضت قرارات اللجنة الثلاثية على مجلس المجمع فى (د/٤٥ ج/٢٨) فوافق عليها ، ثم عرضت على المؤتمر فوافق عليها أيضاً فى (د/٤٥ ج/٧ للمؤتمر ١٩٧٩/٣/٦) [١] .

من الواقع الميدانى : أرى من خلال الواقع الميدانى فى مجال تدريس اللغة العربية لأكثر من ربع قرن أن نعمل على تيسير النحو بالاستغناء عن التقدير

(١) انظر : مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٨٩ ، ٢٩٠) .

للعوامل المحذوفة ، وكثرة العلل والأقيسة مما فيه مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب .

وإذا كانت القواعد وسيلة إلى الضبط فليكن الاهتمام بالهدف مع سهولة الوسائل الموصلة إليه ، ونأمل فى المجامع اللغوية أن تخطو خطوة أخرى فى تيسير القواعد النحوية .

**** المبنيات :**

البناء : لزوم آخر الكلمة فى الاسم المبنى حالة واحدة من الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون مثل : حيثُ ـ الآنَ ـ أمْسِ ـ لَدُنْ . والأسماء المبنية سبعة هى : الضمير ، واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، واسم الاستفهام ، واسم الشرط ، والظرف ، وأسماء الأفعال والأصوات .

وإليك تفصيل القول فيها بإيجاز :

١ـ الضمير : اسم يدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، وهو مستتر وبارز، والبارز قسمان : متصل ومنفصل ، والمتصل لا يستقل بنفسه ، بل يلحق بفعلٍ أو باسم ، وهو إما ضمير رفع مثل : تاء الفاعل «قرأتُ» ، وألف الاثنين مثل «قاما» ، وواو الجماعة «قاموا ، ويقومون» ، ونون النسوة مثل «قُمْنَ يا طالبات» . وضمائر النصب والجر المتصلة ثلاثة هى : كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم مثل : «رأيتكَ ، ورأيته، وأعجبتنى ، وكتابك ، وكتابه ، وكتابى» والضمير المتصل الذى يصلح للرفع والنصب والجر هو «نا» مثل : «إننا نلنا الجائزة ، وبنا يعرف الفضل» «فنا» : اسم إن فى محل نصب ، وفاعل فى «نلنا» وفى محل جر فى «بنا» .

أما الضمير المنفصل فهو الذى يستقل بنفسه ، وهو قسمان : ضمير محلُّه الرفع ، وضمير محله النصب . فللرفع : (أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهى ، وهما ، وهم ، وهن) مثل : «أنا فَاهِمٌ ، ونحن فاهمون ، وهو فاهم» فالضمير مبتدأ فى محل رفع مبنيٍ ، وللنصب : (إيايَ ، وإيانا ، وإياكَ ، وإياكِ ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن، وإياه ، وإياها ، وإياهما ،

وإياهم ، وإياهن) قال تعالى : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ (١) «فإيًّا» مفعول به لنعبد مقدم للاختصاص .

ضمير الفصل : يقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، واشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة ، وأما الثانى فمعرفة ، أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل «أل» ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا** ﴾ (٢) .

ولوجوده فى الكلام أغراض وفوائد أهمها :

١ـ الإعلام بأن ما بعده خبر ، لا تابع . جاء فى مغنى اللبيب لابن هشام قوله: ولهذا سمى فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة . قال تعالى : ﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾ (٣) فوجود الضمير عيّن أن يكون «القصص» هو الخبر ، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون «الحق» هو الخبر و«القصص» بدلا ، فيكون المعنى «إن هذا القصص هو الحق» ، ومنه قول الله : ﴿ **ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ** ﴾(٤) .

٢ـ الاختصاص والقصر . قال تعالى : ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (٥) و«هم» فَصْل ، دلَّ على أن الوارد بعده خبر ، لا صفة ، وعلى التوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره ، أى للقصر ، ومن دلالته على القصر ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ** ﴾ (٦) فالضمير هنا يفيد قصراً حقيقياً ، فبدونه قد يفيد مجرد الإخبار فقط .

٣ـ التوكيد ؛ ولهذا سماه الكوفيون «دعامة» لأنه يدعم به الكلام ، أى يقوى ويؤكد ، قال تعالى: ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ** ﴾(٧) بينما جاءت الآية فى سورة لقمان من غير الفصل : ﴿ **وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ** ﴾ (٨) .

---

(١) الفاتحة : ٥ .
(٢) المزمّل : ٢٠ .
(٣) آل عمران : ٦٢ .
(٤) الحج : ١١ .
(٥) البقرة : ٥ .
(٦) آل عمران : ١٠ .
(٧) الحج : ٦٢ .
(٨) لقمان : ٣٠ .

ذلك لأن الآية التى فيها الضمير جاءت فى سياق الصراع بين الحق والباطل بالدم والجهاد بعد ذكر الأمم السابقة ، بينما فى سورة لقمان عرض لأصحاب الباطل من وجه ليس فيه صراع . فأنت تلاحظ تشابه الآيتين إلا فى وجود ضمير الفصل فى آية الحج وخلوها منه فى آية لقمان . ولعلك قد عرفت أن السبب هو السياق .

محل ضمير الفصل : البصريون يرون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف فلا إشكال . وقال الخليل : هو اسم ، والكوفيون يرون أن له محلا ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله . فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، كقول الله : ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (١) فهم مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر المبتدأ الأول . وفى قول الله : ﴿ **أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ** ﴾ (٢) لا يجوز أن تكون «هى» فصلا ؛ لأن الاسم الأول نكرة ، ولا يجوز أن يكون توكيدا ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، بل هو عند سيبويه مبتدأ ـ ويرى غيره أن «هى أربى» جملة خبر كان ، أو جملة فى موضع رفع صفة ، و«أمة» خبر كان أو فاعلها ، إن جعلت كان تامة (٣) .

وفى قول الله : ﴿ **تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا** ﴾ (٤) هو ضمير فصل أو بدل أو توكيد ، وخيراً : المفعول الثانى ، وفى قول الله : ﴿ **كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ** ﴾ (٥) يحتمل الضمير الفصلية والتوكيد ، وفى قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ** ﴾ (٦) يحتمل الفصلية والابتداء والتوكيد .

*** ضمير الشأن :**

من عادة العرب أنهم قد يقدمون على الجملة ضميرا تفسره الجملة بعده يسمى «ضمير الشأن» ويسميه الكوفيون «ضمير المجهول» ، وذلك فى مواضع التفخيم والتعظيم ، والجملة إما نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ ، كقول الله : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ فهو مبتدأ ، و«الله أحد» جملة خبره ، وهى عينه

(١) البقرة : ٥ . (٢) النحل : ٩٢ .
(٣) مغنى اللبيب (٤٩٧/٢) والعكبرى فى إعراب القرآن (٨٥/٢) .
(٤) المزمل : ٢٠ . (٥) المائدة : ١١٧ .
(٦) الصافات : ١٦٥ .

في المعنى لأنها مفسرة ، والمفسِّر عين المفسَّر ، أى الشأن الله أحد ، ويجوز أن يكون لفظ الجلالة خبر المبتدأ على أن هو بمعنى المسئول عنه ، و«أحد» بدل أو خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون لفظ «الله» بدلا و «أحد» الخبر [1] .

ولا يكون ضمير الشأن لحاضر ، وإنما يكون ضمير غيبة ، ويجيء مع العوامل الداخلة مع المبتدأ والخبر نحو : (إن وأخواتها وظن وأخواتها وكان وأخواتها) وتعمل فيه هذه العوامل تقول : «إنه محمد ذاهب» ، وقوله تعالى : ﴿**إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ**﴾[2] وقد ذهب بعضهم إلى أن ضمير الشأن يفيد التوكيد إضافة إلى التفخيم.

وجاء في مغني اللبيب أن هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

١ــ عَوْدُه على ما بعده لزوما ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شيء منها عليه .

٢ــ أن مفسّره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه فى هذا ضمير .

٣ــ أنه لا يتبع بتابع من توكيد أو عطف أو بدل .

٤ــ أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

٥ــ أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع .

** نــون الــوقــايــة :

سميت بذلك لأنها تقى الفعل الكسر ، وتسمى «نون العماد» أيضاً وتلحق قبل ياء المتكلم المنصوبة بواحد من ثلاثة :

أحدها : الفعل سواء أكان متصرفا أم جامداً مثل : «أكرمنى ، وعسانى ، وذهب الطلاب ما عدانى وحاشانى ، وما أفقرنى إلى عفو الله» .

الثانى : اسم الفعل مثل : «دراكنى» بمعنى أدركنى ، و «تراكنى» بمعنى اتركنى ، و «عليكنى» بمعنى الزمنى .

الثالث : الحرف مثل : «إنَّنى» وهى جائزة الحذف مع «إن ، وأن ، ولكن وكأن» ، وغالبة الحذف مع «لعلَّ» ، وقليلته مع «ليت» .

(١) إعراب ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن للعكبرى (٢٩٧/٢) .
(٢) النمل : ٩ .

وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة «بمن وعن» ، وقبل ما أضيف إليه «لدن» أو «قـد» أو «قط» إلا في القليلِ من الكلامِ . قـال تعـالى : ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [1] وتقول: «منّى وعنّى وقطنى وقَـدْنى» .

وبجانب الوقاية فلها وظائف أخري أبرزها:

١ـ إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة في مثل : أَكْرمنى وأَكرِمى ، وبين أمر المخاطبة والماضى المتصل بياء المتكلم مثل : تَدارَكِى . وتداركنى .

٢ـ إزالة اللبس بين الاسم والفعل فى مثل : حجرى وحجرنى .

٣ـ إزالة اللبس بين الحرف والفعل مثل : عداى وعدانى . فإن التى بالنون فعل دون أختها .

٤ـ إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء مثل «سَمَاعِنى» بمعنى اسمعنى ، و«سماعى» مصدر للفعل «سمع» مضاف إلى ياء المتكلم .

٢ـ اسم الإشارة : يشار للقريب المفرد بذا وللمفردة بذى ، وتى ، وذهْ ، وتـهْ ، وللاثنين ذان رفعاً وذيْن نصباً وجراً ، وللاثنتين : تان ، وتيْن فى الرفع والنصب والجر ، ولجمع الذكور والإناث : أولاء ، وتدخل على أسماء الإشارة هاء التنبيه . فيقال : هذا ، وهذه ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء ، وعند الإشارة للبعيد تضاف لهذه الأسمـاء كـاف الخطاب ولام قبلهـا أو بدون اللام مـثل: ذاك، وذلك ، وتلك ، وأولئك ، واللام تدل على شدة البعد . واسم الإشارة المثنى معرب إعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

٣ـ الاســم الموصـول : اسم يصل بين جملتين لا يتم معنى أولاهمـا بدون الثانية ، وله ألفاظ خاصة هى : الذى للمفرد المذكر ، والتى للمفردة المؤنثة ، واللذان للمثنى المذكر رفعا ، واللذين نصباً وجراً ، واللتان لمثنى المؤنث رفعاً ، واللتين نصبـاً وجـراً ، والذين لجمع الذكـور . واللاتى واللائى لجمع المؤنث . والاسم الموصول المثنى معرب إعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً . والباقى مبنى . وبجانب ما سبق فهناك ألفاظ ثلاثة تستعمل لما سبق وهى : منْ للعاقل و «ما» لغير العاقل تقول : «جاء مَنْ نجح ، وجاءت مَنْ نجحت ، وجاء من

(١) الكهف : ٧٦ .

نجحا ونجحوا ونجحن» ، والثالث «أيْ» مثل : «جالسْ أيهم أفضل» أى جالس الذى هو فاضل ، ولهذه الكلمات وظائف أخرى .

٤ـ اسم الاستفهام : هل والهمزة حرفان ويسأل بهما عن الجملة . وبجانبهما أسماء استفهام كثيرة وهى : «من» للعاقل ، و «ما» لغير العاقل ، و «أين وأنّى» للمكان و «متى وأيان» للزمان ، و «كيف» للحال وهى مبنية .

٥ـ اسم الشرط : أسماء الشرط هى التى تتصدر جملتين لا يتم الكلام إلا بهما معا ، وهى «مَنْ» للعاقل و «ما» لغير العاقل و«أين» ، و«أنّى» ، و«حيث» ، و«متى» و«أيّان» ، و«كيف» ، وأحيانا توصل أين وحيث وكيف بما ، قال تعالى : ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ** ﴾ (١) وهناك حرفان هما : «إنْ» و «إذْ ما» لأسلوب الشرط أيضاً .

٦ـ الظرف : من الظرف ما هو معرب ، ومنه المبنى وهو الذى يلزم آخره السكون أو حركة تلازمه بعينها ، ومن الزمان : إذا ، وإذْ ، ومتى ، والآن ، والمبنى للمكان : حيث ، وأيْن ، وثَمَّ ، وهنا ، ولدى ، وأنّى ، ولَدُنْ .

٧ـ اسم الفعل : هو اسم في الصورة ، وله دلالة الفعل ، وهو بمعنى الماضى مثل «هيْهات ، وشتّان ، وسرعان» تقول : «شتّان ما بين محمد وعلى» فشتّان اسم فعل ماض ـ وما ـ موصول فاعل مبنى فى محل رفع ، وبين ظرف ، ومحمد مضاف إليه وما بعده معطوف ، ويكون بمعنى المضارِع مثل : «وَيْ ، وواهاً» بمعنى أتعجبُ ، و«آه» بمعنى أتوجَّع ، ومن ذلك «بخ بخ وبخ بخ» بمعنى أستحسن . قال تعالى : ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** ﴾ (٢) «فَوى» : اسم فعل مضارع . وتكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، ومنها «مهْ» ، أى اكفف ، «وآمين» بمعنى استجب ، «وصَه» بمعنى اسكت ، و«إليك عنى» بمعنى : تَنح ، و«حيَّ على الصلاة» بمعنى : أقْبِل . و«رُوَيْدَك» ، أى تمهل ، «وبلْه» ، أى اترك ، و«هاك» أى خذ . وهناك صيغة مطردة هى : «دَرَاك» من كل فعل ثلاثى تام مثل: «نزال» بمعنى انزل ، و«تراك» أى اترك .

وتعد أسماء الأصوات أيضاً من أسماء الأفعال مثل : «نخّ» لإناخة البعير .

(١) النساء : ٧٨ .　　(٢) القصص : ٨٢ .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى ألقاب الإعراب والبناء :**

اقترح د/شوقى ضيف الاكتفاء بألقاب البناء فيقال فى «محمد» من قولنا : «القادم محمدٌ» ، إنه مضموم . وقد استأنس فى ذلك بأن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب فى المبنى ، وألقاب المبنى فى المعرب ولا يفرقون بينهما ، على حين فرق البصريون بينهما وجعلوا لكل منهما ألقابا خاصة . وقد رأت لجنة وزارة المعارف فى مشروعها الذى وضعته عام ١٩٣٨م أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء ، ولكن المجمع آثر رأيا آخر فقرر الاقتصار على ألقاب الإعراب ، ورأى ألا يكلف الناشئ بيان حركة المبنى وسكونه ، وقد رأى د/ شوقى أن الأولى أن نأخذ برأى لجنة وزارة المعارف؛ لأن تلقيب المبنى فى مثل «مَنْ» بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق ؛ لأن الأعراض إما حركة وإما سكون ، والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر .

وكان قرار اتحاد المجامع اللغوية هو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب فى حالتى الإعراب والبناء . وبعد أن ناقشت لجنة الأصول مقترح د/ شوقى وقرار المجامع الصادر عام ١٩٤٦ انتهت إلى قرار وافق عليه المجلس (د/٤٥ ج/٤٨) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) ونصه : « يرى المجمع أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء ، وأن يكتفى بألقاب الإعراب » ؛ تأكيداً لقراره الصادر سنة ١٩٤٦م [١] .

وأرى أن فى هذا تيسيراً على الناشئة يخلصنا من الحديث الطويل عن حركة البناء .

***** جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن :***

بناء على اقتراح قدمه أحد أعضاء المجمع بإجازة تسكين الأعلام المركبة مع إسقاط كلمة «ابن» من باب التخفيف فى مثل : سافر محمد على حسن . فقد درست لجنة الأصول الاقتراح وانتهت إلى قرار بجواز إعراب الاسم الأول حسب ما يقتضيه الكلام ، وأن يعرب ما يتلوه على الإضافة مستندة إلى ما قرره النحويون فى

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٩١) .

العلم . من إجازة إضافة الاسم إلى اللقب ،كما قامت لجنة اللهجات بدراسة ظاهرة الإسكان فى الفصحى فرأت أن ذلك ليس بمنكور ، ومن ثَم فقد رأت إجازته على الأعلام المتتابعة لوروده فى القراءات وخاصة السبع ، ولأنه لغة فى تميم وبنى أسد وبعض نجد ، ولورود الشواهد من الشعر المحتج به ، ولأن بعض أئمة النحاة وجهوا ذلك بأنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو للتخفيف على تقدير الحركة ، أو على أن الحركة محذوفة ، أو على تقدير الإعراب كما يقدر فى المعتل .

وقد وافق مجلس المجمع على القرار المقدم من اللجنة المختصة بدراسة الأصول من إعراب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة ، أو يسكن العلمان الأولان ويعرب الأخير بما يستحقه من إعراب ، أو تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف .

ولما عرض الموضوع على المؤتمر رأى الاكتفاء بالتخريج الأول والثالث والاستغناء عن الثانى . وفيما يلى نص القرار :

«يجيز المجمع ما يجرى على الألسنة من حذف ابن من الأعلام المتتابعة فى مثل: سافر محمد على حسن ، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين :

١ـ يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ـ تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف» (١) .

---

(١) راجع فى أصول اللغة (١٧٠/٣ وما بعدها) .

الباب الأول

الجملة وقضاياها الإعرابية

** الجملة الأساسية :

للُّغة العربية جملتان أساسيتان هما : الاسمية ، والفعلية .

فالاسمية : هى التى تبتدئ عادة باسم مرفوع مبتدأ مثل : «محمدٌ ناجحٌ» ، وقد تبدأ بمصدر صريح مثل : «إطعامك مسكينا خيرٌ» (فإطعام) مبتدأ مرفوع بالضمة ، والكاف فى محل رفع فاعل لإطعام ، و(مسكيناً) مفعول به ، و(خير) : خبر إطعام مرفوع بالضمة .

وقد يكون المصدر مؤولا ، كقول الله : ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [1] فأَنْ والفعل بعدها مصدر مؤول وقع مبتدأ ، والتقدير : «صومكم خيرٌ لكم» وقد تبدأ الاسمية بوصف له فاعل سدَّ مسد الخبر ، وله صور مستعملة هى أن يطابق الوصف ما بعده إفراداً ، أو أن يطابقه فى المثنى والجمع ، أو لا يطابق ، فإن طابقه فى الإفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سَدَّ مسد الخبر ، كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر مثل : «أناجحٌ محمدٌ؟» (فناجح) مبتدأ و(محمدٌ) فاعل سَدَّ مسد الخبر ، أو (ناجحٌ) خبر مقدم ومحمدٌ مبتدأ مؤخر ، وإن تطابقا فى المثنى والجمع كان الوصف خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ مؤخرا مثل : «أناجحان المحمدان؟ وأناجحون المحمدون؟ وإن لم يتطابقا تعين أن يكون الوصف مبتدأ والذى بعده فاعل سدَّ مسدّ الخبر مثل : «أناجحٌ المحمدان ، أناجح المحمدون؟» (فناجح) مبتدأ والمحمدان فاعل سدَّ مسدَّ الخبر .

ولا تتغير الاسمية إلى تسمية أخرى بدخول حرف عليها غَيَّر الإعراب أم لم يغير ، مثل: «إن محمداً ناجحٌ، وهل محمدٌ ناجح؟، ولولا العِلْمُ لَفَسَدَ المجتمع» .

* **ما يعرف به المبتدأ من الخبر** : يحكم بابتدائية المقدم فى ثلاث مسائل :

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

إحداها : أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما مثل : «الله ربُّنا» ، أو اختلفت مثل «عليٌّ الفاضل ، والفاضل عليّ» هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم مثل : «الناجح محمد» .

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كالمثال السابق ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : من الناجح؟ فتقول : محمدٌ الناجحُ . فإن علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما مثل : «أفضلُ منك ، أفضلُ منّي» .

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا ، والأول هو المعرفة مثل : «عليٌّ فاهم» وأما إن كان هو النكرة ولا مسوغ للابتداء به فهو خبر اتفاقا مثل : «حرير ثوبك ، وذهبٌ خاتمك» فحرير وذهب خبران وما بعدهما مبتدأ .

فإن كان له مسوغ فالجمهور على أنه خبر كذلك ، وسيبويه يجعله مبتدأ مثل «كم مالك؟» و «حسبنا الله» و «خير منك محمدٌ» ويرى ابن هشام جواز الوجهين .

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى مثل : «أبو حنيفة أبو يوسف» رعيا للمعنى ، ويَضْعُف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول .

** من أحكام المبتدأ :

كونه نكرة : الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة فى أول الجملة إذا خصص بإضافة أو نعت ، أو جار ومجرور متصل به ، أو أن يتقدم عليها استفهام أو نفى ، أو أن تكون للعموم مثل : قولةُ حق فاصلة ، وطالب مجتهد فى القسم ، وعطاء فى السرِّ خير من عطاءٍ فى العلن ، وهل فتى فيكم؟، ما صديق لنا ، وكلٌّ يموت . ومثل ذلك فى الحِكَم : «عصفور فى اليد خير من عصفورين على الشجرة» فعصفور مبتدأ وهو نكرة .

وبعد حرف الجر الزائد فى مثل : «بِحَسْبك زهد عليّ» وهل من أحد نجح؟

و«ربَّ ليْلٍ طال» فكل هذه نكرات وقعت مبتدأ فى «قولة ، وطـالبٌ ، وعطاءٌ ، وفتى ، وصديق ، وكلٌّ ، وحَسْب ، وأحد ، وليلٍ» .

المبتدأ صار ضميرا متصلا بعد أن كان منفصلا:

تحول الضمير المنفصل فى مثل : كيف أنت؟ إلى ضمير متصل فتقول : كيف بك؟ فالباء حرف جر زائد ، والكاف مبتدأ محله الرفع ، وهو ضمير متصل حَـلَّ محل المنفصل أنت . الذى هو مبتدأ ، ومثل ذلك : كيف به؟ مكان : كيف هو؟

ومثل ذلك المتصل بعد «لولا» تقـول : «لولاك ولولاه ما نجح محـمدٌ» ، فالكاف ، والهاء مبتدآن بعد لولا ، والخبر محذوف وجـوبـاً ، كما تقـول : «لولا أنت ، ولولا هو» .

** *إعادة المبتدأ :*

قد يعاد المبتدأ بلفظه . وأكثر ما يقع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، قال تعالى : ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ (١) وقال : ﴿ **الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ** ﴾ (٢) تفخيما لأمـرها وتهـويلا . وقـال : ﴿ **وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ** ﴾ (٣) ، ﴿ **وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ** ﴾ (٤) تفظيعاً وتهويلا لأمرهم ، فالحاقة والقارعة وأصحاب مبتدأ ، وما الحاقة ، ما القارعة ، ما أصحاب اليمين ، ما أصحاب الشمال مبتدأ أيضاً ، والأصل : الحاقة ما هى؟ ، أى أىُّ شىء هى تفخيما لهولها ، فوضع الظاهر موضع المضمر لأنه أهول لها ، ومثله «القارعة» .

وقد يكرر المبتدأ لقصد الدلالة على الشهرة أو عدم التغيُّر ، تقول : «محمدٌ محمد» ، أى هو على ما تعهد ، أى لم يتغير عن حاله الأولى رفعة أو ضعـة أو دنـاءة .

قال تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ** ﴾ (٥) جاء فى «الكشاف» يريد: والسابقون من عرفت حالهم ، وبلغك وصفهم .

---

(١) الحاقة : ١ ، ٢ .
(٢) القارعة : ١ ، ٢ .
(٣) الواقعة : ٢٧ .
(٤) الواقعة : ٤١ .
(٥) الواقعة : ١٠ .

**حذف المبتدأ :

يكثر ذلك في جواب الاستفهام ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللَّهِ ﴾ (١) ، أي هي نار الله ، ومثله ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ (٢) وقوله : ﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴾ (٣) ، أي هي ، وهم ، وبعد فاء الجواب ، قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (٤) أي فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، وقوله : ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ (٥) أي فهم . وبعد القول ، قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾ (٦) ، أي هي . وقوله : ﴿ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾(٧) أي هو ، وقوله : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ ﴾ (٨) أي هم ، وبعد ما الخبر صفة له في المعنى ، قال تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾(١٠) ، أي هم . ووقع في غير ذلك أيضاً ، قال تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ﴾(١١) ، أي هذه سورة ، وقوله : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ ﴾(١٢) أي هذا ، وقد صرح به في آية ﴿ هَذَا بَلاغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ (١٣) .

ويجب حذف المبتدأ في مواضع هي :

١ـ النعت المقطوع إلى الرفع في مدح أو ذم مثل : «سلمت على محمد الكريمُ ، وغضبت من زيد الخبيثُ» ، أي هو الكريم وهو الخبيثُ ، وفي الترحُّم مثل «عطفت على خالدٍ المسكينُ» .

٢ـ أن يكون الخبر مخصوص «نعم أو بئس» مثل : «نعم الطالب عليٌّ ، وبئس الرجل عمرو» ، فعليٌّ وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره «هو» المذموم عمرو ، والممدوح عليٌّ .

٣ـ ما كان الخبر فيه صريحا في القسم مثل : «في ذمتي لأذاكرنَّ» ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره «في ذمتي يمين» .

---

(١) الهمزة : ٥ ، ٦ . (٢) القارعة : ١١ . (٣) الواقعة : ٢٨ .
(٤) فصلت : ٤٦ . (٥) البقرة : ٢٢٠ . (٦) الفرقان : ٥ .
(٧) الذاريات : ٥٢ . (٨) الكهف : ٢٢ . (٩) التوبة : ١١٢ .
(١٠) البقرة : ١٨ . (١١) النور : ١ . (١٢) الأحقاف : ٣٥ .
(١٣) إبراهيم : ٥٢ .

٤ـ أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل مثل : «صَبرٌ جميلٌ» فالتقدير «صبرى صبر جميل» «فصبرى» مبتدأ و «صبر جميل» خبره .

** من أحكام الخبر :

* تقديمه :

يتقدم الخبر على المبتدأ لغرض من الأغراض الآتية المشهورة :

١ـ التخصيص : وذلك لإزالة الوهم من ذهن السامع إذا كان يظن غير الخبر مثل : «محمد قائم» . فتقول : «قائم محمدٌ» . لأنه يظن أنه قاعد ، ومن التخصيص قول الله : ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴾ (١) فالمبتدأ وهو «دين» تأخر ، وتقدم شبه الجملة الخبر فى «لكم ، ولى» .

٢ـ الافتخار : كقولهم : «تميمى أنا» فهناك فرق بين قولهم: «أنا تميمى. وتميمى أنا» . فالأولى إخبار عن نفسه ، والثانية فللفخر بنفسه وقبيلته ، فتميمى خبر مقدم والضمير مبتدأ .

٣ـ التفاؤل أو التشاؤم : كقولك : «ناجح محمدٌ ، ومقتول إبراهيم» . وغير ذلك من الأغراض مثل تقديم الظرف والجار والمجرور مثل : «فى المسجد محمدٌ» . وقوله تعالى : ﴿ **لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ** ﴾ (٢). وهذا التقديم يفيد الاختصاص . أو مراعاة المشاكلة لرءوس الآى ، كقوله تعالى : ﴿ **إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ (٣) ويتوسع دائماً فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما .

ويجب التقديم على المبتدأ النكرة التى لا مسوغ لها مثل : «عندك رجلٌ» فرجل مبتدأ مؤخر . والخبر المستحق للصدارة مثل : «متى الامتحان؟» فمتى : خبر مقدم، والامتحان : مبتدأ مؤخر . وفى المبتدأ المحصور مثل : «ما فى الدار إلا علىٌّ» فعلىٌّ مبتدأ مؤخر وشبه الجملة خبر مقدم . وعلى المبتدأ المشتمل على ضمير يعود على شىء فى الخبر مثل : «فى الدار صاحبها» فصاحبُ مبتدأ مؤخر ، وشبه الجملة خبر مقدم .

---

(١) الكافرون : ٦ .
(٢) التغابن : ١ .
(٣) القيامة : ٢٣ .

حذف الخبر : يحذف الخبر لوجود ما يدل عليه ، كقول الله : ﴿**أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا**﴾ [1] ، أى : دائمٌ ، وفى الاستفهام مثل : من عندكم؟ فتقول : خالدٌ . وهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره : عندنا ؛ لوجود الدليل من السؤال ، ويحذف وجوبا بعد «لولا» مثل : «لولا محمدٌ لأتيتُك» التقدير : لولا محمدٌ موجودٌ فمحمد مبتدأ ، والخبر المحذوف موجُودٌ ، وإذا وقع بعد المبتدأ واو هى نص فى المعية مثل : كلُّ مجتهد واجتهاده وكل شَخْص وعمله ، فكل مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره : مقترنان ، وإذا كان المبتدأ نصا فى اليمين وجب حذف الخبر كذلك مثل : «لعمرك لأذاكرنَّ» فعمر مبتدأ والخبر محذوف تقديره «قسمى» .

** النواسخ وأحكامها الإعرابية :

كان : ناقصة لأن الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان مثل : «ضرب» ، أما «كان» فتدل على ما مضى من الزمان و «يكون» تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتى من الزمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ، إلا أنها لما أفادت الزمان فى الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها وهو الاسم حتى تأتى بالمنصوب وهو الخبر .

وأخواتها : «ظَلَّ ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومازال ، وما بَرِح ، وما فَتِىء ، وما انْفَكَّ ، ومادام» والأخيرة مسبوقة بما المصدرية والأربعة التى قبلها مسبوقة بنفى أو شبهه ، والثمانية السابقة لا شرط لعملها مثل : «كان الطالبُ مهملاً» فكان : فعل ماض ناقص ، والطالبُ : اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومهملاً : خبرها منصوب .

تقديم خبرها على اسمها : يتقدم الخبر على الفعل والاسم وجوباً إذا كان له الصدارة مثل : أين كان محمدٌ؟ فأين : خبر كان مقدم ، ومحمد : اسمها مؤخر. ويتأخر الخبر وجوباً إذا كان محصوراً ، كقول الله : ﴿**وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً**﴾ [2] فصلاةُ : اسم كان ، ومكاءً : خبر كان . ويجوز تقديم الخبر على الاسم أو على الفعل أيضا إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على

---
(١) الرعد : ٣٥ .
(٢) الأنفال : ٣٥ .

بعض الخبر مثل : «كان في الدار صاحبُها» ، فصاحب : اسم كان ، وشبه الجملة ، خبرها ، ولا يحق تأخير الخبر . ويجب تقديم الخبر على الاسم فى مثل : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو «فى الدار» . وهذا ممتنع .

إضمارها : تضمر كان وَحْدَها بعد إن المصدرية ، ويعوض عنها «ما» مثل : «أمّاَ أنت بّرا فاقترب» والأصل «أن كنت بّرا فاقترب» والإعراب : «أمّاَ» : هى أن المصدرية المدغمة فى ـ ما ـ الزائدة النائبة عن كان المحذوفة ، وأنت : اسم كان المحذوفة ، وبرّاً : خبرها منصوب . وقد تضمر مع اسمها اختصاراً واعتماداً على فهم السامع ويكثر ذلك بعد «إن ولو» الشرطيتين ، وذلك فى الحديث : «**الْتَمس ولو خاتَماً من حديد**» فخاتما : خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير «التمَس ولو كان الملتمس خاتماً» .

التامة والزائدة : تقدم ذكر الناقصة ، والتامة : هى التى تكتفى بمرفوعها وتستعمل أخوات كان تامة إلا «فتئ ، وزال» ، قال تعالى : ﴿**وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ**﴾ (١) فكان بمعنى وجد ، وذو: فاعل مرفوع بالواو ، وعسرة: مضاف إليه . وقوله تعالى : ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ**﴾ (٢) فالسموات : فاعل ما دام . وقوله تعالى : ﴿**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾ (٣) فواو الجماعة فى محل رفع فاعل .

والزائدة لمحض التوكيد قياساً بين «ما» وفعل التعجب مثل : «ماكان أحسن محمداً!» وسمعت زيادتها فى غير هذا الموضع بين الشيئين المتلازمين من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل .

والإعراب : ما : تعجبية مبتدأ ، وكان : زائدة ، وأحسن : فعل ماض ، ومحمداً : مفعول به .

** حذف نون "كان" المجزومة :

قد تحذف نون ـ كان ـ تخفيفاً لكثرة الاستعمال بشرط أن يكون الفعل مجزوماً بالسكون وألا يليه حرف ساكن ، ومذهب سيبويه ومَنْ تابعه أن «النون» لا تحذف

(١) البقرة : ٢٨٠ . (٢) هود : ١٠٧ .
(٣) الروم : ١٧ .

عند ملاقاة ساكن مثل : «لم يكن الرجل قائماً» وأجاز يونس ذلك ، ولقد حذفت سبع عشر مرة فى القرآن الكريم ، ولم تحذف فى سبعة وخمسين موطنا ، والبليغ لا يحذف لمجرد التخفيف وإنما لغرض بلاغى يقتضيه المقام مثل: الإسراع ؛ لأن المقام لا يقتضى الإطالة، أو أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام لضعفه أو لرغبته عن الحديث ، كقول الله تعالى عن أهل النار : ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ (١) ومثل النهى عن الشىء بقوة ، كقول الله : ﴿ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾(٢). لأن الموقف فى حزن الرسول على حمزة وحلفه أن يمثل بسبعين فخفف الله عنه وهَوَّن عليه ، وطيب له ، فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس ، وقد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشىء وحقارته ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴾ (٣) أو للوغول فى نَفْى حصول الشىء ، كقوله تعالى فى إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٤) . والإعراب : يـك : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم السكون على النون المحذوفة .

مع كتاب تجديد النحو : يقول الدكتور/ شوقى ضيف فى كتابه «تجديد النحو» : إن إعراب كان وأخواتها الذى ذكرناه يُعدُّ خللاً كبيراً دخل على الجملة الفعلية ، ويرفض هذا الإعراب ، ويرى أن الخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية ، فإن الفعل عندها فى باب «كان وأخواتها» فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التى لا تكاد تُحْصَى فى العربية ، والاسم المرفوع بعدها فى مثل : «كان محمدٌ مسافراً» فاعل مرفوع ، والاسم المنصوب حال، ومما يشهد لصحة رأى الكوفيين أن «كان» تأتى لازمة فتقول : «كان الأمر» ، أى حدث ، وكذلك أخواتها ، وأما أن المرفوع والمنصوب بعد هذه الأفعال يمكن أن يتحول إلى مبتدأ وخبر فتقول : «محمد مسافر» فإن ذلك يصدق على كل فعل لازم وفاعله حين يليهما حال مثل : «بقى محمد جالساً» وهكذا فى باقى الأمثلة، مما يدل دلالة قاطعة على أن الإعراب التابع لمدرسة البصريين والمشهور ضرب من التحكم لا مبرر له ، وأن الأَوْلى أن نأخذ برأى الكوفيين لأنه يسد ثُلَـماً (٥) ثلاثاً :

---

(١) المدثر : ٤٣ .
(٢) النحل : ١٢٧ .
(٣) القيامة : ٣٧ .
(٤) النحل : ١٢٠ .
(٥) الثُّـلَـم : مفردها ثُلْمة ، وهى الموضع الذى أصابه شَـقّ .

ثلمة الفعل وأن منه تاما ، وناقصاً وهو كان وأخواتها ، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلاً ، وثلمة الخبر وأنه قد يكون منصوباً بَعْدَه .

ويرد المؤلف على الاعتراض القائل بأن الحال في قول الله : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ثابتة ، والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة في مثل : «جاء محمد ضاحكاً» فيقول : قد تأتي الحال ثابتة في مثل : «هذا ثوبك صوفا» ، وفي القرآن جاءت الحال ثابتة في قول الله : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ (١) ، وقوله : ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (٢) ، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ (٣) فلاعبين ، وضعيفاً ، ومفصلاً ثابتة .

ويرد على القول بأن الحال نكرة فكيف تأتي معرفة على هذا الإعراب في مثل «كان المسافر محمداً» فيقول : بأن الحال قد تكون معرفة في مثل : «جاء محمدٌ وَحْدَه» ، «وصنع ذلك جُهْدَه» و «أرسل عمرو الإبل العراك» أي معتركة ، كما يرد على القول بأن الحال مشتقة بينما تأتي جامدة على هذا الإعراب الذى يرتضيه في مثل : «كان عمرو أسداً» فيقول : نفس الاسم الجامد يأتي حالاً في مثل : «جاء محمدٌ أسداً» وفي القرآن : ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ (٤) وقوله : ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ (٥) ويرى بهذا أنه أسقط الاعتراضات التى يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها مكونة من فعل وفاعل وحال ، وجعل هذه الأمثلة في باب الحال ؛ لأنه على رأيه هو بابها الصحيح .

*** قرار مجمع اللغة العربية في الإبقاء على باب «كان وأخواتها» :**

يرى المجمع الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر في كتب النحو ، ولم يوافق على ضمه إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً .

في أثناء مناقشة هذا الموضوع اعترض على إعراب منصوب كان «حالا» ، وقيل: إنه لا يستقيم لأمور منها :

١ـ أن الحال مشتق . وقد يرد خبر كان جامداً في نحو : «كان محمد أسداً» .

---

(١) الدخان : ٣٨ .
(٢) النساء : ٢٨ .
(٣) الأنعام : ١١٤ .
(٤) الأعراف : ٧٤ .
(٥) الإسراء : ٦١ .

وقد رد عليه بأن النحاة أجازوا أن يكون الحال جامداً ، وعلى هذا فالتأويل فى نحو «كان محمد أسداً» أى كأسد . والمثال المعترض به له نظير ذكره سيبويه للتمثيل . ولم يروه عن العرب .

٢ــ أن الحال منتقلة ، وخبر كان يأتى ثابتاً فى نحو : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيمًا ﴾ [(١)] وقد رد على ذلك بأن النحاة نصوا على أن الحال قد تأتى ثابتة إذا كانت جامدة مثل : «هذا ثوبك صوفاً» ، أو مؤكدة مثل : «ولّى مدبراً» ، أو متجددة، مثل : ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ فلا مانع إذن أن تكون الحال فى مثل: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيمًا ﴾ ثابتة ، قياسا على ما تقدم .

٣ــ أن الحال نكرة ، وقد يكون خبر كان معرفة فى نحو: «كان الرئيس محمداً» ورد بأن الكوفيين يرون أن الحال تأتى معرفة نحو : «أرسلها العراك ، وجاء وَحْدَه» .

٤ــ أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها . وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه في نحو : «كان المطر نازلاً» ، ورد بأن الحال ليست فضلة فى كل صورها ، ومثال ذلك الشاهد المشهور :

إنما الميت من يعيشُ كئيباً كاسفا باله قليل الرجاء

٥ــ تدخل كان وأخواتها على جملة من مبتدأ وخبر فتنسخ حكم الخبر وتجعله منصوباً وليس كذلك الحال .

ورد بأن هذا ليس شأن كان وَحْدها ، وقد استشهد صاحب البحث فى مذكرته بنحو خمسين جملة مبدوءة بفعل لازم يليه فاعل مرفوع وحال منصوب ، ولو حذف الفعل فى كل جملة لتحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر نحو : «برقت السحابة مضيئة ، وبزغت الشمس منيرة ، وبقى محمد يلعب ، وبكر محمد نشيطاً ، وبكى على محزوناً ... إلخ» .

بعد المناقشة المستفيضة للموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ورأت الأقلية ضم الباب إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً تيسيراً على

---

(١) الأحزاب : ٥ .

الناشئة ، وتقليلا للأبواب المقررة عليهم .

عرض الموضوع على مجلس المجمع فى (د/٤٤ ج/٣٠) و (د/٤٥ ج/٢٦) ثم عرض على المؤتمر فى (د/٤٥/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) فأيد رأى اللجنة [١] .

وأرى أن قرار المجمع بالإبقاء أولى ، وذلك لأنه لا صعوبة فى الإبقاء على الباب ، ولأن هناك أحكاما أخرى تتصل بكان وأخواتها تجعل إفرادها بباب مستقل أهم ، وبذا نتخلص من الاعتراضات الواردة على البحث .

**** "مادام" فى بعض تعبيرات عصرية ورأي المجمع فيها :**

قدم الأستاذ/ محمد حسن عبد العزيز إلى لجنة الأصول بحثًا بعنوان «مادام فى بعض تعبيرات عصرية» ومن الأمثلة التى جاءت فى بحثه :

١ـ مادام المطر قد نزل فلن أغادر البيت .

٢ـ مادام القاضى عادلاً فإن حكمه مقبول .

٣ـ مادام على مجتهداً فى دروسه فسيكتب له النجاح .

٤ـ مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع .

ويتضح من الأمثلة السابقة أن «مادام» تجئ متصدرة جملتها ، وأنها ترتب مع جملتها ترتيب أداة الشرط والجواب وقد وقعت الفاء بعدها فيما يشبه أن يكون جواباً لها فى المواقع التى تأتى فيها الفاء إذا كانت أداة الشرط «إن» ، وقد جاء فى البحث أن ابن يعيش ذكر فى شرح المفصل أن «مادام» لا تقع أولاً ، وأنه لابد أن يتقدمها ما يكون مظروفاً .

قدم د/ شوقى ضيف مذكرة بعنوان : «صحة تعبير عصرى لصيغة «مادام» انتهى فيها إلى أن التعبير السالف صحيح وأن «ما» فى «مادام» زمانية شرطية .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

رأت اللجنة قبول التعبيرات العصرية السالفة «لمادام» وتخريجها على أحد الوجوه الآتية :

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٧٩).

١ـ أن تكون جملة مادام مقدمة من تأخير .

٢ـ أن تكون «ما» في «مادام» زمانية شرطية ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ** ﴾ (١) .

٣ـ أن تكون «ما» مصدرية ظرفية و«دام» تامة .

عرض الموضوع على المجلس في (د/٤٣ ج٢٦) وأبديت فيه عدة آراء :

١ـ رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن يكتفى بتخريج واحد لهذا التعبير .

٢ـ ورأى الأستاذ عبد السلام هارون أن يقتصر على التخريج الأخير ؛ لأن التخريج الأول ، وهو التقديم والتأخير ، غير مستند إلى قواعد لغوية ، والتخريج الثاني ، وهو «ما» الشرطية ، لم يستعمله أحد من قبل .

وأيد الأستاذ عباس حسن الأستاذ هارون في عدم جواز التقديم والتأخير ؛ لأن النحويين قالوا : إن الحرف المصدري لا يصح تقديمه على عامله .

٣ـ ورأى الأستاذ على النجدى ناصف أنه إذا جعلت ما ظرفية مصدرية فلا يكون لذكر الفاء وجه في الأسلوب .

٤ـ وقال الأستاذ محمد خلف الله أحمد : نحن نقول : «مادمتم بخير فنحن بخير» وهذه لا تخرج إلا على التخريجين الأولين ، والنحو أوسع صدراً ، ويمكن أن نجد فيه تخريجاً لكل شيء .

ووافق المجلس على أن يقتصر على التوجيهين الأولين .

عرض قرار المجلس ـ بعد ذلك ـ على المؤتمر ، ودارت حوله مناقشات بين معارض كالدكتور عبدالله الطيب الذى ذكر أن هذا التعبير شائع في الكلام العامى الذى يتفاصح به ولا داعى لتخريجه ، ومؤيد كالدكتور شوقى ضيف .

ثم ووفق على قرار المجلس ، وقد طلب د/ الحوفى والأستاذ/ الأفغانى ود/ محمد بهجة تسجيل مخالفتهم لهذا القرار .

وفيما يلي نصه : «مادام» في بعض تعبيرات عصرية :

(أ) مادام على مجتهدا في دروسه فسيكتب له النجاح .

(ب) مادام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الموضوع .

---

(١) التوبة : ٧ .

يرى المجمع قبول التعبيرين ، وتخريجهما على أحد الوجهين الآتيين :

١ـ أن تكون جملة مادام مقدمة من تأخير .

٢ـ أن تكون «ما» فى «مادام» زمانية شرطية ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ** ﴾ (١) .

** "ما ، ولا ، وإن ، ولات المشبهات بلَيْس" :

«**ما**» : أعملت «ما» عمل «ليس» فى لغة أهل الحجاز ، قال تعالى : ﴿ **مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾ (٢) فما نافية حجازية ، وهذا : اسمها مبنى على الضم، وبشرا : خبرها منصوب بالفتحة . ولم تعملها تميم ؛ لأنها لا تختص بالدخول على الاسم فقط، بل تدخل على الفعل أيضاً .

ويذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما فيقولون: إن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر ، وإن كانت «ما» لا تختص بالدخول على الاسمية ، وكلتاهما لنفى الحال ، ويقوى هذه المشابهة بينهما دخول الباء فى خبرها ، والفرق أن «ليس» فعل ، و«ما» حرف ، والنفى «بما» فيما يبدو أقوى ؛ لأن الجمل التى تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية «بما» ، وورد خبرها مقترنا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد فى ستة وسبعين موضعاً (٣) ، وورد فى ثلاثة مواطن غير مؤكد بالباء الزائدة فى حين ورد خبر «ليس» مؤكداً بالباء فى ثلاثة وعشرين موطنا ، ومجرداً فى خمسة مواطن ، واستعمال «ليس» استعمال الأفعال ، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية ، أما المنفية «بما» فهى اسمية ، والاسمية أثبت من الجملة الفعلية ، ومن أهم المواطن التى تحتاج إلى التوكيد لأنه فى نَفْى الشرك قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ** ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ **مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** ﴾ (٥) فقوة النفى «بما» تدل على التوكيد فى «ما أنت ، وما لكم» .

---

(١) راجع فى أصول اللغة (١٣٨/٣ ، ١٣٩) .

(٢) يوسف : ٣١ .

(٣) معانى النحو د/ فاضل السامرائى (٢٧٣/١) .

(٤) الأنعام : ١٠٧ .

(٥) الأعراف : ٥٩ .

«**لا**» : وهى أقدم أدوات النفى فى العربية ، ومذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» مثل : «لا رجلٌ أفضلَ منك» فلا : نافية تعمل عمل ليس ، ورجل : اسمها ، وأفضل : خبرها منصوب ، ويشترط الحجازيون أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، وألا يتقدم الخبر على الاسم ، وألا ينتقض النفى بإلا ، ومذهب تميم إهمالها ، فما بعدها مبتدأ وخبر .

«**لات**» : يرى الجمهور أن هذا الحرف مركب من «لا» النافية ، وتاء التأنيث الساكنة التى جاءت لتأنيث الكلمة مثل «ثُمَّت» ، وقيل: جاءت للمبالغة فى النفى كما قالوا : عَلاَّمة ، وأكثر ما تستعمل فى نفى الزمن ، وقد تستعمل فى غيره قليلاً ، وهى تعمل عمل ليس عند الجمهور ، لكن لا يذكر معها الاسم والخبر معا ، بل إنما يذكر أحدهما ، والكثير حذف اسمها وبقاء خبرها ، قال تعالى : ﴿ **وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ (١) الواو : واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف ، وحينَ : خبرها ، ومناص : مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب حال ، ويرى الأخفش أنها لا تعمل شيئاً وأن المرفوع بعدها مبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف تقديره «لا أرى حين مناص» .

«**إن النافية**» : هى بمنزلة «ما» فى نفى الحال، وتأتى لغيره ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ** ﴾ (٢) .

كما تستعمل كثيراً فى الإنكار ، قال تعالى : ﴿ **مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾ فنفى مرة بما ، ومرة بإن ، ولما أريد إثبات صورة الملَك ليوسف ، وهو أمر فى حاجة إلى توكيد فى النفى والإثبات ، قال : ﴿ **إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾ (٣) قال مجاهد : كل شيء فيه فى القرآن «إن» فهو إنكار ، وأكثر ما يجئ يتعقبه «إلا» ﴿ **إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا** ﴾ (٤) . وقال : ﴿ **إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ** ﴾ (٥) . ﴿ **إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ** ﴾ (٦) ولم ترد فى القراءة المشهورة عاملة فى القرآن الكريم ، وجمهور البصريين ينكرون إعمالها ، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل

---

(١) ص : ٣ .
(٢) فاطر : ٤١ .
(٣) يوسف : ٣١ .
(٤) الجاثية : ٣٢ .
(٥) المدثر : ٢٥ .
(٦) الأنعام : ٥٧ .

عمل ليس ، واستندوا إلى طائفة من النصوص . وقيل : هى لغة أهل العالية . ومن ذلك قولهم : «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية» وقرأ سعيد بن جبير فى قول الله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ (١) بنصب العباد وتخفيف إنّ (٢) وقال الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ   إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المجانِينِ

فإن : نافية تعمل عمل ليس ، وهو : ضمير اسمها فى محل رفع ، ومستوليا : خبرها منصوب ، وقال آخر :

إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ   ولكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلاَ

فإن : نافية ، والمرءُ : اسمها مرفوع ، وميتاً : خبرها منصوب .

مع كتاب «تجديد النحو» : «ليس» المشبه بها «ما ، ولا ، ولات» من أخوات كان ، وقد سبق أن قدمنا رأى المؤلف وهو رفض لإعراب مدرسة البصريين بأن لها اسما وخبرا ، وأنه يرى أن ما بعدها فاعل وحال ، ويرى أن «ما» وردت فى آيات ثلاثة هى : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ (٣) ، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٤) ، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ (٥) والأخيرة مكونة من مبتدأ وخبر مرفوعين ، أما الأولى والثانية فالإعراب عند البصريين ما سبق أن قلناه من إعمال «ما» عمل ليس ، لكنه يرى فى إعرابهما ما ذهب إليه الكوفيون أن بشراً ، وأمهاتهم : منصوبان بنزع الخافض خبران لمبتدأ قبلهما ، لملاحظتهم أن خبر المبتدأ بعد «ما» النافية يأتى كثيراً مجروراً بحرف الباء الزائدة ، ويرى أن الأخذ بهذا الرأى أولى حتى لا ندخل خللاً على قاعدة أن الخبر يكون دائماً مرفوعاً .

واستعمال «ما» فى لغتنا الأدبية كالآية الثالثة ، وهو استعمال قرآنى سليم . و«لا» لم يأت الخبر بعدها منصوباً إلا فى مثال واحد قديم ، ولذلك أنكر كثير من أئمة النحاة أن يأتى الخبر بعدها منصوبا ، وإذن ينبغى حذف صيغتها ، و «لات» يليها ظرف منصوب ، وكأنها لنفى الظرف فحسب ، ولا داعى لتقدير متكلف مثل «ولات الحين حين مناص» .

---

(١) الأعراف : ١٩٤ .
(٢) العكبرى (١ / ٢٩٠) .
(٣) يوسف : ٣١ .
(٤) المجادلة : ٢ .
(٥) آل عمران : ١٤٤ .

* **قرار مجمع اللغة العربية فى الاقتراح السابق :**

يرى المجمع الإبقاء على باب «ما» و «لا» و «لات» العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة . وإليك القرار بنصه :

نص القرار : اقترح د/ شوقى ضيف إعراب «ما» وأخواتها كما أعربها الكوفيون ، فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء زائدة أو محذوفة ، وإذا جاء خبرها مرفوعا فلا خلاف . وقد ذكر فى مجال تأييد هذا الرأى أن رفع خبرها يجئ جارياً على لهجة تميم . ونصبه يجئ على لهجة الحجاز ، وعلى هذا نحن بالخيار فى رفعه ونصبه ، والخلاف فى توجيه الرفع والنصب . واعترض عليه بعض أعضاء لجنة الأصول بأن جعل خبرها منصوباً بنزع الخافض غير مقبول لأن نزع الخافض سماعى والقول بقياسته يفتح باباً واسعاً لاعتبار كل منصوب منصوباً على نزع الخافض .

ورد بأن القول بأن خبر «ما» منصوب على نزع الخافض هو رأى الكوفيين ، وفى هذا مندوحة لنا مادام يحقق لنا السير المطلوب ، وذلك لا يفضى إلى قياسية نزع الخافض .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت لجنة الأصول إلى القرار الآتى : رأت أغلبية اللجنة الإبقاء على باب «ما ، ولا ، ولات» العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة .

لما عرض الموضوع على المجلس فى (د/٤٥ ج ٢٦) اقترح الأستاذ/ محمد شوقى أمين حذف هذا الباب ، وكانت حجته خلو كتب تعليم الناشئة فى مصر منه ، وأن أحدها وهو «لات» لها مثال واحد فقط فى القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى : ﴿ **وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ (١) لكن المجلس وافق على بقاء هذا الباب وأيد رأى الأغلبية ، ثم وافق المؤتمر بعد ذلك على القرار كما رآه المجلس فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) (٢) وأرى أن الإبقاء أسهل من الحذف ؛ لأنه ليس من السهل على الناشئة فهم المنصوب على نزع الخافض ولأن النزع للخافض موقوف على السماع .

(١) ص : ٣ .

(٢) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨٢) .

** أفعـال المقاربـة والرجاء والشـروع :

أفعال المقاربة هى : كاد ، وكرب ، وأوشك .

وكاد : تستعمل لمقاربة حصول الفعل ، أى قارب الحصول ولم يحصل ، تقول : كاد الطفل يغرق ، أى أشرف عليه ، وهى أقرب من عسى إلى الحصول، وخبرها مضارع غير مقترن بأن فى الغالب ، وذلك لقربها من الوقوع بخلاف «عسى» فناسب ذلك أن يجرد من «أن» ؛ لأن «أن» للدلالة على الاستقبال ، وحينما يراد تبعيد المقاربة يؤتى فى خبرها «بأن» تقول : «كاد محمدٌ أن يموت» فكاد : فعل ماض ناقص ، ومحمدٌ : اسمها مرفوع ، وأن: مصدرية ، ويموت : مضارع منصوب ، والفاعل : ضمير يعود على محمد ، والجملة فى محل نصب خبر «كاد» .

ومعنى **كرب** : دنا وقرب ، وكارب الشيء : قاربه ، فكرب وقرب متشابهان لفظاً ومعنى ، وخبره قليل الاقتران «بأن» مثل «كاد» ؛ وذلك لشدة قربه من الوقوع مثل : «كرب القلب من الحزن يذوب» فكربَ : فعل ماض ناقص ، والقلب : اسمه مرفوع ، من الحزن : جار ومجرور متعلق بيذوب ، ويذوب : مضارع مرفوع ، وفاعله : ضمير مستتر تقديره هو ، يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب .

وأوشك : معناها فى الأصل أسرع ، وقد تشبه بكاد فيراد بها القرب فيجرد خبرها من «أن» ، وبعضهم يجعلها من قسم «عسى» للرجاء ، والكثير فى خبرها أن يقترن بأن ؛ لأنها أبعد فى الاستقبال من «كاد» تقول : «يوشك محمد أن يحج» فيوشك: مضارع مرفوع بالضمة ، ومحمدٌ : اسمها مرفوع ، وأن مصدرية ، ويحج : مضارع منصوب والفاعل ضمير يعود على محمد ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك .

ويذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة : عسى ، وحرى ، واخْلَوْلق .

عسى : استعملت فعلا لرجاء حصول الفعل فى المستقبل تقول : «عسى محمد أن يحج فى العام المقبل» . قال سيبويه : عسى معناه الطمع والإشفاق أى

طمع فيما يستقبل ، وإشفاق ألا يكون . والكثير فى خبرها أن يكون مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك لأنها لما كانت للاستقبال جاءوا بأن الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها ، فإذا أرادوا أن يقربوها من الحال حذفوا «أن» وهو قليل .

ووقع النحاة فى إشكال إعـرابى فى قولنا : «عســى محمد أن يذهب» لأنه لا يصح الإخبار بالمصدر عنِ الذات فلا يقال : عسى محمد ذهاباً ، ولذلك اختلفوا على آراء عدة : فمنهم مِنْ ذهب إلى أنه على تقدير مضاف ، أى : «عسى حال محمد أن يقوم» ومنهم مَنْ ذهب إلى أنه على سبيل المبالغة ، وقيـل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى «قارب» ، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى «قرب» على أن عسى تامة ، ويرى صاحب كتاب «معانى النحو» أنَّ «أنْ» ليست مصدرية ، وإنما هى مؤذنة بتراخى الفعل، أى جئ بها للدلالة على الاستقبال .

ولهـا استعمـالات :

١ـ الناقصة ، وقد سبقت .

٢ـ التامة ، وهى المسندة إلى أن والفعل «عسى أن يقوم محمدٌ» . قال تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١) فأن والفعل بعدها فاعل عسى ، والظاهر مرفوع بالفعل بعد أن ، وهذا رأى أبو على الشَّـلَوْبين ، وهناك وجه آخر وهو أن يكون الذى بعد «أن» مرفوعا بعسى اسما لها ، وأن والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتقدم على الاسم ، والفعل الذى بعد «أن» فاعله ضمير يعود على فاعل عسى ، وجاز عوده عليه ، وإن تأخر ، لأنه مقدم فى النية .

٣ـ حرف شبيه «بلَعَلَّ» يدخل على الضمير فينصبه مثل : «عساك أن تفعل» فالكاف منصوبة .

وأما « **حرى واخلولق** » : فهما فعلان شبيهان بعسى فى المعنى والعمل ، فمعنى «حرى» صار خليقاً وجديراً بالأمر ، و«اخلولق» افعوعل من الفعل خلُق ، أى صار خليقاً أى جديراً ، وخبرهما مثل خبر عسى إلا أنه يقترن وجوباً بأن ؛ لأن هذين الفعلين للاستقبال دائما مثل : «حرى محمد أن يفعل ، واخلولق أن يفعل»

(١) البقرة : ٢١٦ .

وأشهر أفعال الشروع : أخذ ، وأنشأ ، وجعل ، وطَفق ، وهبَّ ، وعلق . فأخذ فى الفعل أى : بدأ ، وأنشأ ، وجعل أصل المعنى أوجد ، وأنشأ يفعل كأنه أوجد ، وطفق ، أى : لزمه الموضع ، وطفق يفعل ، أى لزم الفعل ، وهبَّ ، أى ثارت وهاجت الريح ، وهبَّ يفعل ، أى ثار مسرعاً نشيطاً ، وعلق بالشيء ، أى: نشب فيه ، وعلق يفعل ، أى تعلق بالفعل وتشبث به كما يعلق الشيء بالشيء، فهو يفعله مستمرا عليه ، ملازما له .

وخبر هذه الأفعال مجرد من «أن» وجوباً ؛ لأن أفعال الشروع للحال و «أن» للاستقبال ، فهناك منافاة ، تقول : «أخذ المهندس يخطط ، وأنشأ يبنى» فأخذ : ماض ناقص ، والمهندس : اسمه ، ويخطط : مضارع ، والفاعل ضمير يعود على اسم أخذ ، والجملة فى محل نصب خبر .

مع كتاب «تجديد النحو» : يرى مؤلف الكتاب أن الإعراب السابق لأفعال المقاربة والرجاء والشروع هو لنحاة مدرسة البصرة ، وهو إعراب لا يستقيم بتاتاً حين يقترن المضارع بأن المصدرية مثل : «عسى محمد أن يقوم» لأننا لو حذفنا الفعل صارت الجملة «محمد أن يقوم» وهو تعبير خاطئ ؛ لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى ، وتنبه سيبويه من قديم إلى ذلك فقال : إن «كاد وعسى» ، فعلان متعديان ، والمرفوع بعدهما فاعل ، وجملة المضارع بعدهما مفعول به ومثلهما الباقى ، وحالا فى أفعال الشروع ، وواضح أنه يلغى الباب بفضل حسِّه اللغوى الدقيق ، وقد أخذ برأيه الدكتور/ شوقى ضيف فى كتابه «تجديد النحو» وقدم اقتراحا عرض على مجمع اللغة العربية فرأى الإبقاء على باب «كاد وأخواتها» على وضعه المقرر فى كتب النحو ولا يرى ضمه إلى باب الفعل .

نص قرار مجمع اللغة العربية في الاقتراح :

اقترح د/ شوقى ضيف ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل . وأن يعرب مرفوعها فاعلا ، ويعرب ما بعدها مفعولا به أو منصوبا على نزع الخافض توسعاً، كما فى أفعال المقاربة ، أو حالاً كما فى أفعال الشروع . وقد اعتمد صاحب البحث فى ذلك على ما ذكره سيبويه من أن قولك : «عَسَيْتَ أن تفعل» مثل قولك : «قاربْتَ أن تفعل» أى قاربت ذلك ، وهذا فى مؤداه أن ما بعد عسى فاعل

ومفعول وما ذكره من أن «جعل يقوم ، وأخذ يقول» بمنزلة «كان يقول» .

وقد اختار صاحب البحث أن تعرب جملة «يقول» فى نحو «كان يقول» حالاً ، وليس هنا ما يمنع أن تعرب فى نحو «شرع يقول» حالاً ، وبعد أن درست لجنة الأصول الموضوع : (رأت أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كاد وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ورأت الأقلية أن ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر تناولاً وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها باباً مستقلاً) .

عندما نظر المجلس الموضوع فى (د/٤٥ ج/٢٦) أيد رأى أغلبية لجنة الأصول ، وهو الإبقاء على باب كاد وأخواتها . ثم وافق المؤتمر المجلس فى قراره فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) [(١)] .

وأرى الإبقاء على الباب لما له من اختصاص خبرها بأن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بأن أو مجرد منها ، ونستطيع التيسير على أبنائنا فى إعراب هذه الأفعال بكثرة التدريبات على الإعراب .

** *الأحرف المشبهة بالفعل :*

أطلق النحاة هذا الاسم على «إنَّ» وأخواتها ، وهى : أَنَّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، وليْتَ ، ولَعَلَّ . و «**لإنّ**» معان هى : التوكيد وهو الأصل ويدور معها حيث وردت ، كما تأتى لربط الكلام بعضه ببعض فلا يحسن سقوطها منه ، وإن أسقطتها اختل الكلام . قال تعالى : ﴿ **قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾ [(٢)] وتأتى للتعليل ، قال تعالى : ﴿ **وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ** ﴾ [(٣)] . وأهم وظيفة «لأنَّ» أنها توقع الجملة موقع المفرد فتهيئها لتكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو مجرورة تقول: «يعجبنى أنك نجحت» أى يعجبنى نجاحك ، بجانب معنى التوكيد ، ويتعين كسر همزة «إن» حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وتتعين المفتوحة الهمزة حيث يجب ذلك ، ويجوز الأمران إن صح الاعتباران ، و «**لكنّ**» للاستدراك ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه . مثل : «ما

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨٠) .

(٢) البقرة : ٣٢ . (٣) البقرة : ١٦٨ .

محمد شجاعا ولكنه كريم» فلما نفيت الشجاعة أوهم ذلك نفى الكرم، فجاءت لكن مع مصحوبها فرفعت هذا الإيهام ، و «**كأن**» للتشبيه ، وهى مؤلفة من كاف التشبيه وأن ، و «**ليت**» للتمنى ، ويكون فى المستحيل «لَيْتَ الشباب يعود» ، وفى الممكن غير المتوقع «لَيْتَ محمداً يسافر معنا» و «لَيْت شعْرى» والشعر معناه هنا : الشعور والفطنة ، والخبر محذوف وجوباً عند الجمهور، أى : ليت شعرى حاصل ، و«**لعلَّ**» لتوقع شىء محبوب أو مكروه ﴿ **لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ (١) وهذه الحروف تعمل عكس «كان» أى تنصب المبتدأ وترفع الخبر مثل : «كأن خالداً أسدٌ» فخالدا: اسم كأنّ منصوب ، وأسدٌ : خبرها مرفوع .

** «ما» الكافة «لإن» وأخواتها عن العمل :

إذا اتصلت «ما» الزائدة أى غير الموصولة «بإن» وأخواتها ماعدا «ليت» كفتها عن العمل ، أى أبطلت عملها وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية وجعلتها صالحة للدخول على الأفعال ، كقول الله: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ (٢) ، وقوله ﴿**إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾ (٣) فالمؤمنون : مبتدأ. وإخوة : خبر، ويوحى : مضارع دخلت عليه «إنما» فأفادت الحصر . أما «ليت» فأكثر النحاة على أن «ما» لا تزيل اختصاصها من الجمل الاسمية ، وأنه يجوز الإعمال والإهمال تقول : «ليتما محمداً حاضر ، وليتما محمدٌ حاضر» .

** العطف على اسم «إن» بالرفع :

ورد فى اللغة رفع المعطوف على اسم «إن» ، وقد جاء فى القرآن الكريم وغيره ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ **وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ (٥) برفع كلمة «رسول» .

وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك . جاء فى الكشاف «والصابئون» رفع على

(١) البقرة : ١٨٩ .
(٢) الحجرات : ١٠ .
(٣) الأنبياء : ١٠٨ .
(٤) المائدة : ٦٩ .
(٥) التوبة : ٣ .

الابتداء وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما فى حيز «إنّ» من اسمها وخبرها كأنه قيل : «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك» فالصابئون مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة «إن الذين آمنوا» وفائدة التأخير التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم ، إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؟ وذلك لأنهم أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غيّا . وفى آية البقرة نصب الصابئين وأخرهم عن الملل الأخرى، والسر فى آية المائدة ما ذكر من شدة ضلالهم ، وفى آية البقرة كان الكلام على ذم عقيدة النصارى وتسفيه عقيدة التثليث فقدم فى المائدة وأخر فى البقرة حيث جعلهم فى مكانهم من الملل . وقيل : إنه معطوف على موضع «إن» ، وقيل : على الفاعل فى «هادوا» . وردّ بخطأ وفساد هذين الرأيين ؛ لأن خبر «إن» لم يتم ، والعطف على هادوا يوجب كون الصابئين هودا وليس كذلك ، والأول هو الصحيح عند سيبويه .

وأما «ورسوله» بالرفع ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : معطوف على الضمير فى برىء وما بينهما يجرى مجرى التوكيد فلذلك ساغ العطف ، والثانى : خبر لمبتدأ محذوف ، أى ورسوله برىء . والثالث : هو معطوف على موضع الابتداء ، وهو غير جائز عند المحققين ؛ لأن أنَّ المفتوحة لها موضع غير الابتداء بخلاف المكسورة ، ويقرأ بالنصب عطفاً على اسم أنّ (١) .

** دخول لام الابتداء :

تدخل على خبر «إن» بجميع صوره ، مفرداً ، وجملة ، وشبه جملة ، لام مؤكدة تسمى لام الابتداء ، لأن حقها أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها صدر الكلام ، لكن لما كانت للتأكيد ، و «إن» للتأكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام للخبر ، كما تدخل على الاسم إذا أخر عن الخبر مثل «إن عليا لجالسٌ ، وإنك لقد نجحت ، وإن عليا لعمله عظيم ، وإن فى الوفاء لبرّاً» فالخبر مفرد فى جالس ، وجملة فعلية فى نجحت ، واسمية فى عمله عظيم ، واسم إن مؤخر فى برّاً .

(١) العكبرى (١١/١) .

تخفيفها : تخفف «إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، وكأنّ» فتكون لها أحكام خاصة نوضحها فيما يلى :

إنْ : إذا خففت «إن» المكسورة الهمزة بطل اختصاصها بالأسماء ، بل تدخل علىَ الجملة الفعلية وتهمل وجوبا ، وتلزمها اللام فرقا بينها وبين «إن» النافية ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ﴾ (١) ولايليها فى الكثير إلا فعل ناسخ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ** ﴾ (٢) . «فإنْ» مخففة من الثقيلة مهملة ، والفعل «وجد» ماض ، ونظنُّ مضارع ، أما مع الجملة الاسمية فيجوز الإعمال والإهمال ، قال تعالى : ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ (٣) فإن : مخففة من الثقيلة مهملة ، وهذان : مبتدأ مرفوع بالألف ، وساحران : خبر مرفوع بالألف (٤) ، والإعمال ورد فى قراءة فى قول الله ﴿ **وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾ (٥) فَإِن مخففة مؤكدة، وكلاًّ اسمها ، واللام ابتداء ، وما زائدة واللام مؤكدة للأولى ، ويوفى : مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والضمير مفعول به أول ، وربك : فاعل ومضاف إليه ، وأعمالهم : مفعول ثان ومضاف إليه . والجملة فى محل رفع خبر «إن» المخففة .

«**أنْ**» تخفف مثل «إن» وعند الجمهور أنها لا تلغى ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، قال تعالى : ﴿ **عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ** ﴾ (٦) فَأن : مخففة من الثقيلة ، والسين عوض من تخفيفها ، وحذف اسمها ضمير الشأن، وجملة سيكون: خبرها فى محل رفع.

«**كأنْ**» تخفف ويكون حكمها فى العمل كحكم «أنْ» المفتوحة ، ويكون خبرها جملة اسمية أو فعلية فصلت بلم أو قد ، قال تعالى : ﴿ **كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ** ﴾ (٧) .

فكأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وجملة لم تَغْنَ فى محل رفع خبرها .

---

(١) الأعراف : ١٠٢ .
(٢) الشعراء : ١٨٦ .
(٣) طه : ٦٣ .
(٤) العكبرى (١٢٣/٢) .
(٥) هود : ١١١ .
(٦) المزمل : ٢٠ .
(٧) يونس : ٢٤ .

«لكنْ» تخفف فتهمل وجوباً عند الجمهور ، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية والمفردات ، وبتخفيفها يخف الاستدراك ، فإن الثقيلة آكد من الخفيفة ، قال تعالى : ﴿ **وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ (١) فلكن : حرف ابتداء بعد تخفيفها لمجرد إفادة الاستدراك ، وكانوا : كان واسمها ، وهم ضمير ، والظالمين : خبر كان منصوب بالياء .

** "لا" النافية للجنس :

تدخل «لا» النافية للجنس على النكرة فتنفيها نفيا عاما ، من غير أن تتكرر لتعمل في المبتدأ والخبر ، ومن غير فاصل بينها وبين اسمها ، وإلا أهملت وجوبا، قال تعالى : ﴿ **لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ** ﴾ (٢) .

وفى دخولها على العلَم فى مثل : «قضية ولا أبا حسن لها» تقدير هو : «ولا مسمى بأبى حسن» ، وقيل : التقدير «ولا مثل أبى حسن لها» ، وقيل : أن يستخلص من العلَم معنى الوصف الذى اشتهر به ذلك العلَم فيكون هو المنفى، فمعنى «ولا أبا حسن لها» ، أى : «لا فيصل لها» فصار اسم الإمام عليّ رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر كما قالوا : «لكل فرعون موسى» أى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور ، وهذا القول الأخير أقربها إلى الصواب . وتفترق هذه عن المشبهة «بليس» بأن هذه لنفى الجنس ، ولا يراد بها نفى الوحدة. أما الأخرى فليست نصا فى نفى الجنس ، بل تحتمل الجنس والوحدة مثل : «لا رجل ههنا» فيمكن أن تقول : «بل رجلان» ولا يصح هذا في التى لنفى الجنس ؛ لأنها جواب لقولك «هل من رجل؟» فتقول : «لا رجلَ» .

** الفرق بين "لا" و "ما" :

الظاهر أن هناك فرقا بينهما فى المعنى والاستعمال ، فإن «لا» جواب لسؤال حاصل أو مقدر ، أما «ما» فهى ردٌّ على قول ، أو ما نزل منزلته من تصحيح ظَنّ ،

---

(١) الزخرف : ٧٦ .

(٢) الصافات : ٤٧ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (١) فقد ردّ على قولهم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ (٣) فهو إعلام للمخاطب بدخول «لا» و «ما» ردٌّ على قول ، أو ظن ، أو ما كان منزلاً هذه المنزلة كما ذكرنا . ويختلفان أيضاً من ناحية الاستعمال فإنه يستطاع نفى الجنس «بما» متصلة بمنفيِّها أو منفصلة عنه ، ولا ينفى الجنس «بلا» نصاً إلا متصلة به ، قال تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ﴾ (٤) . ولا يقال : «لا فى الدار رجلَ» بالفتح «فما» أوسع استعمالاً فى هذه الناحية ، وذلك لأن «لا» تركبت مع منفيِّها فأصبحتا كالكلمة الواحدة ، ولذلك لا يصح الفصل بينهما ، فإن فصل أهملت وكررت وتخلف التنصيص على الجنس .

**** اسم «لا» :**

يقسم النحاة اسم «لا» إلى ثلاثة أقسام :

مفرد مثل : «لا رجلَ فى الدار» ، ومضاف مثل : «لا صاحبَ علْمٍ مكروهٌ» وشبيه بالمضاف ، وهو العامل فيما بعده مثل : «لا كريماً أبوه حاضر ، ولا طالعاً جبلاً ظاهر» . والمفرد مبنى على ما ينصب به ، والمضاف والشبيه به منصوبان ، فرجلَ فى المفرد مبنى على الفتح ، وتقول فى المثنى : «لا رجلين» مبنى على الياء ، و«لا صاحب» : اسم «لا» منصوب ، ومثل ذلك «كريماً وطالعاً» .

ويحذف خبرها كثيراً ، وخاصة إذا كان ظرفاً أو جارا ومجروراً مثل : «لا بأس» ، أى عليك ، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها مع بقائها نصاً فى نفى الجنس، فإن قدم وجب الإهمال والتكرار .

**** العطف على اسم «لا» :**

يذكر النحاة أوْجُهًا متعددة فى المعطوف على اسم «لا» ، فهم يجوزون أن تقول : «لا رجلَ ولا امرأةَ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ» بالفتح ، والنصب ، والرفع فى المعطوف مع بناء المعطوف عليه ، وكذلك مع نصب المعطوف عليه تقول : «لا

(١) المائدة : ٧٣ .

(٢) المائدة : ٧٣ .

(٣) محمد : ١٩ .

(٤) الشعراء : ١٠٠ .

غلامَ رجل ولا امرأةَ ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ» بالفتح والنصب والرفع كذلك في المعطوف ، أما إذا كان المعطوف عليه مرفوعا لم يجز النصب في المعطوف تقول : «لا رجلٌ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ» هذا إذا تكررت «لا» فإذا لم تتكرر لم يجز بناء المعطوف تقول : «لا رجلَ وامرأةً وامرأةٌ» بالنصب والرفع في المعطوف ، ولا يجوز البناء على الفتح .

وقد جاءت الآيات بالأوجه في قول الله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ ﴾ (١) برفع المتعاطفين ، وقال : ﴿ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (٣) بالرفع أيضاً ، وقال تعالى في «يونس» : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (٤) بالنصب فيهما ، وقال تعالى : ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٥) وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع ، والآخر بالنصب (فَلا رَفَثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) لأنهما حملا الأولين على معنى النَّهى كأنه قيل : فلا يكونن رفث ولا فسوق ، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال كأنه قيل : ولاشك ولا خلاف في الحج .

والفتح في المعطوف عليه على أن «لا» عاملة عمل «إنَّ» ، والرفع على أنها عاملة عمل «ليس» ، والفتح في الثاني على أن «لا» عاملة عمل «إن» واسمها مبني على الفتح ، والنصب على أنه معطوف على محل اسم «لا» ، والرفع في المعطوف إما على أنه معطوف على محل «لا» مع اسمها ؛ لأن محلهما الرفع بالابتداء كما قال سيبويه ، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل «ليس» ، أو أن «لا» ملغاة لا عمل لها .

** نعت اسم "لا" :

يجوز النحاة في نعت اسم «لا» إذا كان مبنيا ، وكان النعت مفرداً متصلاً

(١) إبراهيم : ٣١ .
(٢) يونس : ٦٢ .
(٣) سبأ : ٣ .
(٤) يونس : ٦١ .
(٥) البقرة : ١٩٧ .

بالمنعوت ، ثلاثة أوجه : البناء على الفتح ، والنصب، والرفع ، تقول : «لا رجلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ» فإن فصل النعتِ تعذر بناؤه على الفتح ، وجاز الرفع والنصب تقول : «لا رجل فيها ظريفاً وظريفٌ» ، وكذلك إذا كان النعت غير مفرد تقول : «لا رجل قبيحاً ، وقبيحٌ فعله عندك» . فإن لم يكن اسمْ «لا» مبنيا تعذر بناء الصفة أيضاً وجازٍ في النعت الرفع والنصب فَحسْبُ ، تقول : «لا صاحب برٍّ ممقوتاً أو ممقوت» .

وهذه الأوجه : البناء في النعت لأنه مع المنعوت كتركيب «خمسة عشر» والنصب على إتباع النعت لمحل اسم «لا» ، والرفع على إتباعه لمحل «لا» مع اسمها . ويرى صاحب كتاب «معاني النحو» أن النصب فيما يرى على تقدير فعل محذوف «أعني ظريفاً» ، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف «هو ظريف» ، والجملة استئنافية أيضاً .

**** لا جَـــرَم :**

قيل : معناه : لابُدَّ ، ولامحالة ، وقيل : معناه : حقّاً ، وقيل غير ذلك . وقد ذهب سيبويه إلى أن «لا» «صلة» أي زائدة ، وجرم: فعلٍ ماض ، جاء في الكتاب [(١)] . وأما قوله تعالى ﴿**لا جرمَ أنَّ لهُمُ النَّارَ**﴾ فإن «جرم» عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حَقَّ أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ، وقول المفسرين : معناها: «حقاً أن لهم النار» يدلك على أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت وذهب الخليل إلى «لا» ردٌّ لما قبلها من الكلام ، و«جرم» فعل ماض ، وفي لسان العرب أن «لا» نفى ههنا لما ظنوا أنه ينفعهم فَرَدَّ ذلك عليهم . فقيل : لا ينفعهم ذلك ، ثم ابتدأ فقال : ﴿**جرمَ أنَّهُمْ في الآخرةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ**﴾ [(٢)] أي كسب ذلك العمل لهم الخسران .

وعند الفراء أنها بمعنى لابُدَّ ولامحالة ، ثم كثر استعمال العرب إياها حتى صارت بمعنى «حقاً» . ومن الصعب البت بترجيح أحد الأقوال ، إلا أن صاحب كتاب «معاني النحو» يميل لرأي الفراء لجواز فتح همزة إن وكسرها بعد لا

(١) سيبويه : [٤٦٩/١] ومعاني النحو : [٤١٤/١] .
(٢) هود : ٢٢ .

جرم مما يؤيد أنها ليست فعلاً ، وما روى عن العرب من أنهم يقولون «لاَ جُرْمَ» بضم الجيم وهو مصدر ، فجِرم أيضاً مصدر ، وورد أنها بمعنى «حقاً» ، وأنها تنزل منزلة اليمين تقول : «لا جَرَمَ قد أحسنت» .

** لاسِيَّمَا :

تعبير مَعناه «لا مثل» ؛ لأن «سيٌّ» اسم بمعنى «مثل» ، فقولك : «أحبُّ أصدقائى ولاسيما محمد» معناه «ولا مثلَ محمد» أى أن محبتك له تفوق محبتك لأصدقائك الآخرين . وقد يقع بعدها الشرط والظرف وغيرهما فتكون بمعنى خصوصاً ، تقول : «إن فلانا كريم ولاسيما إن أتيته صبحاً» ، أى وخصوصا إن أتيته صبحاً . ولا خلاف بين هذا المعنى وما ذكر آنفا فإن معناها ألبتة تخصيص ما بعدها بالأولوية ، وهى مؤلفة من «لا» واسمها ، وخبرها محذوف تقديره موجود .

ويأتى بعدها الاسم مجروراً أو مرفوعاً كما ذكر سيبويه ، تقول :«أحب العلماء ولاسيما محمودٌ ـ محمودٍ» فالجر على أن «ما» زائدة مؤكدة ومحمودٍ مضاف إليه، والرفع على أن «ما» موصولة ، ومحمودٌ خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو محمود» ، والرفع أقوى من الجر ففيه من الأولوية والتفضيل والترجيح ما ليس فى الإضافة المباشرة ؛ لأن المعنى فى الجر «ولا مثل محمود» وفى الرفع «دع ما محمود» .

ويجوز وجه ثالث فى الاسم التالى لسيما ، إذا كان نكرة ، وهو التمييز تقول: «أحب الناس ولاسيما عالماً ـ عالمٍ ـ عالمٌ» فالنكرة والمعرفة يشتركان فى الرفع والجر والنكرة تختص بالنصب .

مع رأى صاحب «تجديد النحو» :

لا يرتضى صاحب «تجديد النحو» ما أجازه النحاة من أوجه فى العطف على اسم «لا» فى مثل : « لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله» من البناء على الفتح والرفع فى المعطوف عليه ، ومن البناء والنصب والرفع فى المعطوف ، ويقول : إذا عرفنا أن الاسمين مبنيان على الفتح فى اللغة اليومية ، وعلى ألسنة العوام ، وضح لنا فساد الأوجه الأربعة المغايرة ، وأنه ينبغى ألا يذكر مع العبارة إلا وجه بناء الاسمين على

أن «لا» الأولى والثانية جميعاً نافيتان للجنس ، كما أنه لم يرتَض ما أجازه النحاة في نعْت اسم «لا» من النصب ، والرفع ، والبناء ، ويرى الاكتفاء بحالة النصب وكذلك مع بقية التوابع من عطف وتوكيد وبدل جريانا مع ظاهر اللفظ دون عنت ، كما يرى أن النحاة تكلفوا فى إعراب صيغة «لاسيما» حيث استخلص من الآراء أن ما بعد «لاسيما» يمكن أن يكون مجروراً ، أو منصوباً ، أو مرفوعاً ، ويقول : وإذن ففيم كل هذا العناء فى الإعراب؟

وقد أبدى مجمع اللغة العربية رأيه فى «لاسيما» وأنها أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى ، وإذا كان ما بعدها اسما مفردا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك : «أحب الفاكهة لاسيَّما التفاحُ» ، وإليك نص القرار :

قرار مجمع اللغة العربية فى «لاسيَّما» :

درست لجنة الأصول «لاسيما» ورأت أن النحاة توسعوا فى إعرابها وتكلفوا فى توجيهها ، فقال أبو على الفارسى فى نحو : «أحب الفاكهة لاسيما التفاح» . إن «سيّ» حال ، وقال ابن هشام : «لا» نافية للجنس ، و«سيّ» اسمها ، و«ما» زائدة، والتفاح مضاف إلى «سيّ» أو مرفوع وهو خبر لمضمر محذوف ، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وجوز بعضهم نصب ما بعدها وأعربه مستثنى .

وواضح أن «لاسيما» أداة لا تحتاج إلى إعراب ، وهى أداة للتخصيص ، وما بعدها لا يحتاج إلى إعراب ؛ لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، ولهذا ينبغى أن يعفى الناشئة من إعرابها هى وما يليها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . وانتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«لاسيما» أداة للمخالفة فى الحكم بترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى ، وإذا كان ما بعدها اسما مفرداً جاز رفعه ونصبه وجره ،كقولك : «أحب الفاكهة لاسيما التفاح» بضم الحاء وفتحها وكسرها . عرض القرار على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) وبعد مناقشة فيه رأى أن يعدل ليكون : «لاسيما» أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى .... إلخ . ثم وافق المؤتمر على مقترح المجلس فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) [١] .

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية [٢٩٥] .

وأؤيد هذا القرار لما نلمسه من صعوبة فى توصيل إعراب «لاسيما» وما بعدها للناشئة ، والقلة هم الذين يصل إليهم هذا الإعراب المتكلف .

** «لا» فى محدث الاستعمال ، ورأى المجمع فيها :

قدم د/ محمد حسن عبد العزيز الخبير بلجنة الأصول مذكرة بعنوان «لا المعترضة بين الصفة والموصوف» ومن الأمثلة التى ذكرها لورود «لا» مقحمة بين متضامين :

١ـ كان عملا لا أخلاقياً .

٢ـ هذا تصرف لا إنسانى .

٣ـ يهيم فى ملكوته مزوداً بصبر لا نهائى .

وليست هذه الأمثلة من صور «لا» المأثورة فى العربية التى ترد فيها معترضة بين الجار والمجرور ، أو بين الناصب والمنصوب ، أو بين الجازم والمجزوم .

ويرى د/محمد حسن إجازة هذه الصورة من صور «لا» وأن تضم إلى صور «لا» المعروفة فى العربية ؛ دفْعا للحرج الذى يواجه الكتاب المتحدثين حين يترددون بين الإتباع ، وهو غير مقرر عند النحاة ، وبين الجر أبدا ، وهو غير متفق عليه بينهم .

قدم د/ شوقى ضيف مذكرتين : الأولى بعنوان «لا النافية غير العاملة» يسوغ فيها التعبيرات العصرية : هذا الاتجاه لا أخلاقى ، هذا العمل لا إنسانى ، تحدث لا شعوريا ، استناداً لمذهب المبرد . وتعرب «لا» نافية وما بعدها بحسب موقعه من الإعراب . والثانية بعنوان «اللاأدرية ، والماصدق» يرى فيها تسويغ الصيغتين على اعتبار أن الأسلاف جعلوا من «لا» النافية وما بعدها كلمة واحدة واستحدثوا منها مصدراً صناعياً مثلما فعلوا بما الاستفهامية ، وما يليها من ضمير يسأل به عن كُنْه الشىء وحقيقته فقالوا : ماهية الشىء . فالصيغة الأولى «اللاأدرية» لا النافية والفعل المضارع أدرى ، ثم نحت مصدر صناعى وأضيف إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام ، والصيغة الثانية «اللامتناهى» دخلت فيها أداة التعريف على صفة منفية بلا .

قدم أ/محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان «لا» فى محدث الاستعمال يرى فيها أن تخريج د/شوقى لنحو قولهم : «هذا عمل لا إنسانى» لا يجزئ فى مثل قولهم «اللاإنسانى» لأنه قائم على أن «لا» مفردة لا تلحقها أداة التعريف ، واستند فى إجازة مثل قولهم : «اللامعقول» إلى قرارات مجمعية ثلاثة ، ينص أولها على جواز دخول «أل» على حروف النفى المتصل بالاسم واستعماله فى لغة العلم مثل «اللاهوائى» . ثانيها : فى ترجمة المصدر الأجنبى الذى يدل على معنى النفى توضع كلمة «لا» النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة فيقال مثلاً : «اللاجفنى ، واللامقلة» . وثالثها : يجوز استعمال «لا» مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع .

قدم د/تمام حسان مذكرة بعنوان «كلمة فى موقع «لا» فى الاستعمال المحدث» يرى فيها :

– أن وظيفة النفى ما تزال قائمة بالنسبة لـ «لا» فى نحو قولهم : «اللامعقول واللانهائى» .

– أن «لا» ألغيت نحوياً ، وربما كان إلغاؤها بسبب التركيب تطبيقاً للقاعدة القائلة : إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً .

– أن شدة ارتباط «لا» بما بعدها صحح أن تدخل أداة التعريف عليهما معا. ويقترح د/ تمام حسان الاعتراف بأن «لا» وما دخلت عليه مركب يمكن أن نطلق عليه المركب المنفى ، وإن كان مخالفاً لكل أنواع المركبات .

وبعد الدراسة والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«يجرى فى الاستعمال المعاصر مثل قولهم : اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب ، كان عملاً لا أخلاقياً ، تصرَّف لا شعورياً . ويجوز فى هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين :

(أ) اعتبار «لا» النافية غير عاملة ، على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها .

(ب) اعتبار «لا» مركبة مع ما بعدها ، ويعرب المركب بحسب موقعه فى

الجملة . وقد سبق أن أصدر المجمع قرارات ثلاثة تجيز استعمال «لا» مركبة مع الاسم المفرد وذلك فى ترجمة المصطلحات العلمية» .

وقد وافق المجلس على هذا القرار فى (د/٤٧ ج/٣٠) ثم المؤتمر فى (د/٤٧ ج/٦ مؤتمر) فى (١٩٨١/٣/٢) (١) .

** ظـن وأخواتهـا :

تدخل «ظن» وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين كما هو رأى الجمهور ، تقول : «ظننت عليا أخاك» فعليا : مفعول أول منصوب ، وأخاك : مفعول ثان ومضاف. وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر مثل «حسب عبدالله زيداً بكراً» ، وهذا المثال يرد على القائلين بأن المنصوب الثانى حال ، إذ لا يمكن أن يكون «بكراً» حالاً .

ويقسم النحاة هذه الأفعال إلى قسمين :

١ـ أفعال قلوب ، وهى : إما أن تدل على اليقين نحو «عَلِمَ ، ورأى ، ووجد ، ودَرى» ، وإما أن تدل على الرجحان نحو «ظن ، وخال ، وحسب ، وزعم» ، وسميت بهذا الاسم لأنها أفعال قلبية باطنة ، لا ظاهرة حسية مثل «ضرب» .

٢ـ أفعال التحويل أو التصيير ، وهى : «جعل ، واتَّخذ ، وتخذ ، وترك ، ووهب، وصيَّر» .

معانيها : تفيد «**عَلِمَ**» اليقين ، وقد تأتى للرجحان ، قال تعالى : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ** ﴾ (٢) ، وتأتى بمعنى «عرف» فتنصب مفعولاً واحداً ، قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ** ﴾(٣) ، وقيل : ليس معناه عرفتم لأن بينهم قرونا ، بل علمتم أمرهم وحالهم ، و«**درى**» بمعنى «علم» ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ** ﴾(٤) وقد ورد هذا الفعل فى القرآن فى اثنى عشر موطنا ولم ينصب مفعولاً حيث جاء معلقاً ، والدراية بعد الجهل بالشىء ، ولذا لا تستعمل فى حق الله ،

---

(١) راجع فى أصول اللغة (١٤٤/٣ ، ١٤٥) .
(٢) الممتحنة : ١٠ .
(٣) البقرة : ٦٥ .
(٤) الأحقاف : ٩ .

و«علم» أعمّ من ذلك ، ولذا لا يحسن إبدال فعل الدراية بفعل العلم فى مواطن مثل : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** ﴾ (١) .

و «**تعلَّمْ**» بمعنى «اعلم» وليس أمرا للفعل «تَعَلَّمَ» ، وهو لا يتصرف ، فهناك فرق بين الفعلين تقول : «تعلَّم النحو» فيكون المعنى : خذ بأسباب العلم ، وتقول : «تعلَّمْ أن الله قادر» فيكون المعنى : اعْلم أن الله قادر ، وتلك التى من أخوات ظَنَّ ، و«**وجد**» بمعنى «علم» ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ﴾ (٢) ، و«**رأى**» بمعنى «علَمَ» أيضاً تقول : «رأيت الحق منتصراً» ، فإن كانت بصرية تعدت إلى فعل واحد مثل : «رأيت محمداً» ، أما «رأى» الحلمية فهى كالقلبية تتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى : ﴿ **إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا** ﴾ (٣) وتأتى بمعنى «ظن» ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا** ﴾ (٤) أى يظنون البعث بعيداً ، وقيل : إنها بمعناها فى الآية لأن رأيهم ضال ، أما الحقيقة فهى بخلاف اعتقادهم .

وألم تر؟ استعملت بمعنيين : أحدهما : السؤال عن الرؤية البصرية أو القلبية مثل : «ألم تر محمدا اليوم؟ ، ألم تر الأمر كما رأيناه؟» ، والآخر بمعنى : ألم تعلم ، قال تعالى : ﴿ **أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ** ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الأَرْضِ** ﴾ (٦) ، ﴿ **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ** ﴾ (٧) ألم تعلم ، ألم ينته علمك إلى هؤلاء؟ ففيه تنبيه المخاطب مع التعجب من الشيء ، أما أرأيت ، فهى بصرية أو قلبية ، كما تكون بمعنى أخبرنى ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ** ﴾ (٨) وقد يؤتى بالكاف بعد التاء فيقال : «أرأيتك» .

وللفعل معنيان : أحدهما : أن يسأل الرجلُ الرجلَ «أرأيتَ محمداً بعينك» فهذه مهموزة ، فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت : «أرأيتك على غير هذه الحال» ، يريد : هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة . والآخر : أن يكون بمعنى أخبرنى ، إلا أن الكاف زيدت للتوكيد للخطاب ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ**

(١) معانى النحو باب ظن (٢ / ٤٢٧) .
(٢) الأعراف : ١٠٢ .
(٣) يوسف : ٣٦ .
(٤) المعارج : ٦ ، ٧ .
(٥) النحل : ٧٩ .
(٦) الشعراء : ١٧ .
(٧) الفيل : ١ .
(٨) الأنعام : ٤٦ .

أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ (١) .

وَ «ظَـنّ» تفيد التردد الراجح بين طرفى الاعتقاد غير الجازم . قال تعالى : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ (٢) . و «حسب» يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن عند النحاة ، قال تعالى : ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ (٣) وقد يستعمل لليقين قليلاً كقوله :

حَسِبْتُ التُّقَـى والجُودَ خيْـرَ تجارةٍ ... رَبَاحاً إذا مَا المَـرْءُ أَصبحَ ثَـاقِـلا

وليس مطابقاً للظن تماماً فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلى ، والظن يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب ، فلا يحسن وضع «ظن» مكان «حسب» والعكس . و«خال» يراد به الاعتقاد الراجح ، وليس بمعنى «الظن» تماماً ؛ لأنها مشتقة من الخيال فقولك : «خلْتُ محمداً أخاكَ» معناه أن هذا ما فى خيالى ، أو هذا ما يخيل إلىَّ ، وهى أضعفَ فى الرجحان من «حَسِبَ» لأن هذه من الحسبان الذى فيه معنى الحساب كما سبق . و«زعم» الزعم قَولٌ غير مستند إلى وثوق . وأكثر ما يقع الزعم على الباطل ، قال تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ﴾ (٤) . و«عَـدَّ» منقول من «عدَّ» المحسوس الذى هو بمعنى الإحصاء ، قال تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا ﴾ (٥) إلى الفعل القلبى بمعنى «ظن» «كنت أعده فقيراً» ، أى كنتُ أحصيه فى جملة الفقراء .

و«حجا» وهو مأخوذ من «الحجا» ، وهو العقل والفطنة ، تقول : «حجوتك منجدا» أى هذا ما هدانى إليه عقلى ، فقد يكون صحيحاً أو غير صحيح ، فهو بمعنى «ظن» . و «هَبْ» بمعنى احسَبْ وظُنّ، تقول : «هَـبْنِى فعلت هذا الأمر» ، أى احسبنى واعددنى ، وهو غير «هَبْ» الذى ماضيه «وهَبَ» من الهِبَـة . و«تقول» قد يراد بالجملة بعدها لفظها فتسمى محكية : «قال محمد خالدٌ مسافر» . أما إذا أريد بها معناها فيكون القول بمعنى «الظن» ويصبح فعل القول قلبياً فينصب ما بعدها من مبتدأ وخبر مثل : «قلت خالداً مسافراً» بمعنى «ظننت خالداً مسافراً» عند من يجيز ذلك .

---

(١) الأنعام : ٤٧ .
(٢) الجاثية : ٣٢ .
(٣) البقرة : ٢٧٣ .
(٤) التغابن : ٧ .
(٥) النحل : ١٨ .

وعامة العرب لهم شروط فى إجراء القول مجرى الظن : أن يكون مضارعاً وللمخاطب ، ومسبوقاً باستفهام ، ولا يفصل بين الاستفهام والقول بفاصل مثل : «أتقول خالداً مسافراً؟» ومذهب سليم يجرونه مطلقاً من غير شروط ، وعلى كل فلابدَّ من النظر إلى المعنى . و «جعل» للتحويل والتصيير . قال تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا ﴾ (١) كما تأتى قلبية ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾ (٢) ، أى ظنوهم واعتقدوهم . و «اتَّخذ ، وتَخذَ» وهما للتحويل والتصيير ، قال تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ (٣) وقُرئ : (لَتَخِذْتَ عليه أجرا) (٤) و «تَرَكَ» بمعنى طرح وخلَّي . ضمن معني «صار» فتعدىَ لاثنين ، قال تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ (٥) و«ردَّ» بمعنى صرف الشيء ورجعه إليه ، تقول : «رددت الصبىَّ إلى أهله» ثم ضمن معنى التصيير ، قال الشاعر :

رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بمقدارٍ سَمَدْنَ له سُمُودَا
فردَّ شعورهُنَّ السودَ بيضًا ... وردَّ وجوههن البيضَ سُودَا

أى أن حوادث الدهر ونوازله صيرت شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سُوداً من شدة اللَّطم . وشعور : مفعول أول ، وبيضاً : مفعول ثان ، وكذلك وجوههن سوداً . و «وهَبَ» أصله من الهبة ، ثم ضمن معنى التصيير مثل : «وهبنى الله فداك» أى جعله فداء محبوب لديه ، وهو بمنزلة الهبة ، فدعا لنفسه أن يجعله الله فداء له ، وهو بهذا المعنى لازم المعنى لجريانه كالمثل .

** الإلغاء والتعليق :

الإلغاء : هو ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع مثل : «محمد ظننت ناجح» فلا عمل «لظننت» فى « محمدٌ ناجح» لالفظاً ولا معنى ، ويختص الإلغاء بالأفعال القلبية المتصرفة وهي : «رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وخال ، وظن، وحسب ، وزعم ، وعَدَّ ، وحجا ، وجعل» ، أمّا «هَبْ وتَعَلَّم» وكذلك أفعال التحويل فلا يكون فيها إلغاء ولا تعليق .

(١) الفرقان : ٢٣ .
(٢) الزخرف : ١٩ .
(٣) المنافقون : ٢ .
(٤) الكهف : ٧٧ .
(٥) البقرة : ١٧ .

ويجوز الإلغاء إذا وقعت وسطاً كالمثال السابق ، وقيل : الإعمال والإلغاء سيّان ، وقيل : الإعمال أحسن . وإذا تأخرت هذه الأفعال سواء منها الماضى أو المضارع فالإلغاء أحسن ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول : «ظننت محمدٌ ناجحٌ» ، وجوَّزه الكوفيون فتقول : «محمدا ناجحاً ظننت ، محمداً ناجح ظننت ، محمداً ظننت ناجحاً ، ومحمدٌ ظننت ناجح ، وظننت محمدٌ ناجح» عند الكوفيين «وظننت محمداً ناجحاً» وجوباً عند البصريين بالإعمال لتقدم الفعل .

والتعليق : إبطال العمل لفظاً ، لا محلاً ؛ لمجئ ما له صدر الكلام بعده «كما» النافية ، ولام الابتداء والاستفهام . تقول : «علمت ما محمد مسافر ، وعلمت لمحمد مسافر ، وعلمت أيهم أبوك» والمعنى مع التعليق متصل بعضه ببعض بين الفعل وما بعد أدوات التعليق . قال تعالى : ﴿ **فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا * ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا** ﴾ (١) فنعلم علقت بأىّ ولا قطع بينهما ، بل أىّ متعلقة بنعلم متأخرة عنها فى المعنى؛ لأنه أنامهم ، ثم بعثهم لعلّة ، وهى : أن يعلم وماذا يعلم؟ يعلم شيئاً خاصّاً وهو : من منهم أحصى أمدًا لما لبثوا؟ والتعليق واجب بعد «ما ، وإن ، ولا النافية» وكذلك «لام الابتداء ، ولام القسم» عند ابن مالك وابنه ، وابن هشام ، واستشهدوا بقول الله : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ** ﴾ (٢) والاستفهام مثل : «علمتُ هل محمدٌ ناجحٌ أم علىٌّ؟» .

** العطف على الجملة المعلقة :

يجوز العطف على محل الجملة المعلقة فتقول : «ظننتُ لمحمد مسافر وعليا حاضراً» ، كما يجوز العطف مراعاة للفظ تقول : «ظننتُ لمحمد مسافر وعلىٌّ حاضر» والفرق بين الجملتين أنك إذا عطفت بالرفع كان المعنى على تقدير اللام، فتكون بمنزلة ما قبلها فى التوكيد ، وإذا نصبْتَ لم يكن المعنى على تقدير اللام . فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة ، وكذلك فى الاستفهام .

---

(١) الكهف : ١١ ، ١٢ .

(٢) البقرة : ١٠٢ .

** الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر:

وسماه سيبويه : هذا باب الفاعل الذى يتعدَّاه فعله إلى مفعولين . فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى ، كما تعدى الأول وذلك قولك : «أعطى عبدُالله زيداً درهماً...» (١) وسماه المبرد : هذا باب الفعل الذى يتعدَّى الفاعلَ إلى مفعولين . ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت. وذلك قولك : «أعطيتَ زيداً درهماً ، وكسوت زيداً ثوباً» ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت :كسوتُ زيداً ، وأعطيت زيداً ، ولم تذكر المفعول الثانى» (٢) .

ومن هذه الأفعال : كسا ، وألبس ، وأعطى ، ومنح ، ومنع ، وسأل ، تقول: «كسا الربيعُ الشجَر خضرةً» فالربيع : فاعلٍ ، والشجر : مفعول به أول ، وخضرةً : مفعول به ثان ، ومثل ذلك : «ألبس الربيعُ الأرضَ حلَّـةً مزخرفةً وأعطى النسيمَ عبيراً ، ومنح الجوَّ رقَّـةً وصفاءً» ، وتقول : «لا يمنع الكريمُ المحتاجَ خيراً» و «أسأل الله العون والعافيةَ والتوفيق» ، أما ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر من أفعال فقد سبق فى «ظن» وأخواتها .

** الذكــر والحذف :

يجوز بلا قرينة حذف المفعولين فى باب «أعطى» ، تقول : «محمد يعطى ويكسو» إذ يستفاد فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى «ظن وعلم» فلا يجوز الحذف بلا دليل لعدم الفائدة ، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو فى الأغلب من علم أو ظن . فلا فائدة فى الأفعال من غير المفعولين، وأما مع القرينة فيجوز الحذف ؛ ولذا وجب ذكر المفعولين فى قول الله : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** ﴾ (٣) وفى الحذف يقول تعالى : ﴿ **أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ (٤) أى تزعمونهم شركائى ، وكذلك حذف أحد المفعولين مثل : «هل ظننْتَ أحداً قائماً؟» فتقول : «ظننتُ محمداً» لوجود دليل الحذف من السؤال .

(١) سيبويه (١/١٦) .
(٢) المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (٣/٩٣) .
(٣) الممتحنة : ١٠ .   (٤) القصص : ٧٤ .

**** أعلـــم وأرى :**

ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ذكرها ابن مالك ،وهى : «أَعلم ، وأرى ، ونَبَّـأ ، وأخبر ، وحدَّث ، وأنبـأ ، وخبَّـر» وقد نقلت الهـمـزة «عَلم ، ورأى» من نصب مفعولين إلى ثلاثة مفاعيل مثل : «أَعْلمْتُ محمداً عليًّا مسافراً» والمفعول الثالث كان فاعلاً فى «علم ورأى» ، ومثلهـما : «نَبَّـأْتُ محمداً عمراً قائماً ، وحدثْتُ محمداً بكراً مقيماً ، وأنبأْتُ عبدالله خالداً مسافراً» فجاء الفعل ثم الفاعل وبعده المفعول الأول فالثانى فالثالث ، وما ثبت «لعَلِمَ ورأى» من مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ومن جواز الإلغاء والتعليق ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدليل يثبت للمفعول الثانى والثالث فى «أعلم وأرى» .

مـــع كتــاب «تجديد النحو» :

يقول المؤلف : أقام النحاة باب «ظن وأخواتها» على أن هذه الأفعال مثل «كان وأخواتها» داخلة على جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر فجعلتهما مفعولين ، وقد أنكر ذلك السُّهَيْلى شارح السيرة النبوية ، وهو من أعلام النحاة فى الأندلس فقال ، كما جاء فى كتاب «الهمع للسيوطى» : إن «ظن وأخواتها» بمنزلة «أعطيت» فى أنها استعْملت مع مفعوليها ابتداء . وقال : «إنما حمل النحاة على القول بأن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز أن تحذف فيتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر ، وهذا باطل بدليل أنك تقول: «ظننت محمداً عمراً» ولا يجوز «محمد عمرو» إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع «ظننت» . وواضح أن باب «ظن» بذلك أصبح متداعيا ، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له فى النحو ، فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين ، وليس من بابها مثل «أعطى ، وكسا» وقد ضممت أمثلة الباب إلى باب «المفعول به» . وهكذا يـرى فى بـاب «أعلـم وأرى» قياسـاً على بـاب «ظن وأخواتها» .

رأى مجمع اللغة العربية فى هذا المقترح :

درست لجنة الأصول مقترح د/شوقى ضيف بشأن إلغاء باب «ظن وأخواتها» وباب «أعلم وأخواتها» ، ولما كان السهيلى قد أنكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة للابتداء ، فتجعل المبتدأ مفعولا به أولاً والخبر

مفعولا به ثانياً ، وقال : إنها بمنزلة أعطى فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء ، فاقترحت اللجنة وضع باب ظن وأعلم وأرى فى باب الفعل المتعدى على أن يكون ذلك خاصاً بكتب الناشئة ، ثم وافق المجلس فى (د/٣٥ ج/٢٦) على رأى اللجنة وأقره بعد ذلك المؤتمر [١] وأرى أن فى هذا القرار تيسيراً على الناشئة من الدارسين .

** الجملة الفعلية :

هى التى تبتدئ بفعل ماض أو مضارع أو أمر مثل : «كتب محمدٌ ، ويكتب ، واكتب» ويلى الفعل دائماً فاعل مرفوع ، وإذا حذف الفاعل قام مقامه نائب فاعل ، وقد يلى الاسم المرفوع اسم منصوب ، وله أشكال كثيرة فى المفعولات أو الحال ، أو مستثنى ، وقد يلى المفعول تمييز ، قال تعالى : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ [٢] ، وقد تلى الفاعل جملة تصفه مثل : «سألنى طالب أعرفه» فجملة «أعرفه» صفة لطالب ، وقد يكون الفاعل المرفوع اسما موصولاً مثل : «جاء الذى نجح» فالذى فاعل محله الرفع ، وجملة «نجح» صلة الذى ، وقد يكون الفاعل مصدراً مؤولا مثل : «جاءنى أنك ناجح» «فأنّ» وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل محله الرفع تقديره : نجاحك ، كما أنه قد يدخل على الاسم المرفوع حرف جر زائد ﴿ **وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ [٣] فلفظ الجلالة فاعل مجرور لفظاً بالباء ، كما يدخل حرف الجر الزائد على المنصوبات مثل : «لا تصغِّر من شأن متعلم» فشأن مفعول منصوب محلا مجرور لفظاً ، ومثل ذلك خبر ليس ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾ [٤] «فكافٍ» مجرور لفظاً منصوب محلا وحذفت الياء وعوض عنها بالتنوين ، والأصل «كافيا» ، وتدخل على الفعل حروف مختلفة للاستفهام أو النفى أو الشرط أو الاستقبال ، ولا يؤثر ذلك فى طبيعة الجملة مثل : «هل نجح محمد؟ ما رسب محمد ، سأقوم معك، قد يقوم المعلم» .

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨١) .
(٢) القمر : ١٢ .
(٣) الفتح : ٢٨ .
(٤) الزمر : ٣٦ .

**** الفعـل وأحكامه :**

١ـ معرب ومبنى : ينقسم الفعل إلى معرب ، ومبنى ، فالماضى والأمر مبنيان؛ لأنهما يلزمان حالة واحدة ، إذ الأصل فى الماضى أن يكون مفتوحاً مثل : «ذهب» ومع واو الجماعة يبنى على الضم لمناسبة الواو مثل: «ذهبوا» ، وعلى السكون مع تاء الفاعل مثل : «ذهبتْ» ، ومع نون النسوة مثل : «الطالبات ذهبْن» ، والأصل فى الأمر أن يكون ساكنًا مثل : «اكتُبْ» ، ويبنى على حذف حرف العلة فى المعتل «اسْعَ» ، وعلى حذف النون فى الأفعال الخمسة «اسعيا واسعوا» . أما المضارع فمعرب إذ تظهر عيه حركة الضمة فى حالة إفراده مثل : «يحاضرُ» وتخلف الضمة حركة الفتح مع النواصب مثل : «لن يحاضرَ» ، ويخلف الحركتين السكون مع أدوات الجزم : «لم يحاضرْ» ، وهكذا يخضع المضارع لحركات هى الضمة والفتحة والسكون ، وهو مبنى على السكون مع نون النسوة مثل : «يكتبْن» ، وعلى الفتح مع نون التوكيد مثل : «لتذاكرنَّ» . والبناء طارئ إذ الأصل الإعراب .

٢ـ مجرد ومزيد : كما ينقسم الفعل إلى مجرد ، ومزيد ، والمجرد حروفه أصلية ، وهو ثلاثى أو رباعى ، والثلاثى هو الأكثر دورانا فى اللغة ، وهو إما مفتوح الحرف الأوسط ، وإما مضمومه ، وإما مكسوره ، ويشتق منه المضارع بزيادة أحد حروف المضارعة فى أوله ، وهى التى جمعت فى قولهم : «أنيت» ، وهو مفتوح الحرف الأوسط ، أو مكسوره ، أو مضمومه ، والأمر يأتى بحذف حرف المضارعة ، وتزاد ألف الوصل للنطق بالساكن فى غير الرباعى مثل : «اكتب ، استقم ، انطلق» ، أما الرباعى فيأتى فى أوله همزة قطع مثل : «أكْرِمْ أباكَ» ، والمزيد : ما زيد فيه حرف أو حرفان أو ثلاثة على الثلاثى المجرد ، وحرفان أو حرف على الرباعى المجرد ؛ لأن الفعل لا يزيد على ستة أحرف .

٣ ـ صحيح ومعتل : كما ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل . والصحيح : ما خلت حروفه الأصلية من حروف اللين ، وهى الألف والواو والياء مثل : «سمع» ، والمعتل : ما كان فيه حرف منها مثل : «وجد» . والصحيح إما مهموز وهو ما كان أحد حروفه همزة ، والمضعف وهو ما تكرر أوسطه مثل : «عدَّ» ، أو مقطعه مثل : «زلزل» . والسالم : ما خلت حروفه من الهمز والتضعيف . والمعتل الأول يسمى:

مثالاً مثل : «وزن» ، والمعتل الوسط يسمى أجوفا مثل : «قال» ، والمعتل الآخر يسمى ناقصا مثل : «رمى» ، والمعتل الأول والآخر يسمى لفيفا مفروقا مثل : «وفى» والمعتل الآخر والوسط يسمى لفيفا مقرونا مثل : «نوى» .

٤ ـ متصرف وجامد : وينقسم الفعل إلى متصرف ، وهو الكثير ، ومنه الماضي والمضارع والأمر ، والجامد ، وهو قليل ، ومنه الماضى فقط مثل : «نعِمَ ، وبئْس ، وليْس ، وعسى» ، ومنه المضارع : «يدع ويذر» فلم يأت منها ماض ، ومن الأمر الجامد : «هَبْ وهاتِ» فلم يأت منهما الماضى أو المضارع .

٥ـ متعد ولازم : وينقسم الفعل إلى متعدّ لا يكتفى بفاعل ، بل يأتى بعده مفعول به مثل : «فهمتِ الدرسَ» ، واللازم : ما لا ينصب مفعولا به ، وهو فى السَّجايا [1] مثل : «شَرُف ، وكَرُم» ، ويمكن تحويل اللازم إلى متعد بزيادة الهمزة، أو الألف مثل : «باعد» ، أو التضعيف مثل : «شرَّف» .

***** الفاعــل :***

هو الركن الثانى فى الجملة الفعلية ، ويأتى بعد الفعل مرفوعا ، وهو إما يقع منه ، وإما يقوم به مثل : «جاء محمدٌ ، ومرض خالدٌ» فمحمد وقع منه المجئ ، وخالد قام به المرض . ويكون مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً أو مؤنث سالماً أو تكسير مثل : «حضر محمدٌ والمحمدان والمحمدون ، والفاطماتُ والرجالُ» ويبقى الفعل على حالة واحدة مع الفاعل السابق، إلا أن هناك لغة من لغات العرب تثبت علامة تدل على التثنية والجمع مع الفعل فتقول : «قابلونى الطلاب ، ويقابلونى الطلاب ، وقاما الطالبان ، وقمن الهندات» فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفًا تدل على التأنيث ، والاسم الذى بعد المذكور فاعل مرفوع به .

هل يتقدم الفاعل ؟ ويشترط جمهور النحاة أن يكون الفاعلِ متأخراً ، ولا يصح تقديمه على عامله ، فإذا تقدَّم كان مبتدأ مثل : «خالدٌ حضر» وأجاز الكوفيون تقديمه ، فخالد ـ عندهم فى المثال السابق ـ فاعل .

---

(١) السجايا : أى الطبيعة .

حذف الفعل : والأصل أن يذكر الفعل ، وقد يضمر إذا دلت عليه القرينة ، قال تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ (١) فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف تقديره : خلقهن . وفى قراءة مَنْ قرأ : (**يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ**) (٢) بفتح الباء فى يسبح . إذ يقدرون فعلا يدل عليه الأول كأنه قيل : من يسبحه؟ فقيل : يسبحه رجال ، فهو فاعل لفعل محذوف، وجعل منه جمهور النحاة قوله تعالى : ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** ﴾ (٣) وقوله : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ (٤) فهم يرون أن الفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، والتقدير : «إذا انشقت السماء انشقت ، وإن استجارك أحد استجارك» .

** تقديم المفعول على الفاعل :

يدور هذا التقديم على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم ، قال تعالى : ﴿ **إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ** ﴾ (٥) فهنا قدَّم المفعول وهو القوم على الفاعل «قَرح» لأن الذى يعنى المسلمين هنا والمهم عندهم : مَنْ أصاب القرح؟ فقدم القوم ؛ لأن إصابة العدو هو الذى يواسى المسلمين ويخفف عنهم الحزن .

وكقول الله : ﴿ **وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ** ﴾ (٦) فقدم المفعول به «الذين كفروا» على الفاعل وهو «الملائكة» ؛ لأن الغرض بيان احتضار الكافر وأنه ليس كالمؤمن ، ويجب تقديم المفعول به المحصور مثل : «ما ضرب إلا عَمْراً زيدٌ» ، كما يجب تقديمه على الفعل إذا كان المفعول اسم شرط مثل : «أيًّا تكْرمْ أكرمْ» ، أو اسم استفهام : «أىَّ رجل أكرمْتَ؟» فأىّ مفعول به مقدم . أو كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ،كقول الله : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ (٧) فلو أخره لكان «نعبدُكَ» .

---

(١) الزمر : ٣٨ .
(٢) النور : ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) الانشقاق : ١ .
(٤) التوبة : ٦ .
(٥) آل عمران : ١٤٠ .
(٦) الأنفال : ٥٠ .
(٧) الفاتحة : ٥ .

** تذكير الفعل وتأنيثه :

يذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم الفعل فى موضعين : أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، سواء أكان المؤنث حقيقياً أم مجازياً مثل: «هند قامت، والشمس طلعت» ، والآخر : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث غير مفصول من الفعل مثل : «قامت هند» ، أما المجازى التأنيث فلا تلزمه التاء مثل : «طلعت الشمس وطلع الشمس» ، فإن فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقى بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها والأجود الإثبات مثل : «أتى خالدا فاطمة» والأجود : «أتت» ، فإن كان الفصل «بإلا» لم يجز إثبات التاء «ما قام إلا فاطمة». وأما بالنسبة للجمع فالمذكر السالم يكون الفعل معه كالمفرد تقول : «حضر المحمدون» ، وما عدا هذا الجمع فيجوز فيه إثبات التاء وحذفها ، قال تعالى : ﴿ **قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا** ﴾ (١) ، ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ** ﴾ (٢) وإثبات التاء وحذفها يقرره المعنى ، فمرة التأنيث أجود ، ومرة التذكير أجود بحسب القصد والسياق ، طال الفصل أم قصر ، فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكرا فتذكر الفعل له ، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى مؤنثاً فتستعمله استعمال المؤنث حملا على المعنى ، ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى ، قال سبحانه : ﴿ **فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ** ﴾(٣) وقال : ﴿ **قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ** ﴾ (٤) فذكّر الفعل فى الأولى مع أن الفصل أقل ؛ لأنه بالهاء وحدها ، وأنث فى الثانية مع أنه أكثر ، وقال : ﴿ **مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ** ﴾ (٥) ، وقال: ﴿ **مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ** ﴾ (٦)، وقال: ﴿ **وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾ (٧) وقال : ﴿ **وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾ (٨) ، وقد جاء فِي القرآن تذكير وتأنيث الشفاعة ، والموعظة ، والضلالة ، والعاقبة ، والبينة ، والصَّيْحة ، وهذا ميدان واسع نكتفى بما ذكرناه .

---

(١) الحجرات : ١٤.
(٢) يوسف : ٣٠ .
(٣) البقرة : ٢٧٥ .
(٤) يونس : ٥٧ .
(٥) النساء : ١٥٣ .
(٦) آل عمران : ١٠٥ .
(٧) هود : ٦٧ .
(٨) هود : ٩٤ .

**** نائب الفاعل :**

قد يترك الفاعل ، ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة ، منها : العلم به ، قال تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (١) ، أو الجهل به مثل : «كُسر الباب وسرق المتاع» ، أو للخوف عليه فتستر ذكره مثل : «قُتِل محمدٌ» وأنت تعلم القاتل ، أو الخوف منه أيضاً ، أو التعظيم مثل : «خُلِق الخنزير» فلا يذكر اسم الله بجانب ذكر الخنزير ، أو تقصد إبهامه مثل : «تُصُدِّق على مسكين» ، أو للتحقير مثل «كُنس الشارع» . ويتغير الفعل مع نائب الفاعل بتغيير بعض الحركات ، وذلك بكسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله وذلك في الماضي مثل : «كُتِبَ» ، وأما المضارع فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره مثل : «يقرأ ، ويدرس» ولا يصاغ مبنى للمجهول من فعل الأمر ، ولكن يمكن أن يحل محله المضارع المبنى للمجهول مع لام الأمر مثل : «ليُقَلْ ما يُقَال» .

ما ينوب عن الفاعل : يذكر النحاة أنه إذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين للمجهول . وكان من باب «أعطى» جاز إقامة الأول مقام الفاعل وكذلك الثانى مثل : «منع خالدٌ الخيرَ ، ومنع الخيرُ خالداً» ، إلا إذا حصل لَبس فيتعين المفعول الأول مثل «أعطيت زيداً عمراً» فيقال : «أُعْطِى زيدٌ عمرا» ، أما فى باب «ظن» أو باب «أعلم وأرى» فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة المفعول الأول ، ويمتنع الثاني أو الثالث ، تقول : «ظُنَّ محمدٌ قائماً» فمحمد : نائب فاعل ، ولا تقول : «ظُنَّ محمداً قائم» . كما ينوب المصدر المتصرف والظرف المختص والجار والمجرور ، تقول : «صِيمَ رمضانُ وجُلس فى الدار» ، فإن كان هناك مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور ، فالذى عليه جمهور النحاة أنه يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل مثل : «ضُرِبَ خالدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة» ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، ودليلهم قراءة أبى جعفر : (لِيُجزَى قَوْماً بما كانوا يَكْسِبُونَ) (٢) ببناء الفعل للمجهول ، وناب عن الفاعل الجار والمجرور «بما» مع وجود المفعول به «قومًا» منصوباً . وذهب قوم إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم فى الكلام مفعولا أو غيره ، وهو ما نراه الصواب فإن المعنى هو الحاكم فى مثل ذلك .

---

(١) النساء : ٢٨ .

(٢) الجاثية : ١٤ .

فإن لم يكن هناك مفعول به ، وكان في الجملة ظرف مختص ، أو مصدر متصرف مختص ، أو جار ومجرور صالح للنيابة أقيم أحدها مقام الفاعل ، فتقول: «سِيرَ يومان ، وانْطُلِق انطلاقٌ شديدٌ ، وجلس في القاعة» فنائب الفاعل: يومان وانطلاق ، وفي القاعة ، وإذا اجتمعت هذه الثلاثة فالذي عليه الأكثرون أنها متساوية في النيابة ولا يفضل بعضها بعضا ، تقول : «جُلِس في الدار جُلُوساً طويلاً يوم الجمعة» فيكون الجار والمجرور نائب فاعل ، وتقول : «جُلِس في الدار جلوسٌ طويلٌ يومَ الجمعة» فيكون المصدر نائب فاعل ، وتقول : «جُلِس يوم الجمعة في الدار جلوساً طويلاً» فيكون الظرف نائب فاعل . والحق أن يقال : إنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم واهتمامه [1] .

** الاشتغال :

الاشتغال ، عند النحاة : هو كل اسم بَعْدَه فعل ، أو ما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، مثل : «خالداً أكرمته ، وخالداً أنا مُكرمه» فالفعل «أكرم» نصب ضمير خالد ، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد ، ولو لم يكن هذا الضمير موجودا لنصبا الاسم المتقدم .

ناصبه : اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه ، فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور في مثل «خالداً أكرمته» أي : أكرمت خالداً أكرمته . ويناسبه في المعنى قولك : «خالداً سلمت عليه» والتقدير : «حييت خالداً سلمت عليه» ، وقولك : «محمداً مررت به» والتقدير : «جعلت محمداً على طريقي مررت به» . وذهب الكسائي إلى نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وأن الضمير ملْغى ، وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد ، ويرد عليهما نحو : «محمداً مررت به» فإن الفعل «مَرَّ» لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم كما لا يصح أن يلغى الضمير المجرور ؛ لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بالحرف ، وهذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب ؛ لأن كل منصوب لابُدَّ له من ناصب عند النحاة ، ولما لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.

---
(١) معاني النحو ، نائب الفاعل (٢/٥٠٣) .

إن التقدير الذى ذهب إليه النحاة فى هذا الباب مُفْسدٌ للمعنى مُفْسدٌ للجملة ، فإن الجملة تتمزق وتنحل بتقديرنا : «أكرمت محمداً أكرمته» .

وما ذهب إليه الفراء مقبول فى مثل : «خالدا أكرمته» غير مقبول فى مثل : «خالداً سلمت عليه» ، وكذلك ما ذهب إليه الكسائى . فتقدير الجمهور متمشٍّ مع الصنعة الإعرابية ، إلا أنه مُفْسد للمعنى مُفْسد للجملة ، وما ذهب إليه الفراء والكسائى مفسد للصنعة الإعرابية ، ولا يستقيم فى كثير من التعبيرات . وبهذا المعنى فلا اشتغال ولا مشغول عنه ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدى غرضاً معيناً فى اللغة . أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم منصوباً ، ولا داعى لأن تذكر له ناصباً ؛ لأن تقدير الناصب مبنى على نظرية العامل التى لا موجب لها ، فإنه يمكن أن يقال : إن الفاعل فى العربية مرفوع ولا داعى للسؤال عن العامل الذى أحدث هذا ، وإذا كان لابُدَّ من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه [1] .

أقسامه : ذكر النحاة فى هذا الباب خمسة أقسام :

١- ما يجب فيه النصب للاسم السابق ، وذلك إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط مثل : «إنْ محمداً أكرمته أكْرَمْك» .

٢- ما يجب فيه الرفع ، وذلك إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كإذا للمفاجأة مثل : «خرجت فإذا محمد يضربه خالد» .

٣- ما يختار فيه النصب إذا وقع بعد الاسم فعل دال على الطلب مثل : «محمداً أكرِمْه وخالدا لا تُهِنْه» .

٤- ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وذلك حين تتقدم جملة ذات وجهين مثل : «محمد قام وخالدٌ أكرمته» .

٥- ما يختار فيه الرفع ، وذلك فى كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا رفعه ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء مثل : «محمدٌ أكرمته ، ومحمداً أكرمته» .

---

(١) معانى النحو (٢/٥٥٠) .

** *الفرق بين الرفع والنصب* :

قال تعالى : ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ (1) بالنصب ، وقال : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ (2) بالرفع فلم ذاك ؟ وما وجه الاختلاف بينهما ؟

السياق يوضح ذلك فى نصب «الأنعامَ» . فالكلام على الخالق عز وجل وقدم الأنعام للاهتمام بها فى مجال ذكر ما خلق الله من سماوات وأرض وإنسان وأنعام وخيل وبغال وحمير . ورفع «الشعراء» لأن الكلام عليهم ، ولو نصب لكان الكلام على الغاوين ، والسياق يوضح ذلك . وهكذا فى آيات أخر . قال تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ (3) ، وقال : ﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ ﴾ (4) ، وقال: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ (5)، وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ (6) بالرفع لأن الكلام عليهما ، بينما فى النصب كان الكلام على الخالق القادر تعالى ، وللنحاة آراء غير ذلك (7) .

مع «تجديد النحو» :

يقول مؤلف الكتاب : هاجم ابن مضاء فى كتابه «الرد على النحاة» باب الاشتغال ، وحمل على الباب جميعه واعتبر أقسامه من افتراضات النحاة ، ولم يرتض إلا المثل الذى يتساوى فيه الرفع والنصب ، لأن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها فى باب المبتدأ ، وإما مفعول به أضمر فعله فيضم إلى المفعول به المحذوف فعله ، وعلى هذا فقد حذف صاحب «تجديد النحو» باب الاشتغال موافقاً ومتأثراً برأى ابن مضاء السابق ذكره .

قرار مجمع اللغة العربية فى حالات باب الاشتغال :

قدم د/ شوقى ضيف بحثاً قال فيه : من الأبواب التى تعسر على الناشئة لكثرة تفريعاتها باب الاشتغال وما له من أحكام خمسة ، وبعد أن ذكرها بأمثلتها قال : وأرى أن يحذف الباب من كتب الناشئة ، وتعرض أمثلة الوجوه الثلاثة بعد وجوب

---

(1) النحل : 5 .
(2) الشعراء : 224 .
(3) الرحمن : 7 .
(4) الحجر : 27 .
(5) المائدة : 38 .
(6) النور : 2 .
(7) معانى النحو : (2/563) .

النصب ووجوب الرفع ، وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع فى باب الحذف المقترح فى مشروع التيسير ؛ لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل ، ويمكن أن تذكر هذه الأمثلة فى باب المفعول به ، وأنه قد يحذف ناصبه إن علم ، كما صنع ابن هشام فى كتابه «أوضح المسالك» وقد عاد وفتح له باباً خاصاً لدراسته .

وقد ناقشت لجنة الأصول الموضوع فى ضوء مذكرة د/ شوقى ، وتدارست باب الاشتغال ثم قالت : « إن دراسة الباب على هذا النحو (أى الأحوال الخمسة) تجعل استيعاب أحكامه عسيراً على الطلاب » .

ولذا انتهت إلى القرار الآتى :

«يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ، ولا داعى لذكر حالات الوجوب أو الترجيح . وتردُّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو». وقد وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٦) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) (١٩٧٩/٣/٦م)(١)

**** التنازع :***

هو توجه عاملين إلى معمول واحد ، فالعاملان يتنازعان هذا المعمول ، ولذا سمى عند النحاة «التنازع» ، مثل : «اجتهد ونجح محمدٌ ، واشتريتُ وقرأتُ الكتاب» .

*** إعراب أسلوب التنازع :**

اتفق النحاة على أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ، ولكنهم اختلفوا فى الأَوْلى منهما ، فالبصريون يرون أن الثانى أولى بهذا المعمول لقربه منه ، والكوفيون ذهبوا إلى أن الأول أَوْلى به لتقدمه ، وحينما تعمل أحد العاملين فى الظاهر فإنك تعمل الآخر فى ضمير ذلك الاسم الظاهر . تقول : «قام وقعدا المحمدان» على إعمال الأول فى الاسم الظاهر، والثانى فى ضميره ، أى قام المحمدان وقعدا . وتقول : «قاما وقعد المحمدان» على إعمال الثانى فتضمر فى الأول الفاعل .

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٨٤) .

الراجح منهما : إعمال الثاني أولى عند الجمهور ، وبه ورد القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [1] فلو أعمل الأول لقال : «أفرغه عليه» ، ويرى صاحب «معانى النحو» أن الراجح فى نظره يأتى حسب الأهمية ، فما أعملته فى الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته فى ضميره ؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير ، وما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته ، وهذا ما نلمسه فى الآية السابقة ، فإن الاهتمام بالإفراغ ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ أكبر من الإيتاء ﴿آتُونِي﴾ فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه ، فأعمل الإفراغ فى صريح اللفظ لأنه هو المقصود ، ومثل الآية قولك : «حضروا واستمع الطلاب» فالاهتمام ههنا بالاستماع ، لأنك أسندته إلى الظاهر ، أما الحضور فقد أسندته إلى الضمير ، ولو قلت : «حضر واستمعوا الطلاب» لكان اهتمامك بالحضور أشد وكنت بشأنه أعنى [2] .

رأى صاحب «تجديد النحو» :

قال المؤلف بعد أن أورد تعريف النحاة للتنازع ، وأمثلته ، ورأى الكوفيين ورأى البصريين : إن هذا التصور للكوفيين والبصريين جميعاً لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء ، بل على العكس ما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين فى الباب فى مثل : «قام وجلس التلاميذ» يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار فى الأول كما يقول البصريون ، وأيضاً دون إضمار فى الثانى كما يقول الكوفيون ، وتشهد النصوص ـ كما لاحظ سيبويه ـ أن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم المتنازع فيه دون الأول ، وقد حمل ابن مضاء فى كتابه «الرد على النحاة» حملة عنيفة على نحاة البصرة والكوفة جميعاً لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها ، ودعا إلى إلغائه ، وأخذت برأى سيبويه فى أنه لا يوجد فى العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد ، بل دائماً العامل الثانى أو الفعل الثانى هو العامل فيه ، وإذا كان فاعلاً يقال ،كما قال سيبويه والكسائى : إنه حذف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه ، وقد ذكرت أمثلة هذا الباب فى الباب الخاص بالذكر والحذف وحذفت باب التنازع من الكتاب .

---

(١) الكهف : ٩٦ .

(٢) معانى النحو (٢/٥٧٠) .

قرار مجمع اللغة العربية فى باب التنازع :

اقترح د/شوقى ضيف حذف هذا الباب من كتب الناشئة ، وأن توضع أمثلته الصحيحة الواردة عن العرب ونظائرها مما يستخدم فى لغتنا اليوم فى باب الحذف ، وقد لاحظ صاحب البحث أن سيبويه قد عرض أمثلته فى باب أشار إليه بقوله : «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وهو قولك : «ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا» .

وجاء النحاة من بعده فأطلقوا عليه باب التنازع ، وتعريفه عندهم أن يتنازع عاملان اسما واحدا ، إما على أنه فاعل مثل : «قام وقعد إخوتك» ، وإما على أنه مفعول به مثل : «قرأ وكتب القصيدة» ، وقد يطلب أحد الفعلين رفعه والآخر نصبه نحو : «ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت محمداً» وقد يطلبان جره بالحرف نحو : «مررت ومرَّ بى زيد» .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم فاختار البصريون الثانى ؛ لقربه من المعمول ، ويضمرون فى الفعل الأول الفاعل فقط ، أما المفاعيل والمجرورات فتحذف ، واختار الكوفيون الأول لسبقه ويضمرون فى الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات .

وقد عقَّد النحويون الباب تعقيداً بالغاً فأضافوا إليه صورا من صنعهم . وقد انتهى صاحب البحث إلى ترجيح رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعاً ونصباً وجراً ، وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به.

وقد اعترض على اعتبار معمول الفعل الأول محذوفاً بأن حذف الفاعل له مواضع مقررة فى كتب النحو ليس من بينها هذا الموضع ، ورُدّ بأن حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائى ، وأن المراد بالحذف هنا هو أنه مفهوم من المقام ، وقد عبر سيبويه عن حذف المعمول فى التنازع بأنه «ترك للعلم به» مرة «وبأنه استغناء عنه لعلم المخاطب به» مرة أخرى .

وبعد أن ناقشت اللجنة الموضوع رأت اللجنة حذف هذا الباب ، والاكتفاء بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى ، وكان قرارها الذى وافق عليه المجلس عند عرضه فى (د/٤٥ ج/٢٦) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر

(١٩٧٩/٣/٦) هو : «تيسيراً لاكتساب الأحكام الخاصة بباب التنازع يكتفى بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى ، وهى :

١ـ فى مثل : «دخل وجلس محمدٌ» محمد فاعل لـ (جلس) ، وفاعل الفعل الأول متروك للعلم به ، كما يقول سيبويه .

٢ـ فى مثل : «محمد يحسن ويتقن عمله» (عمل) مفعول به ليتقن ، واستغنى الفعل الأول (يحسن) عن مفعوله لدلالة مفعول يتقن عليه .

٣ـ فى مثل : «ناقشنى وناقشتُ محمداً» يعرب (محمد) مفعولا به (لناقشت) واستغنى عن الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه (١) .

وأرى أن هذا القرار يخفف الكثير مما جاء فى هذا الباب ؛ لصعوبة فهمه فى أمثلة أوردها النحاة ، وقد صعب أن يفهمه منى بعض طلبة أقسام اللغة العربية بالجامعة .

** فروق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية :

أوّل فرق واضح بينهما هو أن الجملة الاسمية المكونة من اسمين مرفوعين تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الفعلية مثل : «محمد مفكر» ، فهذه الاسمية تدل على أن صفة التفكير خاصة من خواصه تلازمه كل آن ، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، أما قولك : «فكر محمد» كان ذلك فى الماضى فحسب ، و«يفكر» فى الحاضر ، وإذا قلت آمراً : «فكِّر يا محمد» كان ذلك طلباً فى المستقبل ، وبذلك اختلف الماضى الذى انقطع عن المضارع الحاضر عن الأمر فى المستقبل.

والفرق الثانى : أنك إذا أردت أن تذكر للسامع سفر محمد قلت: «سافر محمدٌ» ، أما إذا أردت أن تلفت انتباه السامع إلى محمد نفسه أولاً وأنه سافر ثانياً قلت : «محمد مسافر» ، فكأن السفر كان بعيد الوقوع منه لأى سبب ، أو كان غير مظنون ، فتريد أن تقول : إنه قد حدث فعلا ، ولذلك تقدم الاسم على الفعل وتجعله مبتدأ الكلام وأساسه .

والفرق الثالث : أن الاسمية أكثر لواحق من الفعلية ، فمن لواحق المبتدأ

---
(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٨٣) .

تقول : «إتقانُك العمل مقدَّرٌ لك» فالكاف مضاف إليه ، والعمل مفعول به «لإتقان» ، وكذلك التوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل مثل : «محمد الشاعر حاضر ، محمد وخالد حاضران ، محمد نفسه حاضر ، محمد ثوبه نظيف» وكذلك مع الصفة المشبهة واسم التفضيل والضمير مثل : «النبيل خلقًا فاهم ، والأكثر علْماً حاضر ، ونحن المعلمين أوفياء» . ولواحق الخبر مثل : «محمدٌ كتب مقالة ساخطاً كتابة حسنة» فالخبر لحق به ما بعده ، ومن الممكن أن يأتى الخبر اسم فاعل بنفس اللواحق مثل : «محمد كاتبٌ مقالةً ساخطاً كتابة حسنة» .

الجمل التى لها محل من الإعراب :

الجمل التى لها محل من الإعراب – الذى هو الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم ـ سبع : **الأولى** : الواقعة خبراً . وموضعها رفع فى بابى «المبتدأ ، وإن» ونصب فى بابى «كان وكاد» مثل : «محمدٌ قام أبوه» ، فجملة «قام أبوه» ، وهى فعلية مكونة من فعل وفاعل ، فى محل رفع خبر عن محمد ، ومثلها : «إن محمداً قام أبوه» ، وقوله تعالى : ﴿**كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[1] فجملة «يظلمون» خبر لكان فى محل نصب ، وهى فعلية فعلها مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فى محل رفع فاعل ، وقوله تعالى : ﴿**وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**﴾ [2] فجملة «يفعلون» فى محل نصب خبر «كاد» .

الثانية : الواقعة حالاً ، ومحلها النصب ، قال تعالى : ﴿**وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**﴾ [3] فجملة «يبكون» من الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من الواو فى «جاءوا» ، و«عِشاءً» منصوب على الظرفية .

الثالث : الواقعة مفعولا به ، وهى التى تقع محكية بالقول ، قال تعالى : ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**﴾ [4] فجملة «إنى عبد الله» وهى إن واسمها وخبرها فى محل نصب على المفعولية محكية ، أو تقع تالية للمفعول الأول فى باب «ظن» مثل : «ظننّت محمداً يقرأ» فجملة «يقرأ» من الفعل والفاعل المستتر فيه فى موضع نصب على أنها المفعول الثانى لظن ، أو تقع تالية للمفعول الثانى فى باب «أعلم» مثل :

(١) البقرة : ٥٧ .
(٢) البقرة : ٧١ .
(٣) يوسف : ١٦ .
(٤) مريم : ٣٠ .

«أعلْمتُ محمداً عمراً أبوه قائم» فجملة «أبوه قائم» فى محل نصب على أنها المفعول الثالث ، أو أن تقع معلقاً عنها بالعامل ،كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ (١) «فأىّ» مبتدأ و «الحزبين» مضاف إليه ، و«أحصى» خبره ، والجملة فى موضع نصب سادَّة مَسَدّ مفعولى نعلم ؛ لأن التعليق إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجيء ما له صدر الكلام ،كما سبق ذلك .

الرابعة : الجملة المضاف إليها ، ومحلها الجر ، فعلية كانت أو اسمية ، قال تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) فجملة «ينفع» وهى فعلية فى محل جر بإضافة «يوم» إليها .

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط جازم ومحلها الجزم فى المقرونة بالفاء ، أو إذا الفجائية ، قال تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٣) فجملة «لا هادى له» من «لا» واسمها وخبرها فى محل جزم ؛ لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «مَن» ، وفى قراءة حمزة والكسائى عطف «ويذرْهم» بالسكون على محل «فلا هادى له» .

السادسة : التابعة لمفرد ، كالمنعوت بها ، فمحلها بحسب منعوتها ، فالرفع فى قوله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ ﴾ (٤) فجملة «لا بيّع فيه» من اسم «لا» وخبرها فى محل رفع نعت ليوم ، والنصب فى قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٥) ، والجر فى قوله: ﴿ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٦) «فترجعون» نعت فى محل نصب ليوم ، «ولا ريب» نعت فى محل جر ليوم .

السابعة : التابعة لجملة لها محل من الإعراب ، وذلك فى بابى «البدل وعطف النسق» مثل : «محمد قام أبوه وقعد أخوه» فجملة «قعد أخوه» فى محل رفع لعطفها على جملة محلها الرفع .

الجمل التى لا محل لها من الإعراب :

الأولى : الابتدائية ، أى الواقعة فى ابتداء الكلام ، اسمية كانت أو فعلية،

---

(١) الكهف : ١٢ .
(٢) المائدة : ١١٩ .
(٣) الأعراف : ١٨٦ .
(٤) إبراهيم : ٣١ .
(٥) البقرة : ٢٨١ .
(٦) آل عمران : ٩ .

وتسمى المستأنفة وهى المفتتح بها ، قال تعالى : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾(١) أو المنقطعة عما قبلها ، قال تعالى : ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (٢) بعد قوله تعالى : ﴿وَلا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ (٣) لأن «قولهم» محذوف وهو أنه مجنون أو شاعر أو نحو ذلك مما اتهموه به ﷺ . أما الآية ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ فليست من قولهم ، وإلا لو قالوها ما حزن كما أشارت الآية .

الثانية: الواقعة صلة لاسم موصول ، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾(٤) فجملة «أضلانا» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «اللذين» .

الثالثة : المعترضة بين شيئين متلازمين ، وهى للتقوية أو الإيضاح ، قال تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (٥) فجملة «ولن تفعلوا» جاءت بين الشرط والجواب ، وتأتى بين الفعل والفاعل ، أو المفعول ، أو أجزاء الصلة، أو بين المجرور وجارّه ، وبين قد والفعل ، وبين الحرف وتوكيده ، وبين القسم وجوابه، والموصوف وصفته ، والنافى ومنفيّه .

الرابعة : التفسيرية ، وتسمى المفسرة الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب فضلة . قال تعالى : ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (٦) فجملة «هَلْ هَذَا» مفسرة للنجوى فلا محل لها ، والنجوى : التناجى الخفى ، وهل بمعنى «ما» للنفى .

الخامسة : جملة جواب القسم مثل : «أقْسِم بالله لأجتهدن» فجملة «لأجتهدن» لا محل لها جواب القسم .

السادسة : الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقاً ، مثل : «إذا جاء محمد أكرمتك» فأكرمتك جملة لا محل لها .

السابعة : التابعة لجملة لا محل لها ، مثل : «قام محمدٌ وقعد خالدٌ» فجملة «وقعد خالد» لا محل لها .

---

(١) الكوثر : ١ .
(٢، ٣) يونس : ٦٥ .
(٤) فصلت : ٢٩ .
(٥) البقرة : ٢٤ .
(٦) الأنبياء : ٣ .

الباب الثاني

متعلقات الجملة وتوابعها

** المفعول به :

المفعول به : هو الذى يقع عليه فعل الفاعل مثل : «أكرمت محمداً» فمحمداً مفعول به ، والأصل أن يؤتى بالفعل ، فالفاعل ، فالمفعول به ، ولا يعدل عن ذلك إلا لسبب ، فيقدم المفعول به على الفاعل أو على الفعل وجوباً إذا كان ضمير نصب متصل ، والفاعل اسما ظاهراً مثل : «هداك الله» فالكاف فى محل نصب مفعول ولفظ الجلالة فاعل . وإذا كان مقصورا مثل : «ما كتب المقالة إلا محمدٌ» فالمقالة مفعول به ، ومحمدٌ فاعل . وإذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول مثل : «أخَذَ الكتابَ صاحبُه» فالكتاب مفعول ، وصاحبُ : فاعل ، ويتقدم على الفعل إذا كان اسم استفهام مثل : «مَنْ لَقيتَ؟» فَمَنْ : مفعول به مقدم ، ولقيت فعل وفاعل ، وإذا ولى المفعول به «أمَّا» ، قال تعالى ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ** ﴾ (١) فاليتيم مفعول به مقدم لتقهر ، ومثل ذلك ﴿ **وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ** ﴾ (٢) أى كَبِّره وحْدَه فتقدمه ، ومجئ الفاء بعده كأنها : أما ربك فكبر . أو للعناية بالمقدم لأهميته ﴿ **وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ** ﴾ (٢) . أو للحذر منه كقول الله ﴿ **وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ** ﴾ (٢) فثيابَ ، والرجز : مفعولان مقدمان لطَهِّر ، واهجر . وفى القصر كما سبق فى الآية : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ (٣) ففى تقديم الضمير تخصيص مقصود بقصر العبادة لله .

* حذف المفعول به :

يحذف المفعول به فى مواضع هى :

١ـ إذا دلَّ عليه السياق ، قال تعالى : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ** ﴾ (٤) أى قلاكَ ، فحذف المفعول به وهو الكاف لدلالة السياق ، ويرى صاحب كتاب

---

(١) الضحى : ٩ . (٢) المدثر : ٣ ـ ٥ .

(٣) الفاتحة : ٥ . (٤) الضحى : ٣ .

«معانى النحو» أن الحذف هنا للإكرام والتعظيم للرسول ، فلم يرد الله أن يواجهه بالقلى فيقول : «وما قلاك» ، وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكراماً لرسول الله من أن يناله الفعل .

٢ـ يحذف لاحتقاره ،كقول الله : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ (١) ، أى الكافرين .

٣ـ يحذف لاستهجانه ، كقول عائشة :«ما رأيْتُ منه ولا رأى منِّى» أى العورة

٤ـ يحذف اختصاراً ، ولا يحذف إلا لدليل ،كقوله تعالى : ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ (٢) ، أى خلقته ، فالهاء مفعول وهو العائد على الاسم الموصول «مَنْ» .

٥ـ حذف مفعول فعل المشيئة ، وهو كثير فى كلام العرب ، قال تعالى : ﴿ولَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ (٣) ، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ (٤) والتقدير : «لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بسمعهم وأبصارهم» «ولو شاء ربك ألا يفعلوه ما فعلوه» ، وقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذى يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (٥) أى كيف يشاء أن يصوركم ، «فكيف» فى موضع نصب بيشاء ، حال ، و «أن يصوركم» مصدر تقديره : يشاء تصويركم ، مفعول به محذوف .

** المفعول المطلق :

المفعول المطلق : يسمى بذلك لأنه مطلق عن القيود ، بخلاف المفعولات الأخرى فإنها مقيدة بلفظ «به ، فيه ، معه ، له» وهو الذى أحدثه الفاعل مثل «مشى محمد مشْياً» .

*** أنـــواعــه ثلاثـــــة :**

١ـ المؤكد لعامله مثل : «قمت بالأمر قياماً» والعامل هو الفعل ، والمراد

(١) المجادلة : ٢١ .
(٢) المدثر : ١١ .
(٣) البقرة : ٢٠ .
(٤) الأنعام : ١١٢ .
(٥) آل عمران : ٦ .

بالتأكيد : المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد .

٢ـ المبين للنوع : ويقصد به المبين لنوع العامل مثل : «انطلقت انطلاقاً سريعاً» فانطلاقاً مفعول مطلق مبين للنوع .

٣ـ المبين للعدد : ويقصد به عدد العامل سواء أكان العدد معلوما أم مبهما، فالأول نحو : «ضربته ضربتين» والثانى مثل : «ضربته ضرباتٍ» فضربتين وضربات، مفعول مطلق مبين للعدد . ولصاحب كتاب «معانى النحو» تقسيم آخر هو :

(أ) **المطلق المؤكد** : وقد توسع فيه فليس مؤكداً لعامله فحسب ، بل يدخل فيه المؤكد لمضمون الجملة . وهو مايسميه النحاة : المؤكد لنفسه ولغيره مثل : «أنت ابنى حقًّا» ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ** ﴾[١] «فحقًّا» مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة، وقوله تعالى : ﴿ **وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ** ﴾[٢] فهو توكيد لمضمون الجملة أيضاً ، وقوله تعالى : ﴿ **وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ** ﴾ [٣] فَصُنْعَ : مصدر عمل فيه ما دلَّ عليه تَمر ؛ لأن ذلك من صنعه تعالى ، فكأنه قال : أصنع ذلك صنعاً ، وأظهر الاسم لما لم يذكر . وقوله : ﴿ **كِتَابًا مُؤَجَّلًا** ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ **وَعْدَ اللَّهِ** ﴾ [٥] ، وقوله : ﴿ **فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ** ﴾ [٦] . فهذه وأمثالها مؤكدة لمضمون الجملة وليست مؤكدة لعاملها وإلا ما حذف العامل ، وعلى هذا فالمؤكد يدل على معنى ما تقدمه من مفرد وجملة .

(ب) **المبين** : ويتوسع فى المبين فيجعله مبينا للنوع وللعدد وللمقدار ، ومنه قول الله فى وجه من الإعراب ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ** ﴾[٧] فقيل : مثقال: مفعول يظلم ، أى لا يظلمهم ، وقيل : صفة لمصدر محذوف تقديره : «ظلما قدر مثقال

---

(١) البقرة : ٢٣٦ .
(٢) البقرة : ٢٤١ .
(٣) النمل : ٨٨ .
(٤) آل عمران : ١٤٥ .
(٥) الروم : ٦ .
(٦) النساء : ١١ .
(٧) النساء : ٤٠ .

ذرة» فحذف المصدر وصفته وجاء المضاف إليه مكانهما ، ومثل «مثقال ذرة» قوله الله : ﴿ وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ (١) ففتيلا ليس مؤكداً لعامله ، ولا مبينا لنوعه ، ولا لعدده ، وإنما هو مبين لمقدار العامل ، فهم لا يظلمون ظلما وإن كان قليلاً .

(جـ) **النائب عن الفعل** : وهو قسم مستقل عن سابقيه مثل : «إقداماً يا خالدُ» فإن معناه الأمر وليس من التوكيد ؛ لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة ، ومثلِ ذلك : «قياماً لا قعوداً» «وسقيًا لك» وفى التوبيخ : «أتوانيا وقد علاك المشيب» ؟ «فإقداما ، وقياما ، وقعودا ، وسقيا ،وتوانيا» كل منها مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً .

** ما ينوب عن المصدر :

ينوب عن المصدر فى المفعول المطلق ما يدل عليه نحو: «كليته وبعضيته ، ونوعه ، وصفته ، وهيئته ، ومرادفه ، وضميره ، والإشارة إليه ، وآلته ، واسم المصدر وملاقيه فى الاشتقاق وغيرها» وذلك لأداء معانى لا يؤديها المصدر أحياناً . فقد يراد بالنيابة الدلالة على الكلية والجزئية ، كقول الله : ﴿ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ (٢) ومثل : «أقبل بعض الإقبال» لأن المصدر بنفسه لا يدل على الكلية والبعضية ؛ لأن المقصود به الجنس وهو يدل على القليل والكثير ، فيؤتى بما يدل على الكلية والجزئية ، ليفيد ذلك . وقد يراد الدلالة على الآلة والعدد مثل : «ضربته سوْطاً ، أو عصاً ، أوكفّا» . وقد يراد بنائب المصدر أن يوسع المعنى توسيعاً لا يؤديه ذكر المصدر وذلك بصفته بدلاً منه ، كقول الله : ﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ ﴾ (٣) فهنا تحتمل كلمة «كثيراً» أن يراد بها الدلالة على المصدر «ذكراً كثيراً» أو الدلالة على الوقت «زمناً كثيراً» فيكون الحذف قد أدى بالصفة معنيين ، وهذا توسع فى التعبير وزيادة فى المعنى . ومثل ذلك قول الله : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ (٤) أى ضحكاً قليلاً أو زمناً قليلاً ، «فقليلا وكثيراً» نائب عن المفعول المطلق ، فإذا أريد التنصيص على المصدرية جئ بالمصدر ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيراً ﴾ (٥) فذكراً مفعول مطلق . وقد

(١) النساء : ٧٧ .
(٢) النساء : ١٢٩ .
(٣) آل عمران : ٤١ .
(٤) التوبة : ٨٢ .
(٥) الأحزاب : ٤١ .

يؤدى التوسع في المعنى إلى الإتيان باسم جامد بدل المصدر كما سبق في الآية ﴿ وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ [1] في وجه من الإعراب ، وقد يكون التوسع في الإتيان بملاقى الفعل في الاشتقاق ، قال تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[2] فمصدر تبتَّل تبتُّلاً ، أمَّا تبتيلاً فمصدر بتَّل مثل علَّم ، فمجئ «تبتيلاً» جمع معنيين في آن واحد ، وهما التدرج والتكلف في تبتَّل مثل تجرَّع الدواء ، وتحسَّى الماء ، وبتَّل : يفيد التكثير مثل : كسَّر ، وقطَّع ، وعلى هذا فالمعنى «ابدأ بالتدرج وانْتَه بالكثرة» وهو توجيه تربوى سليم . ومثل ذلك قول الله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [3] أي أنبتكم فنبتم نباتاً ، أي طاوعتم أمر ربكم ، وقوله في مريم : ﴿ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ [4] ولم يقل إنباتاً فلا يكون لها فضل ، وإنما نباتا ، على معنى أنها قبلت الإنبات فنبتت نباتاً حسناً .

وقد يأتي مرادف مصدر الفعل نائباً مثل : «جلس قعودا» لأن القعود يرادف الجلوس ، وينوب عن المصدر ضميره مثل «علَّم ابنه تعليماً لم يُعَلِّمْه أحدٌ» فالضمير في «يعلمه» يعود على المصدر قبله وهو «تعليما» ولذلك تعرب الهاء مفعولاً مطلقاً محله النصب ، قال تعالى : ﴿ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [5] أي لا أعذب العذاب .

وينوب عن المصدر عدده : مثل «سجد أربع سجدات» فأربع مفعول مطلق بينت عدد مرات الفعل ، وقال تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[6] فثمانين مفعول مطلق . ويمكن حذف المضاف إليه لأنه مفهوم من الكلام فتقول: «سجد أربعا» . وينوب اسم الإشارة مبدلاً منه المصدر مثل : «تيقنت هذا اليقين» فاسم الإشارة مفعول مطلق مبنى ، واليقين بدل منه . كما ينوب «أى» الاستفهامية والشرطية مضافة إلى المصدر مثل: «أيَّ عملٍ تعمل أَعْمَل ، وأيَّ عمل عملت؟» فأيّ شرطية واستفهامية ، مفعول مطلق ، ومثل ذلك «تكلَّم أيَّ كلام وأجاب أيَّ إجابة» .

(١) النساء : ٧٧ .
(٢) المزمل : ٨ .
(٣) نوح : ١٧ .
(٤) آل عمران : ٣٧ .
(٥) المائدة : ١١٥ .
(٦) النور : ٤ .

** **المصادر المثناة :**

وردت مصادر سماعية منصوبة بصورة المثنى مضافة إلى ضمير ، وهى وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية ، وإنما يراد بها التكثير نحو : «لبَّيك وسَعْدَيْك وحَذَارَيْك ، ودَوَالَيْك» قال سيبويه : «هذا باب ما يجئ من المصادر مثنى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك «حنانيك» كأنه قال : «تحنُّنًا بعد تحنّن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى إلا فى حال إضافة ، ومثل ذلك «لبيك وسعديك» ومثل ذلك «حذاريك» كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر» وكأنه أراد بقوله «لبَّيْك وسَعْدَيْك» إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك فى أمر فأنا فى الأمر الآخر مجيب وكأن هذه التثنية أشد توكيداً» .

ولم تأت هذه المصادر إلا منصوبة فى كلام العرب .

قرار مجمع اللغة العربية فى المفعول المطلق :

يرى الدكتور / شوقى ضيف أن بعض الضوابط التى وضعها النحاة لأبواب النحو غير دقيقة ، ومثل لذلك بأبواب المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال .

أولا : المفعول المطلق : عرف ابن هشام المفعول المطلق بأنه : اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده ، وليس خبراً ولا حالاً ، ومثل له بقولنا : «ضربت ضرباً ، أو ضرب الأمير ، أو ضربتين» ثم يخرج بقوله ليس خبرا أو حالا نحو : «ضربك ضربٌ أليم» فالخبر هنا مبين للنوع ، ونحو : «ولَّى مدبرًا» فالحال هنا مؤكدة للعامل ، وصورة الخبر أو الحال بعيدة كل البعد عن صور المفعول المطلق . وقد أفاض النحاة فى صور ما ينوب عن المفعول المطلق فيتحدثون عن صفته نحو : «سِرْتُ أجمل السير» ، أو ضميره نحو : «علَّمه تعليماً لم يعلمه أحدا» ، واسم الإشارة نحو : «علَّمه ذلك العلم» ، أو مرادفه نحو: «جلس قعوداً» ، أو آلته نحو: «ضربته عصًا» ، أو عدده نحو : «سجد أربع سجدات» إلى غير ذلك من صور عديدة ينوء باستظهارها الناشئة .

ويقترح الدكتور / شوقى أن يقال فى تعريفه : «اسم منصوب يصف الفعل أو

يتعلق به ضربا من التعليق سواء أكان مصدراً أوغير مصدر» ويرى أن هذا التعريف ينتظم كل الصور السابقة سواء أكانت مصدراً مثل : «قرأت قراءة» ، أو صفة مثل : «قرأت كثيراً» إذ هي وصف للفعل ، وهكذا الأمثلة الأخرى السابقة، إذ إنها تتعلق بالفعل وجها من التعليق إذ تشير إليه أو تذكر عدده ، أو ضميره ، أو آلته، إلى غير ذلك .

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتي :

«المفعول المطلق : اسم منصوب يصف عامله أو يدل عليه نوعامن الدلالة ، كقولك : سار سيرا ، وصبر أجمل الصَّبر ، وضربته سوْطًا» .

عرض الموضوع على المجلس في (د/٤٥ ج / ٢٨) فعدله إلى الصورة الآتية والتي أقرها المؤتمر وهي « المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه ، أو يدل عليه نوعا من الدلالة ، كقولك : سار سيْراً ، وصبر أجمل الصبر ، وضربته سوْطًا» (١) .

** المفعول فيه :

المفعول فيه : اسم منصوب يدل على زمان أو مكان متضمنا معنى «في» باطراد ، وهو بذلك إما ظرف زمان ، وإما ظرف مكان ، ولا يسمى الظرف ــ حين تظهر معه «في» ويجر بها ــ ظرفًا ، بل يصبح اسمًا مجروراً مثل : «حضر محمد في يوم الخميس» فيوم مجرور بالحرف «في» وليست ظرفا ، لكن لو حذفت «في» صارت «حضر يوم الخميس» فتصبح «يوم» ظرفا منصوبا مضافا، كذلك إن لم يتضمن معنى «في» فلا يسميه النحاة ظرفا ، ومثل ذلك قول الله : ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا**﴾ (٢) فيومًا مفعول به ؛ لأنَّ الاتقاء ليس واقعا فيه ، بل هو قبله ، وقول الله : ﴿**وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ**﴾ (٣) «فيوم الحسرة» ليس ظرفا ؛ لأن الإنذار ليس في يوم القيامة ، وإنما هو قبلها فلا يكون ظرفا له ، بل هو مفعول به . ومثل ذلك قول الله: ﴿**يَخَافُونَ يَوْمًا**﴾(٤) وقوله : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ**

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية [٢٩٦] . (٢) البقرة : ١٢٣ .
(٣) مريم : ٣٩ . (٤) النور : ٣٧ .

حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (١) «فيوما وحيث» وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين ، فإنهما ليسا على معنى «فى» فهمـا مفعول به . ومعنى «الاطراد» هو أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقـاء تضمنـه لذلك الحرف ، وإيضاح ذلك أنك تقول : «جلست فوق السرير ، ونمت وأكلت وبعت ، وصببت الماء» فإننا نجد كلمة «فوق» تعدت إليها الأفعال «جلس ونام وأكل وباع وصبّ» وهى متضمنة معنى «فى» بخلاف «دخلتُ البيتَ» فهو متضمن معنى «فى» ، لكن لو قلت : «بعت البيت ، وأكلت البيت ، وقرأت ونمت» فالبيت لا يسمى ظرفا ؛ لأنه لا يتضمن معنى «فى» باطراد مع جميع الأفعال . ويرى صاحب كتاب «معانى النحو» أن هذا الاطرد يشـمل نوعا واحداً من الظرف ، وهو ما حلَّ فيه الحدث مثل : «جئتُ يوم الجمعة» أما الظرف الذى يدل على مدة أو مقدار زمان الحـدث أو مـكانه ، كقول الله : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ (٢) وقوله ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (٣) أو مـا يدل على عـدد أزمنة الحدث أو أمكنتـه مـثل : «فعلتُ هذا سبعةَ أيام» أى تكرر الحدث فى سبعة أيام ، قال تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ (٤) فلا ينطبق عليها تضمين معنى «فى» ؛ ولذا فهو يقول : الظرف اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما» فتعريف النحاة لا يشمل إلا ثلث المفعول فيه ، وهو النوع الأول .

** *المتصرف وغيره :*

الظرف متصرف وغير متصرف ؛ فالمتصرف هو الذى لا يلازم الظرفية ، فقد يكون ظرفا منصوبا ، وقد يكون مبتدأ أوفاعلا أومفعولا أومجرورا ، مثل : «جئتُ صباحًا ، وصباحكم مبارك ، وسَعِـد صَبَاحُكُم ، وفى المكان عمل مستمر» . أماغير المتصرف فيلازم النصب على الظرفية ولا تقترن به «فى» الجارة مثل : «أين ـ متى ـ عِنْدَ ـ لَدَى ـ قَبْل وبعد ، مضافتين ـ شطر ـ نحو» .

* إعـرابه وبنـاؤه :

كلٌّ من ظرفى الزمان والمكان يكون معربا ومبنيا ، والمعرب يكون متصرفا غالبا

(١) الأنعام : ١٢٤ .
(٢) الحاقة : ٧ .
(٣) البقرة : ٩٦ .
(٤) الجن : ٩ .

كما عرفنا ، ومن أسماء الزمان المعربة المتصرفة «حين ـ زمن ـ ساعة ـ أسبوع ـ شهر ـ عام ـ يوم ـ نهار ـ ليل ـ مدة» ، ومن أسماء المكان المعربة المتصرفة : «مكان ـ ميل ـ فرسخ ـ شارع ـ شاطئ» ، ومن أسماء الزمان المبنية: «متى ـ لما ـ بينما ـ الآن ـ أمْسِ ـ إذْ ـ إذا ـ مُذْ ـ مُنْذُ ـ أيَّان ـ قَطّ» ، ومن أسماء المكان المبنية : «حَيْثُ ـ حيثما ـ أنَّى ـ أين ـ أينما ـ لدى ـ لَدُنْ ـ هنا ـ ثَمَّ» .

المعرب مبهم ـ محدود : كلٌّ من الظرفين المعربين المتصرفين إما مبهم ، وإما محدود ، والمبهم ما لا حَدَّ له مثل : «زمن ـ مدة ـ سنة ـ حين ـ خلف ـ قُدَّام ـ يمين ـ شمال» والمحدود قسمان : مختص وغير مختص ، فالمختص : ما كانت حدوده معينة ، مثل : «يوم الخميس ـ شهر رمضان ـ ساعة الامتحان ـ المسجد الحرام ـ بيت المقدس ـ قلعة صلاح الدين» ، وغير المختص : ما لا تعين حدوده مثل : «يوم ـ شهر ـ ساعة ـ غُدْوة ـ ضَحْوة ـ بُكْرة ـ عَشِيّة ـ مسجد ـ بيت ـ قلعة ـ حانوت» .

الحكم الإعرابي للمبني من الظروف : الظروف المبنية محلها النصب ، مهما تكن حركة بنائها ؛ ضمة في «حيثُ ومنْذُ» وفتحة فى «أينَ ، الآنَ» وكسرة فى «أمْسِ» وسكون فى «متى ، ولدَى» .

الحكم الإعرابي للمعرب من الظروف : حكم المعرب من ظرف الزمان النصب على الظرفية ، سواء أكان محدودا أم مبهما ، مختصا أم غير مختص مثل: «عاش أعواماً وزماناً ودهراً ، وسَهَرَ ليلةً ، وصام شهرَ رمضان» أما ظرف المكان فينصب منه المبهم مثل : «وقف أمامَ الدار» لأن الأمام لا ينتهى ، وكذلك بقية أسماء الجهات الست وهي : «أمام ، خلف ، يمين ، شمال ، فوق ، تحت» وما أشبهها مثل : «دون ـ قُدَّام ـ وراء ـ حذاء ـ إزاء ـ تلْقاء» فهذه معربة مضافة مفعول فيه ، وقد يحذف ما تضاف إليه فيَجوز أن تظل كما هي معربة منصوبة منونة وغير منونة على نية الإضافة ، أو مبنية على الضم مثل : «قبْلُ وبعْدُ» تقول : «حضر محمدٌ قبْلاً ، أو قبل خالد ، أو قبْلُ» ، قال تعالى : ﴿ **للَّه الأَمْرُ من قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ (١) بالبناء على الضم ، وكثير من الظروف الأخرى لا يقطع عن الإضافة ، وكذلك ينصب على الظرفية أسماء المكان بشرط الموافقة فى اللفظ «قعدت مقعدَ سعيد» .

(١) الروم : ٤ .

**** الظروف المركبة :**

من الظروف غير المتصرفة الظروف المركبة نحو : «صَبَاحَ مَسَاءَ» و«لَيْلَ نَهَارَ» و«يَوْمَ يومَ» مثل : «هو يزورنا صباحَ مساءَ» أى فى كل صباح ومساء ، وهى مبنية على فتح الجزأين حيث استعمل جوازاً «كخمسة عشر» لتضمنه معنى حرف العطف ، أما العطف فيختلف عن التركيب إذ التركيب يفيد التكرار ، أما العطف فهو يحتمل التكرار وعدمه ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَارًا * فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلاَّ فِرَارًا** ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً** ﴾[٢] أى كل بكرة وأصيل ، ومن عدم التكرار قولك: «كلمته صباحا ومساء» فهو يحتمل التكرار وعدمه ، أى فى صباح واحد ومساء واحد .

**** طائفة من الظروف : نشرحها فى إيجاز إكمالا للفائدة :**

١ـ الآنَ : اسم لزمن الحال ، وهو الذى يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ ، وهو مبنى على الفتح وملازم للألف واللام .

٢ـ إذْ : ظرف لما مضى من الزمان غالبًا ، قال تعالى : ﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ** ﴾[٣] ، وقال ﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً** ﴾[٤] كما تستعمل للمستقبل فى غير الغالب ، قال تعالى : ﴿ **فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ** ﴾[٥] وتأتى للمفاجأة إذا وقعت بعد «بينَا أو بينما» تقول : «بينما أنا فى ضيق إذ جاء الفرج» ، وقوله :

*** فبينما العسر إذ دارت مياسير ***

وهى حرف ، ويقال فيها : حرف تعليل ، قال تعالى : ﴿ **وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ** ﴾[٦] وقد تحذف الجملة المضاف إليها «إذْ» ويعوض عنها بالتنوين ، قال تعالى : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴾ [٧] .

---

(١) نوح : ٥ ، ٦ .
(٢) الأحزاب : ٤٢ .
(٣) الأنفال : ٢٦ .
(٤) الأعراف : ٨٦ .
(٥) غافر : ٧٠ ، ٧١ .
(٦) الزخرف : ٣٩ .
(٧) الزلزلة : ٤ .

٣ـ إذَا : وهى فى الغالب تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، ومعنى ذلك أن جملة فعل الشرط فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى متعلقة بالجواب فهو الناصب لمحل «إذا» مثل : «إذا جاء محمد أكرمتك» ، ومن غير الغالب أن تكون للماضى ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذَا رَأَوْا تجارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْها** ﴾ (١) ،كما تكون للحال بعد القسم ، قال تعالى : ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ** ﴾ (٢) ، كما تكون لغير الشرط ، قال تعالى : ﴿ **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ (٣) فلا شرط ولا جواب ولا إضافة لها ، والتقدير : هم يغفرون وقت غضبهم.

وتارة يقال فيها حرف مفاجأة فلا تحتاج إلى جواب ، وتختص بالدخول على الجملة الإسمية على الأصح ، قال تعالى : ﴿ **وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ** ﴾ (٤) فهى مبتدأ ، وبيضاءُ : خبر ، وإذا حرف للمفاجأة والفاء الداخلة عليها، قال المازنى : «زائدة» وقال الزجاج : للربط كما فى جواب الشرط ، وقد اجتمعت الشرطية والفجائية فى قول الله : ﴿ **ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ** ﴾(٥) فالأولى : شرطية وَلِيَتْها جملة فعلية ، والثانية : فجائية وليتها جملة اسمية .

٤ـ أَمْس : وهو اسم لليوم الذى قبل يومك ، وهو معرفة ، والحجازيون يجعلونه مبنياً على الكسر ، والتميميون يمنعونه من الصرف ، ويعرب اتفاقا إذا أضيف أو نُكِّر أو دخله اللام ، تقول : «ذهب الأمْس بما فيه» «فالأمس» فاعل مرفوع ، وإذا اقترن «بأل» العهدية فهو لليوم الماضى المعهودين المتخاطبين ، وليه يومك أم لا ، تقول : «قابَلْتُ محمداً أمْس» أى اليوم الذى قَبْلَ يومك ؛ وتقول: «فعلْت هذا بالأَمْس» لليوم المعهود بينكما ، ومن ذلك قول الله : ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ** ﴾(٦) أى الأَمْسِ الذى ازينت فيه، وليس المقصود التنصيص على اليوم الذى قبل يومك .

(١) الجمعة : ١١ . (٢) النجم : ١ .
(٣) الشورى : ٣٧ . (٤) الأعراف : ١٠٨ .
(٥) الروم : ٢٥ . (٦) يونس : ٢٤ .

٥ـ أيَّـانَ : ظرف زمان مبهم بمعنى «متى» يختص بالأمور العظام . وفيما يراد تفخيم أمره ، قال تعالى : ﴿ **يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ** ﴾(١) ، وقوله ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا** ﴾(٢) وتختص فى الاستفهام بالمستقبل ، أما «متى» فللماضى والمستقبل ، و«أيان» يوحى لفظها بالاستبطاء كما فى الآيتين .

٦ـ بَيْنَ ، بَيْـنَـا ، بَيْـنَـمـا : «بَيْن» تكون ظرفًا للمكان ، قـال تعـالى : ﴿ **أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا** ﴾ (٣) ، وللزمان وذلك بحسب ما تضاف إليه تقول : «بين المغرب والعشاء يفعل الله ما يشاء» وإذا لحقتها الألف أو (ما) أضيفت إلى الجمل ، ولا تكون عند ذاك إلا للزمان ، قال الشاعر :

فَبَيْنَا نَسُوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا   إذَا نَحْنُ فِيـهِمْ سُـوقَـة نتنصف

وقول الآخر :

وبينما المرءُ فى الأحياء مُغْتبطٌ   إذَا هُو الرِّمْس تعفُـوه الأعاصيـرُ

فجملة (نسوس) فعلية ، و«المرء مغتبط» اسمية ، وكلٌّ منهما فى محل جر مضاف إليه .

٧ـ حَيْثُ : ظرف مكان مبنى على الضم ، ولا يستعمل إلا مضافاً إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، قال تعالى : ﴿ **فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا** ﴾ (٤)، وتقول : «جلَسْتُ حيْثُ الهواءُ طيبٌ» فجملة «شئتما» فعلية ، وجملة «الهواء طيب» اسمية فى محل جر بإضافة حيث إليهما . وقد تقع مفعولا به ، قال تعالى : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾ (٥) فالعامل محذوف والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفا ؛ لأنه يصير التقدير : يعلم فى هذا المكان كذا ، وليس المعنى عليه .

٨ ـ دُونَ : ظرفية تفيد التقريب تقول : «هذا دُونَ ذلك» ، أى أقرب منه، فلا تتصرف عند الجمهور ، وهو للمكان : «قعد محمدٌ دُونَ خالد» أى فى مكان منخفض عن مكانه ، وتأتى لمعنى الدون الحقير الخسيس . وتكون غير ظرفية

(١) القيامة : ٦.
(٢) الأعراف : ١٨٧ .
(٣) الكهف : ٩٥ .
(٤) الأعراف : ١٩ .
(٥) الأنعام : ١٢٤.

حينئذ ، يقال : «رجلٌ دُونٌ» أى حقير مسترذل ، كما تأتى اسم فعل أمر مثل : «دُونَكَ الكتابَ» ، أى خذه ، وذلك بإضافتها إلى ضمير المخاطب .

٩ـ رَيْثَما : تعرب «رَيْثَ» ظرف زمان ، وهى مصدر راث يريث : إذا أبطأ ، واستعملت بمعنى الزمان ، وما مصدرية ، ويجوز إضافتها إلى الفعل تقول : «أتيتك رَيْثَ قام محمدٌ» أى قدْر بطء قيام محمد ، كما أن مصدر «ما» مجرور بإضافة «رَيْث» إليه مثل : «انتظرنى رَيْثَما أصلِّى» أى رَيْث صلاتى .

١٠ـ سَحَر : ظرف غير متصرف إذا أريد به سحر يوم بعينه ، ومتصرف إذا نكِّر أو حلِّى بأل . وإذا قصد به التعيين كان ممنوعا من الصرف ، وإن لم يقصد صرف وجر بالكسرة مع «أل» ، قال تعالى : ﴿**إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ**﴾ (١) وقال ﴿ **وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ**﴾ (٢) الباء بمعنى «في» ، و «جاء بالسَّحر ، وهرب سحرًا» ، وفى المعيَّن تقول : «خرجت يومَ الخميس سَحَرَ» .

١١ـ عِنْد : ظرف مكان فى قولك : «عِنْدك مالٌ» ، وزمان فى قولك : «أقبلتُ عِنْدَ الليل» وهى تفيد أقصى نهاياتَ القرب ، قال تعالى : ﴿**فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ**﴾ (٣) فالمظروف حاضر حسًّا ، وقال تعالى : ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ**﴾ (٤) مظروفها حاضر معنىً ، وقد يكون المظروف قريبًا حسًّا ، قال تعالى : ﴿**عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ**﴾ (٥) ، وفى القرب المعنوى قال تعالى : ﴿**عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ**﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿**رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**﴾ (٧) وهى لا تفارق النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ، قال تعالى : ﴿**آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا**﴾(٨)

١٢ـ عَوْضُ : ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان غالباً ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما ذهبت منه مُدَّة عوضتها مدة أخرى ، أو لأنه أى الزمان يعوض ما سلف منهم فى زعْمِهم الفاسد واعتقادهم الباطل ، وهو ملازم للنَّفْى تقول : «هذا الشيءُ لا أفعله عَوْضُ» أى لا يصدر منه فعله فى جميع أزمنة المستقبل ، كما

(١) القمر : ٣٤ .
(٢) الذاريات : ١٨ .
(٣ ، ٤) النمل : ٤٠ .
(٥) النجم : ١٤ .
(٦) القمر : ٥٥ .
(٧) التحريم : ١١ .
(٨) الكهف : ٦٥ .

تقـول : «لا أكلمه عَوْضُ» وهو مبنى على الضم ، فإن أضَفْتَه أَعْرَبْتَـهُ تقول : «لا أفعله عِوْض العائضين» كما تقول : «دهْر الداهرين» ومن غير الغالب ما ذكره «ابن مالك» فى «التسهيل» من أن «عَوْض» قد ترد للماضى فتكون بمعنى «قَطّ» وأنشد عليه قوله : فَلَم أَرَ عاماً عوضُ أكثَر هلكاً ، أى عاما قطّ .

١٣ـ غُـدْوةً : ظرف زمان ، ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، وهو ممنوع من الصرف إذا كـان معنيا تقـول : «آتيه يوم الجـمـعـة غـدوة» فإن نكرت صرفت تقول : «سير عليه غُدْوةً من الغدوات» .

١٤ـ بُكْـرة : مثل غُدْوةً ، وهى من طلوع الشمس إلى الضحى ، قال تعالى: ﴿ **وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا** ﴾ (١) .

١٥ـ قَـطّ : ظرف لاستغراق الزمن الماضى ، وهو مبنى على الضم تقول : «ما أهملتُ قطُّ» فجاء النفى كما يأتى شبه النفى : هل فعلته قَطّ ؟ ، واشتقاقه من القط ، أى القطع . فمعنى «ما فعلته قطّ» أى ما فعلته فيما انقطع من عمرى ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والمستقبل ، وبنيت لتضمنها معنى «مُـذْ وإلى» إذ المعنى «من أن خلقت أو مذ خلقت إلى الآن» وإذا خففت تعرب اسم فعل بمعنى «يكفى» مثل «قَطْنى» .

١٦ـ لَدُنْ : بمعنى «عنْد» إلا أنه أقـرب مكانا من «عنْد» وأخص منه ، وهو ظرف مبنى وجَرّها بمن أكثر من نصبها ، قال تعالى : ﴿ **لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِّن لَّدُنْهُ** ﴾ ، بسكون النون فى لغـة وكسـرها فى قـراءة أخرى ، وقال تعالى : ﴿ **مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ** ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ **مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ** ﴾ (٣) و«اللَّدَن» اللَّـيِّن من كل شئ من عود أو حبل أو خلق ، ولذا وردت فى القرآن فى سبعة عشر موضعا ، كلها فى الرحمة والحنان والخير واللين ونحوه .

١٧ـ لَـدَى : بمعنى «عنْد» تلازم ابتداء الغاية المكانية والزمانية ، وهى ظرف معرب ولا تستعمل مجرورة «بمن» ، وإذا أضيفت إلى الضمير قلبت ألفها ياء ، قال تعالى : ﴿ **وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ** ﴾ (٤) .

---

(١) مريم : ٦٢ .
(٢) هود : ١ .
(٣) النمل : ٦ .
(٤) ق : ٣٥ .

١٨ـ مَعَ : اسم لمكان الاجتماع أو وقته مثل : «محمد مع عليّ ، وجئت مع العصر» وهى ظرف ، وإذا نوّن كان اسما بمعنى «جميعا» ويعرب حالا : «جئنا معًا» أي جميعا .

١٩ـ وسط : بسكون السين ؛ ظرف بمعنى «بين» «جَلَسْتُ وسْطَ القوم» أما «وسَط» بفتح السين فهو اسم تقول : «ضربتُ وسَطَه» ، وتقول : «وسَطُ رأسك صلبٌ» ؛ لأنه هنا اسم لا ظرف .

** المفعول له :

المفعول له ، أو لأجله (مصطلح بصرى) : وهو عندهم ما أفاد تعليلا من المصادر . قال تعالى : ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[1] «فحذَرَ» مفعول له ، وقال تعالى : ﴿**يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾[2] «فخوفًا وطمعًا» مفعول لأجله ، أى بالإخافة والإطماع ، ويحدد النحاة للمفعول له الشروط التالية :

(أ) أن يكون مصدرا .

(ب) أن يكون مذكورا للتعليل .

(جـ) أن يشارك الحدث في الزمن وفي الفاعل .

(د) أن يكون قلبيا .

فإن فقد شرطا من هذه الشروط جُرَّ بحرف التعليل ، فمثال ما فقد المصدرية: «سافَرْتُ للمال» فالمال ليس مصدرا ، ومثال ما فقد الاتحاد مع عامله قولك : «جئتُك اليوم للإكرام غداً» ، وما فقد الاتحاد مع الفاعل قولك : «حضر محمد لإكرام خالد له» . ويرى البعض أنه لا يشترط فيه إلا المصدرية المفيدة للتعليل ، ولم يشترط سيبويه ولا أحد من المتقدمين الاتحاد فى الفعل والفاعل وكونه قلبيا ، واستدلوا بقول الله فى الآية السابقة (خَوْفًا وطمعًا) ففاعل الإراءة هو الله ، والخوف والطمع من الخلق ، و وأَوّلها الآخرون كما وضحت سابقا بالإخافة والإطماع . وقوله تعالى : ﴿**وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ * مِن قَبْلُ هُدًى**

(١) البقرة : ١٩ .   (٢) الرعد : ١٢ .

لِّلنَّاسِ﴾[١] فهداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال ، وإنما هى بعده ، والبعض يعرب «هدى» حال من الإنجيل أو منهما ، ولم يثنّ لأنه مصدر . وفى عدم اشتراط كونه قلبيا قال تعالى : ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [٢] فالافتراء ليس قلبيا ، وقوله تعالى : ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [٣] وقوله ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً﴾ [٤] وقوله ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [٥] وقال ﴿مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُورًا * اسْتِكْبَارًا فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾[٦] «فبغيًا وجدَلا ورزقاً واستكباراً» كلها من المفعول لأجله، وهى ليست قلبية . أما إذا كان المفعول لأجله مصدرا مؤولا فلا يشترط فيه شئ من ذلك ، قال تعالى : ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [٧] «فأن صدوكم» مصدر مفعول لأجله ، والتقدير : «لأن صدوكم» والفاعل مختلف . وقوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ * أَن جَاءَهُ الأَعْمَىٰ﴾ [٨] أى لأنه جاءه ، وقال : ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [٩] ففاعل الإلقاء هو الله وفاعل المَيْد هى الأرض ، والميد ليس قلبيا ، والزمن مختلف ، فخلق الجبال قبل خلق البشر .

*** أحوال المفعول لأجله وحكم كل حالة : له ثلاثة أحوال :**

١ـ أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة .

٢ـ أن يكون مضافاً .

٣ـ أن يكون محلي بأل .

وفى الأحول الثلاثة يجوز النصب والجر ، لكن المجرد يكثر فيه النصب تقول: «ذهبْت إلى المعهد طلباً للعلم» والأكثر فى المحلًّى بأل الجر مثل : «أجلسُ بين الأصدقاء للصلح» ، والمضاف يجوز فيه النصب والجر على السواء مثل: «تصدّق ابتغاء الثواب ، ولابتغاء الثواب» . والمجرور لا يسمى «مفعولا له» اصطلاحا ؛ لأن

---

(١) آل عمران : ٣ ، ٤ .
(٢) الأنعام : ١٤٠ .
(٣) يونس : ٩٠ .
(٤) الزخرف : ٥٨ .
(٥) القصص : ٥٧ .
(٦) فاطر : ٤٢ ، ٤٣ .
(٧) المائدة : ٢ .
(٨) عبس : ١ ، ٢ .
(٩) لقمان : ١٠ .

المفعول له فى الاصطلاح هو المنصوب ، وإن كان الجر هو الأصل عند النحاة ؛ لأنه بحرف التعليل وحرف الجر نص فى التعليل ، والعلة مع النصب محدودة ، لكنها أوسع مع ذكر حرف الجر .

** المفعول معه :

المفعول معه عند النحاة : « اسم فضلة بعد «واو» أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه » مثل : «سِرْتُ والنيلَ» ، ومثل : «أنا سائر والنيل» . وقد ورد المفعول معه مع غير الفعل وما فيه معنى الفعل وحروفه مثل : «مالك وخالداً ؟ وكيف أنت والنحوَ ؟ ما أنت وسعيداً ؟» وفى المثل المشهور : «كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟» وقد خرَّج النحاة هذه الأمثلة ، فجعلوا المفعول معه فيها منصوبا بفعل محذوف مشتق من لفظ الكون ، والتقدير : ما تكون وخالدا والنحو وسعيدا وقصعة ؟ ، ويجوز بما يصلح الكلام معه مثل : ما تصنع والنحوَ ؟ ويرى صاحب «معانى النحو» أنه لا داعى للتقديرات وأنه اسم فضلة تال لواو المصاحبة .

وإذا كانت الواو بمعنى «مع» فهل من فرق بين «سِرْتُ ومحمداً ، وسِرْتُ مع محمدٍ ؟ نعم هناك فارق وهو أن «مع» مكان أو زمان ، أما الواو فهى حرف يفيد المصاحبة والاقتراب وليست مكاناً ولا زماناً ؛ ولذا لا تصلح الواو فى قول الله : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ ﴾ [1] لأنه لو قال : «والأَبْرَار» لكان المعنى أنهم يتوفون فى وقت واحد ، وليس هذا المقصود .

المعية والعطف : يذهب النحاة إلي أن العطف أرجح من المعية إذا أمكن بلا ضعف ، مثل : «جاء محمدٌ وخالد» ، وإذا ضعف العطف رجح النصب علي المعية مثل : «جئْتُ وخالداً» ، وإذا امتنع العطف وجبت المعية مثل : «قام محمد وطلوعَ الشمس» ، وإذا تعين العطف امتنعت المعية مثل : «اشترك محمدٌ وأحمد» وجواز الأمرين على السواء مثل : «ما صنَعْتَ أنت وأباك» وامتناع الأمرين فى قوله : «عَلَفْتها تبْناً وماءً بارداً» لأن الماء لا يشارك التبن فى العلف، والمعية ممتنعة لانتفاء المصاحبةَ للأول فلابدَّ من تقدم أحدهما ، وعلى هذا فيقدر فعل يعطف

(١) آل عمران : ١٩٣ .

على «علفتها» والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وكقوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (١) فلا يجوز العطف ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ، ولا يصح أن يقال : أجمعت شركائى . وإنما يقال : أجمعتُ أمرى وجمعتُ شركائى ، والتقدير والله أعلم «فأجمعوا أمركم مع شركائكم» . أو منصوب بفعل يليق تقديره : «فأجمعوا أمركم . واجْمعوا شركاءكم» .

مع كتاب «تجديد النحو» : يقول مؤلف الكتاب : إن ابن هشام والنحاة يجعل للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات . بعد أن عرف ابن هشام المفعول معه بأنه اسم فضلة تال لواو بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه وبعد أن ذكر الحالات وأمثلتها قال المؤلف :ـ وإنما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة مع المفعول معه أنهم قالوا : إنه اسم يتلو واوا بمعنى «مع» فجاءوا بجميع الأحوال التى يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى «مع» لمجرد الوهم والافتراض ، ولو عرَّفوا المفعول معه تعريفا دقيقا ما اضطربوا هذا الاضطراب ، وأخصر من تعريفهم وأدق أن يقال فى تعريفه : المفعول معه : اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى «مع» . وبذلك يتعين الباب وتصبح صورته فى غاية الوضوح ولا تعود تختلط أبداً بمثل : «اشترك محمدٌ وعليٌّ ، أو جاء خالدٌ وسعيدٌ» وقد عرض هذا الرأى على مجمع اللغة العربية فأقر هذا التعريف وهو : «المفعول معه اسم منصوب تال لواو بمعنى «مع» لا يشترك مع ما قبل الواو فى معنى العامل» (٢) .

** الحال :

هو الوصف الفضْلة المنتصب للدلالة على هيئة أو لتوكيد . فما يدل على الهيئة مثل : «رجع خالدٌ منتصرا» ، وما لتوكيد كقول الله ﴿ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ (٣) فمعنى «مدبرين» مستفاد من ولَّيْتُم ، فالحال قسمان : مبينة للهيئة ، وهى المؤسسة؛ لأنها تؤسس معنى جديدا يستفاد بذكرها ، وحال مؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها مما قبلها ، وكلامنا على الأولى .

(١) يونس : ٧١ .
(٢) انظر مجموعة القرارات العلمية [٢٩٧] .
(٣) التوبة : ٢٥ .

* **أقسام الحال من حيث الزمن** : النحاة يقسمونها ثلاثة أقسام :

١ـ الحال المقارنة : وهى التى يقارن زمنها زمن عاملها ، وهى الغالبة مثل : «أقْبل أخُوك ضاحكا» .

٢ـ الحال المقدرة : وهى المستقبلة ويكون وقوعها بعد زمن عاملها ، كقوله تعالى : ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ** ﴾ (١) فمحلقين ومقصرين : حال مستقبلة ؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له .

٣ـ الحال المحكية : وهى الماضية مثل : «جاء محمدٌ أَمْسِ راكبًا» وأنكرها بعض النحاة ؛ لأن الركوب مقارن للمجىء فهى مقارنة لعاملها .

** المنتقلة واللازمة :

الأصل فى الحال أن تكون منتقلة ، أى لا تلازم صاحبها مثل : «جاء المعلم غاضباً» فالغضب يتحول ، وقد تكون ملازمة لا تنفك عن صاحبها ، وذلك فى مواطن يذكرها النحاة ، منها :

١ـ أن يكون عاملها مشعراً بالحدوث ، قال تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾(٢) فالضعف لا ينفك عن الإنسان ، وقوله ﴿ **إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ** ﴾(٣) فأنثى : حال لازمة ، والأمر يعود إلى المعنى .

٢ـ أن تكون مؤكدة بأنواعها ، قال تعالى : ﴿ **وَلَّىٰ مُدْبِرًا** ﴾ (٤) والملازمة هنا للعامل ، فهو مدبر مادام مولِّيًا . وقوله ﴿ **لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ (٥) فجميعا حال مؤكدة لصاحبها .

٣ـ فى أمثلة مسموعة لا ضابط لها ،كقوله تعالى : ﴿ **قَائِمًا بِالْقِسْطِ** ﴾ (٦) فقيام الله بالقسط لاينفك أبداً ، وقوله : ﴿ **وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا** ﴾ (٧) ، وقوله ﴿ **أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً** ﴾ (٨) ، وقوله : ﴿ **أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ**

(١) الفتح : ٢٧ .
(٢) النساء : ٢٨ .
(٣) آل عمران : ٣٦ .
(٤) النمل : ١٠ .
(٥) يونس : ٩٩ .
(٦) آل عمران : ١٨ .
(٧) الأنعام : ١٢٦ .
(٨) الأنعام : ١١٤ .

مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١) ، وقوله : ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ (٢) فمستقيماً ومفصلاً ومصدقاً وخالدا ملازمة والمرد للمعنى.

** الحال الجامدة :

الأصل فى الحال أن تكون وصفاً ، والمراد بالوصف اسم الفاعل والمفعول والمبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وقد تكون اسما جامداً ، وذلك فى مواضع منها :

١ـ أن تكون الحال دالة على سعر مثل : «اشتريتُ الدار ذراعًا بدينار» ، أى مسعرا كل ذراع .

٢ـ أن تكون دالة على تقسيط مثل : «دفعْتُ الزكاة ديناراً عن كل أربعين دينار» .

٣ـ الحال الدالة على تفاعل : «بعتهُ يداً بيد» ، أى مناجزة .

٤ـ أن تدل على تشبيه مثل : «بَدَتْ قمراً» ، أى مشبهة .

٥ـ الحال الموطئة ، وهى الموصوفة ، ومعتمد الكلام على الصفة بعدها ، قال تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (٣) فسويا : حال من الفاعل فى تَمثَّل .

٦ـ الحال الدالة على ترتيب مثل : «ادخلوا رجلاً رجلاً» فرجلا حال والثانية حال ، وقال الزجاج : إن الثانى توكيد ، وذهب البعض إلى العطف بتقدير الفاء أو ثم ، والمختار الأول بأنهما حالين ، وقيل : مجموع الكلمتين حال واحدة ، أى مرتبين .

** تنكير صاحب الحال :

ذهب جمهور النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة ، ولا يأتى نكرة إلا بمسوِّغ ، ومن المسوغات ما يلى :

---

(١) آل عمران : ٣٩ . (٢) النساء : ٩٣.

(٣) مريم : ١٧ .

١ـ تقديم الحال على صاحبها النكرة مثل : «أقبل حافظاً رجلٌ» فأصل الكلام «أقبل رجلٌ حافظٌ» فحافظ: نعت، ثم قدم النعت على المنعوت فأصبح حالا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم النعت على المنعوت ، فتقدم الحال يؤمن التباس الحال بالصفة .

٢ـ أن يكون مسبوقا بنفى أو شبهه مثل : ما أقبل طالب مقصراً . وهل جاءنى طالب مقصراً ؟

٣ـ أن تخصص النكرة بإضافة أو وصف مثل : «قدم طفلٌ صغيرٌ باكياً» . وقوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ (١) .

** تقـــديم الحـــال :

الأصل أن يأتى الفعل ثم صاحب الحال ، ثم الحال ، تقول : «حضر محمدٌ ماشيًا» فإذا كان السامع يهمه مَشْى محمد لمرض أقعده قلت : «حضر ماشياً محمدٌ» فإن كان السامع يظن أنه حضر راكبا أزلْتَ الوهم بتقديم الحال على فعلها فقلت : «ماشياً حضر محمد» .

وهذا شأن التقديم عموما يكـون لغـرض كتخصيـص أو تهـويل أو تفاؤل أو تعجب أو غير ذلك . أما إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف جر أصلى فجمهور النحاة لا يجيزون التقديم : «مررتُ بهند جالسةً» فلا تقول : «مررت جالسةً بهند» وذهب الآخرون إلى جوازه ، ومنهم ابن مالك ؛ لورود السماع .

** وقـــوع المصــدر حـــالا :

قد يقع المصـــدر حـالاً وقد استعملت العرب ذلك كثيراً ، قال تعالى : ﴿ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ (٢) أى طائعـا وكارهًا ، وقـوله تعالى : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ (٣) أى كارهةً ، وذهب المبرد إلى أنه مفعول مطلق عامله فعل من لفظه والجملة حال ، ويرى الكوفيون أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم فى الكلام .

---

(١) فصلت : ١٠ .
(٢) آل عمران : ٨٣ .
(٣) الأحقاف : ١٥ .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية وقوع المصدر حالا ، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقا اتباعا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى [1] .

* **الحال الجملة** : تقع الحال جملة كما تقع مفرداً ، تقول : «أقبل أخُوك يضحك ، وأقبل أخُوك وهو يضحك» فالأولى جملة فعلية هى : «يضحك» والثانية اسمية : «هو يضحك» وهى خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا يصح مجيء الإنشائية حالا مثل : «أقبل محمد وهل هو ناجح؟» على أنها حال ، كما لا يصح أن تكون مصدرة بدليل استقبال مثل : «حضر محمد سيكتب» على أنها حال . ولا بُدَّ من رابط لجملة الحال ، فإما أن يكون الرابط ضميرا أو واو الحال أو هما معا ، والمصدرة بمضارع مثبت لا تقترن بالواو، بل بالضمير مثل : «جاء محمد يضحك» أما الاسمية والفعلية غير المصدرة بالمضارع السابق فتقترن بالواو وَحْدَها أو بالضمير وَحْدَه أو بهما معا : «حضر محمد وخالد ناجح، وجاء محمد يدُه على رأسه ، وجاء محمد ويده على رأسه» .

* **الحال المؤكدة** : تنقسم إلى ثلاثة أقسام هى :

١ـ المؤكدة لعاملها : وهى التى تكون بمعنى عاملها سواء خالفته فى اللفظ أم وافقته ، قال تعالى : ﴿ **وَلا تَعْثَوْا فِى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [2] لأن العثى هو الفساد ، وقال ﴿ **وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً** ﴾ [3] .

٢ـ المؤكدة لصاحبها : قال تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً** ﴾ [4] فكافة : حال مؤكدة للضمير فى ادخلوا ، وقوله ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾ [5] فجميعاً حال لمنْ .

٣ـ الحال المؤكدة لمضمون الجملة : وهى التى يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها مثل : «هو المتنبى شاعراً ، وهو حاتم جواداً» فكل منهما مشهور معروف ، بالشعر للمتنبى وبالجود لحاتم .

(١) راجع فى أصول اللغة [١٦٦/٢] .
(٢) الأعراف : ٧٤ .
(٣) النساء : ٧٩ .
(٤) البقرة : ٢٠٨ .
(٥) يونس : ٩٩ .

قرار مجمع اللغة العربية فى تعريف الحال :

درست لجنة الأصول «الحال» ولاحظت أن ابن هشام عرفه بقوله : «وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة» . ويرى د/ شوقى أن هذا الضابط غامض ؛ ولهذا شرحه ابن هشام بقوله : «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق نحو : «القهقرى» فى «رجعت القهقرى» وبذكر الفضلة الخبر فى نحو : «زيد ضاحكٌ» . وبالباقى التمييز فى نحو : «لله دَرّه فارسًا» ، والنعت فى نحو : «جاءنى رجلٌ راكبٌ» وهذا مؤداه أن ضابط الحال هو : «اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً» . وفى ذكر هذا للطلاب إعنات وتكليف بما لا يفهمونه . ويرى أن يكون ضابط الحال هو :

«الحال وصف مؤقت نكرة منصوب» وبهذا التعريف يخرج الخبر كما يخرج النعْت لأنه صفة لازمة ، ولا علاقة بين الحال بهذه الصورة والمفعول المطلق والتمييز ، فنحتاج إلى إضافة كلمات فى تعريفه أو ضابطة تخرجهما ، وبذلك يتعين الحال فى نفوس الناشئة ، فهو صفة مؤقتة بزمن معين كما فى مثل: «قابلته راجعًا من رحلته ، ولقيته مسرورًا» .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

« الحال وصف مؤقت نكرة منصوب » .

عرض القرار على المجلس فى (د / ٤٥ ج / ٢٨) فاقترح الأستاذ عباس حسن أن يضاف إليه فى آخره «لبيان هيئة صاحبه» فوافق المجلس على القرار بعد الإضافة المقترحة ، ثم عرض على المؤتمر فأقر ما انتهى إليه المجلس بالصيغة التالية وهى : «الحال وصف مؤقت نكرة منصوب لبيان هيئة صاحبه» (١) .

***** التمييز :***

حقيقته : هو عند النحاة : اسم نكرة متضمن معنى «من» لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة . وذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه واستشهدوا بقول الشاعر :

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية [٢٩٨] .

* صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيْسُ عن عَمْرِو *

والجمهور من النحاة على أن «أل» زائدة فى كلمة «النفس» ؛ لأن التنكير هو الأصل فى التمييز ، والتمييز على تقدير «من» البيانية وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة ، أما الحال فهو لبيان الهيئة تقول : «عندى رِطْلٌ عسلاً» فقد أزالت كلمة «عسل» الإبهام عن المقدار قبله وهو على معنى «عندى رطلٌ من عسل» ، وتقول : «أقبل محمدٌ مكتئباً» فقد بينت كلمة «مكتئبا» هيئة محمد.

** ما يحتمل الحالية والتمييز :

جاء فى المغنى [(١)] : ما يحتمل الحالية والتمييز ، من ذلك : «كَرُم زيدٌ ضيفاً» إن قدرت أن الضيف غير «زيد» فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه «منْ» ، وإن قُدِّر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «منْ» ، ومثل ذلك «لله درُّه فارسًا ، وكفى محمدٌ شجاعًا» فإن الأكثرين قالوا : «فارسًا وشجاعا» تمييز ، وقال بعضهم : حال، ورجح الأول . ومثل ذلك ما ذكره ابن هشام [(٢)] فى المنصوب بعد «حبَّذا» قال : «واختلف فى المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسى والرَّبَعى : حال مطلقاً ، وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً ، وقيل : الجامد تمييز ، والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز ، والمشتق إن أريد تقييد المدح به فحال ، كقوله :

* يا حبَّذَا المَالُ مَبْذُولا بلا سَرَف *

والحق أن المعنى هو الذى يحدد ، فإذا قلت : «حبَّذا هندٌ صامتةً ولا حبذا هندٌ متكلمة» فإنك تريد بذلك مدحها ، فتكون صامتة ومتكلمة حال ، وكذا «حبَّذَا أخوك راكباً» إذا أردت مدحه فى حال الركوب ، فإن قصدت «حبَّذَا أخوك من راكبٍ» ، أى هو راكب حسن ، كان تمييزا ، وتقول : «هو أحسنهم كاتباً» وتعنى أحد معنيين : فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب، أى فى حال الكتابة فتكون حالا ، وإما أن يكون المعنى: أن كاتبه أحسن من كاتبهم فيكون تمييزا ، فإن أردت الهيئة كانت حالا ، وإن أردت المعنى الآخر كانت تمييزاً .

---

(١) مغنى اللبيب [٥٦٣/٢] .
(٢) مغنى اللبيب [٤٦٣/٢] .

**** نوعا التمييز :**

التمييز قسمان : مُبيِّن إبهام ذات ، ومُبيِّن إبهام نسبة .

فالمبين إبهام ذات : هو الواقع بعد المقادير وشبهها ، وبعد الأعداد ، وبعد ما هو فرع له . والمقادير هي : الوزن والمساحة والكيل ، تقول : «اشتريْتُ رطْلاً عسلاً ، وزرعْتُ فداناً شعيراً ، واشتريتُ لتراً نفطاً» وشبه المقدار ما ليس له مقدار معين معلوم مثل : «قد صبّبْتُ عليه ذُنوباً من ماء ، واشتريْتُ نَحْيًا سمناً» .

وأما العدد فليس مقداراً عند كثير من النحاة ؛ وذلك لأن المقادير تقع تمييزا له مثل : «اشتريْتُ اثْنَيْ عشر جرامًا ذهبًا ، وبعْتُ أحَدَ عشر لتْراً نفطاً» فالوزن والكيل وقعا تمييزاً للعدد وماهو فرع له ، مثل : «اشتريتُ خاتماً ذهباً» فالخاتم فرع من الذهب ، والذهب أصل له ، وسيبويه يعرب «ذهبا» حالا ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وشبهها .

والمبين إبهام نسبة : هو ما يبين إجمال نسبة شئ إلى شئ مثل : «حَسُن محمدٌ خلقًا ، والفضةُ أنْقى بياضًا» فخلقا يبين نسبة الحسن إلى محمد ، وكذلك نقاء الفضة ، وأكثر ما يكون تمييز النسبة محولا عن فاعل أو مفعول ، وقيل : عن غيرهما ، والغرض من التحويل الاتساع والشمول والمبالغة ، كقوله تعالى : ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾ (١) وقولك : «فاحت الحديقةُ عطراً» أصله : «اشتعل شيبُ الرأس ، وفاح عطر الحديقة» ومعنى (اشتعل الرأس شيبا) أن الرأس قد امتلأ بالشيب ، أما اشتعل شيب الرأس ، فمعناه أن هناك شيبا فى الرأس متفرقا اشتعل ، ومثل ذلك «فاحت الحديقةُ عطراً» معناه أن الحديقة امتلأت عطرا ، أما : «فاح عطْرُ الحديقة» فمعناه أن عطرا في الحديقة فاح ، ومثل ذلك قول الله : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ (٢) ففيه شمول أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونا كلها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها ، ولو قال : «وفجرنا عيون الأرض» لم يفد ذلك ولم يدل عليه ، ولفهم أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة فى الأرض وتبجس من أماكن منها (٣) .

---

(١) مريم : ٤ . (٢) القمر : ١٢ .

(٣) الكشاف للزمخشرى [١٨٣/٣] .

** **التمييز بعد اسم التفضيل :**

إن التمييز بعد اسم التفضيل إن كان فاعلا فى المعنى تعين نصبه ، وعلامته أن يصلح فاعلا عند جعل أفعل التفضيل فعلا له ، وعلامة أخرى وهى ألا يكون المفضل بعضا من التمييز ، فإن كان بعضا لم يكن فاعلا فى المعنى ، والمقصود بالبعض هنا «النوع أو الجنس» مثل : «محمد أوسع داراً» فليست الدار فيه بعضا من محمد ، أما ماليس فاعلا فى المعنى مثل : «محمد أكرم رجلٍ» فلا يصح «محمد كرم رجله» كما أن التمييز بعض من المفضل وليس مغايرا له ، ولذا وجب جرُّه بالإضافة ، فإن كان اسم التفضيل مضافا إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ، مثل : «محمدٌ أكرمُ الناس رجلاً» ومعنى النصب يختلف عن معنى الجر ، فالنصب على إرادة التفضيل المقارن «بمن» بخلاف الجر ، والنصب يحتمل الحال والتمييز بخلاف الجر ، والنصب يدل على أن المنصوب فاعل فى المعنى بخلاف الجر ، والنصب يدل على أن التمييز مغاير للمفضل بخلاف الجر ، قال تعالى : ﴿ **قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ** ﴾ (١) الله خير حافظاً منكم ؛ لأنهم لم يستطيعوا حفظ يوسف فلعلهم لا يستطيعون حفظ أخيهم الآخر ، ولا يتأتى هذا مع الجر فى «حافظا» إذ لا يراد به المقارنة «بمن» والنصب يدل عل الفاعلية وأنه مغاير للمفضل ، أى أن الحافظ الذى يجعله الله خيرا منكم ، وهم الحفظة، وهذا المعنى لا يتأتى مع الجر ، و«حافظا» يحتمل أن تكون حالا . وهذا لا يتأتى مع الجر .

** **تمييز العدد :**

من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعاً مجروراً بالإضافة ، قال تعالى: ﴿ **سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ﴾ (٢) وقد يكون المعدود تابعا على أنه بدل أو عطف بيان مثل : «أقبل خمسةٌ رجالٌ وثمانيةٌ أطفالٌ» . فرجال وأطفال تابعان ، وقد يأتى منصوباً على الحالية أو التمييز مثل : «أقبل خمسةٌ رجالاً» كما تقول : «وأقبل أربعة راكبين ، وأقبل سبعةٌ صغاراً» .

(١) يوسف : ٦٤ .

(٢) الحاقة : ٧ .

وتمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين يكون مفرداً منصوباً ، قال تعالى : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ (١) وقوله ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (٢) «فعينا ونعجة» تمييز .

وتمييز المائة والألف يكون مفرداً مجروراً بالإضافة ، قال تعالى : ﴿بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ (٣) ، وقال تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (٤) وقد يكون تابعًا على البدلية مثل : «أقبل مائةٌ رجالٌ» أو منصوبا على الحال مثل : «أقبل مائةٌ فرسانًا ، ومائةٌ مشاةً» أى فى حال ركوب الخيل وفى حال المشى ، كما تقول : «أقبل ألفٌ راكبين» أى فى حال الركوب .

تمييز كنايات العدد (كم ـ كأيِّن ـ كذا) :

كم الاستفهامية : يسأل بها عن كمية الشئ ، وتمييزها يكون مفرداً منصوباً مثل : «كَمْ رجلاً عنْدك ، وكم درْهماً لك» وكم الخبرية تكون بمعنى كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وهى تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية ، وتمييزها يكون مفرداً مجروراً أو جمعًا مجروراً «كم رجلٍ أكرمت ، وكم رجالٍ أكرمت» والإفراد أكثر استعمالا وأبلغ فى المعنى من الجمع ؛ لأن المفرد يقع تمييزا للمائة والألف ، أما الجمع فمن ثلاثة إلى العشرة ، وإن فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان «بمن» حتى لا يحدث التباس بين المميز ومفعول الفعل المتعدى ، قال تعالى : ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (٥) وقوله : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ (٦) .

وكأين : مركبة من كاف التشبيه و«أى» الاستفهامية المنونة ثم حصل لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن فى حال الإفراد . وقيل : هى اسم بسيط غير مركب ، ولذا تلاعب العرب بها فى اللغات فتقول : كأين وكائن وكأى وغير ذلك ، وهى تفيد التكثير مثل «كم» الخبرية ، وتمييزها مفرد ، ولم ترد فى القرآن إلا مع «من» ، قال تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ (٧)، وقال:

---

(١) البقرة : ٦٠ .
(٢) ص : ٢٣ .
(٣) البقرة : ٢٥٩ .
(٤) العنكبوت : ١٤ .
(٥) الدخان : ٢٥ .
(٦) القصص : ٥٨ .
(٧) آل عمران : ١٤٦ .

﴿ **فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ** ﴾ (١) ، و«كـأين» يجوز أن يكون في موضع نصب بما دلَّ عليه أهلكناها ، وأن يكون في موضع رفع بالابتداء .

وكذا : مركبة من كاف التشبيه و«ذا» اسم الإشارة ، غير أنه انخلع منها معنى الإشارة ومن الكاف التشبيه وأصبحت كناية عن عدد ما . قال سيبويه : وذلك قولك : له عليَّ كذا وكذا درهمًا» وتمييزها يجب نصبه ، فلا يصح جَرُّه اتفاقا عند الجمهور ، وقد يكنى بها عن غير عدد ، كما جاء في الحديث: «أنه يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا ؟ فعلت فيه كذا وكذا» . وقد تبقى على المعنى الأصلي للكاف وذا مثل : «رأيت محمداً كريماً ، ورأيتُ خالداً كذا» وتدخل عليها «ها» التنبيه ، قال تعالى : ﴿ **أَهَكَذَا عَرْشُكِ** ﴾ (٢) وتعرب على حسب العوامل ، تقول : «اشتريْتُ كذا رطلاً» فالفعل يطلب مفعولا هنا .

ويغلب تكريرها مع العطف مثل : «تبرعْتُ للمساكين بكذا وكذا دينارا» .

مع كتاب «تجديد النحو» : نسق المؤلف باب «التمييز» تنسيقاً جديداً ترتب عليه حذف ستة أبواب من النحو هي : الصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وفعل التعجب ، وأفعال المدح والذم ، وكنايات العدد ، والاختصاص ، حيث قال : «من المعروف أن النحاة يقسمون التمييز إلى تمييز المقادير ؛ كيْلاً ووَزْناً ومساحة ، مثل : «قدح تمراً ورطْلٌ تفاحا وفدان أرضا» وتمييز النسبة ، وكانوا يدخلون فيه صيغ التمييز بعد الفعل اللازم في مثل : «حسن محمد خلقًا» يقولون : أصل الجملة «حَسن خلقُ محمد» فحولت كلمة «خلق» من الفاعل إلى التمييز ، وبعد الصفة المشبهة في مثل : «محمد رقيقٌ حسًّا» فأصل الجملة «محمدٌ حسُّه رقيق» وكأن التمييز محول عن مبتدأ ، ويقولون : إنه قد يحول عن مفعول به مثل قوله تعالى : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ (٣) أي فجّرْنا عيون الأرض ، وأولى من ذلك وأوضح أن تعرب «عيونا» في مثل هذه الجملة «بدلا» ؛ ولذلك أخرج الكتاب هذه الصيغة من باب التمييز وضمها إلى باب «البدل» . وفي هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ذكرت صيغة اسم التفضيل في مثل : «العلم أهمُّ من المال ثروةً» . وللنحاة في

---

(١) الحج : ٤٥ . (٢) النمل : ٤٢ .

(٣) القمر : ١٢ .

ذلك تأويل أو تقدير بعيد ، يقولون : أصل التعبير : «ثروة العلم أهم من ثروة المال» فالتمييز محول عن مبتدأ . وكل هذه التقديرات ألغيت ووضع مكانها أن التمييز يأتى بعد فعل لازم ، وبعد صفة مشبهة ، وبعد اسم تفضيل ، وبذلك اتضحت مواقع التمييز ولم تعد هناك حاجة فى الكتاب لإعراب الصفة المشبهة ، وثان لإعراب اسم التفضيل ، وبالمثل عرضت فى باب التمييز مجيئه بعد فعل التعجب فى مثل : «ما أجمل الطبيعة منظراً» وأعربت تلك الصيغة ، وله صيغة أخرى هى : «أجمِلْ بالطبيعة» وقد جعلتها فعل أمر متابعا بذلك الكوفيين . وبذلك لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص بالتعجب فى الكتاب . وعرضت صيغ أفعال المدح والذم وصور التمييز معها وأعربت ما يسميه النحاة باسم المخصوص بالمدح والذم ، وهو «زيد» فى مثل : «نعم الصديقُ زيدٌ شاعرا» بدلا من الصديق ،كما أعربه قديما إمام من أئمة النحاة هو «ابن كيسان» ، وبذلك لم تعد هناك حاجة فى الكتاب لفتح باب خاص بصيغ المدح والذم ، إذ وضحت صيغها تماما . وعرضت فى باب التمييز «صيغ كنايات العدد» مع ما يليها من تمييز موضحا إعرابه مع «كم» و «كأين» فلا حاجة إلى باب لهما ، وضممت إلى الصيغ السابقة فى التمييز صيغة «الاختصاص» فى مثل : «نحن معاشرَ الأنبياء لانورث ونحن المصريين أوفياء» وواضح أن «معاشر ، والمصريين» بيان وتفسير للضمير نحن، وإعرابهما لذلك تمييزا أدق وأوضح من إعرابهما مفعولابه لفعل محذوف تقديره «أعنى أو أخص» كما يقول النحاة ، وكل ما قد يلاحظ أن تمييز هذه الصيغة معرفة ، ولا ضيْرَ فى ذلك ، إذ أجاز الكوفيون من قديم أن يكون التمييز معرفة . وواضح من هذا العرض للتنسيق الجديد إلغاء استقلال الأبواب الستة .

قرار مجمع اللغة العربية فى باب التمييز :

يفرد النحاة باباً مستقلاً للتمييز يتحدثون فيه عن نوعين منه : الأول تمييز المقادير وما يشبهها ، والثانى : تمييز النسبة ، والنوع الثانى منه يتطلب جهداً من الناشئة ليتصوروا أن نفساً فى قولنا «طاب محمد نفساً» محولة عن الفاعل ، وأن أصلها هو : طابت نفس محمد ، وهكذا فى بقية الأمثلة ،كما أنهم تحدثوا عن صور لإعراب المنصوب تمييزا فى أبواب أخرى كباب التعجب ، وباب نعم وبئس ،

وقد اقترح د/ شوقى صاحب البحث أن يعرف التمييز فى كتب الناشئة بأنه : اسم يزيل إبهاماً فى اسم آخر أو صفة أو فعل ، وأن تعرض مسائله على النحو الآتى :

يـأتـي التمييز بعـد :

١ـ أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : رطل زيتاً ، وقدح قمحاً ، وفدان أرضاً .

٢ـ بعد الصفة المشبهة مثل : على حسن أدباً وكريم خلقاً .

٣ـ بعد الفعل اللازم مثل : طاب محمدٌ نفساً ، واشتعل الرأس شيباً.

٤ـ بعد فعل التعجب ، نحو : ما أجملَ السماءَ منظراً .

٥ـ بعد نعم وأخواتها مثل : نعم شِعْـرُك شعْـرًا وبئس حديثُه كلامًا .

٦ـ بعد اسم التفضيل مثل : زيد أكثر من عمرو أدبًا .

٧ـ بعدكم الاستفهامية مثل : كم كتاباً معك؟

٨ـ بعد الضمير المبهم فى الاختصاص مثل : نحن العربَ كرام .

وقد اعترض على جعل صورة الاختصاص فى باب التمييز ، لأن التمييز نكرة ، ورد بأن الكوفيين يرون أن التمييز يأتى معرفة . واعترض على إعراب المنصوب فى بعض الصور تمييزاً ، ففى نحو : «اشتريت الكتاب بعشرين درهماً عراقياً» يصح إعراب المنصوب حالاً ، لأنه اسم جامد منعوت ، ورد بأن فى ذلك مخالفة للقاعدة العامة فى المعدود ، وأنه يعرب تمييزاً ، وفى «هذا الطالب أحسن الطلبة مستفهماً» يعرب المنصوب حالاً لا تمييزاً ، لأن التمييز جامد لا مشتق وهو يأتى لبيان الذات ، والحال يأتى لبيان الهيئة ، وفى نحو : نِعْم محمد شاعراً. يعرب المنصوب حالاً ؛ لأن (شاعرا) اسم مشتق جاء لبيان الهِيئة ، والتمييز جامد لا مشتق ، ورد على المثالين بأن الحال تقع جامدة فى نحو «هذا مالك ذهباً» وأن التمييز يأتى مشتقاً فى نحو «لله دره فارساً» .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى : ترى اللجنة أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزاً ، وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيراً على الناشئة ، وقد أبان التقرير أمثلتها وهى :

١ـ بعد أسماء المقادير وما يشبهها (الوزن ـ الكيل ـ المساحة) مثل : رطل زيتاً، وقدح قمحاً ، وفدان أرضاً ، وخاتم ذهباً ، وكوبٍ لبنا . ويجوز فى هذه الأمثلة أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجر بمن مثل : «رطل زيتٍ ، ومن زيتٍ» .

٢ـ بعد الصفة المشبهة مثل : «عليٌّ حَسَنٌ أدبًا وكريمٌ خلقاً ، وعميقٌ علماً» .

٣ـ بعد الفعل اللازم مثل : «محمد طاب نفساً» .

٤ـ بعد فعل التعجب مثل : «ما أحسن الرَّوْضَ مَنْظَراً» .

٥ـ بعد نِعْمَ وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولاحبذا مثل : «نِعْمَ شِعْرُك شِعْراً» .

٦ـ بعد اسم التفضيل مثل : «زيدٌ أكثر من عمرو أدباً» .

٧ـ بعدكم الاستفهامية مثل : «كم كتابا معك؟» .

٨ـ بعد الضمير المبهم فى مثل : «نحن العربَ كرام» .

وقد توقفت اللجنة فى قبول المثال الأخير الخاص بالضمير المبهم ، نحو : نحن العربَ كرام .

عرض القرار على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٦) فوافق عليه . وعندما عرض على المؤتمر رأى تعديله على النحو الآتى : «يرى المجمع أن الصيغ النحوية التى تعرب تمييزاً ، وتتفرق فى أبواب كثيرة يمكن جمعها فى باب واحد تيسيراً على الناشئة» .

وهذه هي أمثلته :

١ـ أسماء المقادير وما يشبهها : الوزن ، والكيل ، والمساحة ، مثل : رطل زيتاً وقدح قمحاً ، وفدان أرضاً .

٢ـ بعد الصفة المشبهة مثل : عليٌّ حسنٌ أدباً وكريمٌ خلقاً .

٣ـ بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفساً . واشتعل الرأس شيباً .

٤ـ بعد فعل التعجب نحو : ما أجمل السماء منظراً .

٥ـ بعد نعم وأخواتها مثل : نعمْ شعرُك شعراً ، وبئس حديثه كلاماً .

٦ـ بعد اسم التفضيل : زيدٌ أكثر من عمرو أدباً .

٧ـ بعد كم الاستفهامية مثل : كم كتاباً معك؟

٨ـ بعد العدد المركب والعقود مثل : أحد عشر كتاباً ، واثنان وعشرون كتاباً .

٩ـ صيغ محفوظة مثل : وَيْـحَهُ رَجلاً ، وياله شاعراً ، ولله دَرُّه فارساً ، وحسبك به كاتباً .

١٠ـ بعد الضمير المبهم (فى الاختصاص) فى مثل: نحن العربَ كرام[١] .

*** تعليــق :**

وإذا كنتُ أرى الموافقة على جميع الأمثلة فى باب التمييز ، إلا أنى أتوقف فى المثال الأخير كما توقفت اللجنة ، وأرى أنه من (الاختصاص) .

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه :

اتفقا فى خمسة ، وافترقا فى سبعة : فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام . وأما أوجه الافتراق ، **فأحدها** أن الحال يكون مفرداً وجملة ، وشبه جملة (ظرفاً وجاراً ومجروراً) قال تعالى : ﴿ **فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾ [٢] ففى زينته: حال ، والتمييز لا يكون جملة ولا شبهها .

والثانى : أن الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام ، قال تعالى : ﴿ **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ** ﴾ [٣] فجملة «وأنتم سكارى» حال توقف عليها المعنى ، بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال مبينة للهيئات ، والتمييز مبين للذوات .

والرابع: أن الحال يتعدد مثل: «حضر الوالد مبتسما راكباً» بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، قال تعالى : ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ** ﴾ [٤] فى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح . وقد أجازه ابن مالك مستدلاً بأبيات من الشعر [٥] .

---

(١) راجع مجموعة المصطلحات العلمية (٣٨٥ ـ ٣٨٧) .
(٢) القصص : ٧٩ .
(٣) النساء : ٤٣ .
(٤) القمر : ٧ .
(٥) مغنى اللبيب (٤٦٢/٢) .

والسادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة ، قال تعالى : ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [1] ويقع التمييز مشتقا مثل : «لله دَرُّه فارساً» .

والسابع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [2] ولا يقع التمييز كذلك ، فأما : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [3] فشهرا : مؤكد لما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ ومبين لاثنى عشر .

** العـــدد :

العــدد : اسم أو وصف يدل على كمية الأشياء أو على ترتيبها ، وهو بذلك قسمان : عدد أصلى ، وعدد فرعى ، ولكل أقسامه من حيث التأنيث ، والإعراب أو البناء .

أقسام الأصلى أربعة :

١ــ مفرد ، من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة ، وألف ، ومليون .

٢ــ مركب ، من أحد عشر إلى تسعة عشر .

٣ــ عقود ، وهى عشرون إلى تسعين .

٤ــ معطوف ، وهو ما بين العقود ، أى الأعداد التسعة التالية للعقد .

حكم تذكير العدد وتأنيثه :

١ــ المفرد : «واحدٌ واثنان» يذكران بلفظهما ؛ مذكرين مع المذكر ومؤنثين مع المؤنث ، تقول : «كتابٌ واحد ، وقصة واحدة ، واثنان من الكتب ، واثنتان من القصص» .

أما من ثلاثة إلى عشرة فتلحقه التاء مع المذكر ، ويجرد منها مع المؤنث تقول : «ثلاثة كتب ، وثلاث قصص» وينظر إلى المفرد لا إلى الجمع من حيث تذكير المعدود وتأنيثه ، فتقول : «ثلاثة قطارات» لأن المفرد قطار ، «وثلاث سوَر» لأن المفرد سورة . وتجرى هذه القاعدة على المعطوف فتقول : «ثلاثة وثلاثون عالماً ،

---

(١) الأعراف : ٧٤ .

(٢) النمل : ١٩ .

(٣) التوبة : ٣٦ .

وثلاث وثلاثون طالبة» وإذا تقدم المعدود جاز تذكير العـدد وتأنيثه تقول : «القراء السبعة والقراء السبع» ، أما مائة وألف ومليون فتلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث تقول : «مائة طالب وألف طالبة» .

٢ـ العدد المركب : صدر العدد يتبع القاعدة السالفة فى العدد المفرد . وعجز العدد يتبع المعدود فى التذكير والتأنيث ، تقول : «عندنا أحد عشر طالبا وإحدى عشرة طالبة» ، وتقول : «فى المعهد أربع عشرة طالبة ، وأربعة عشر طالبا» .

٣ـ العقود : تلزم حالة واحدة مع المذكر والمؤنث مثل : «فى الفصل عشرون طالباً وعشرون طالبة» .

** إعـــراب العـــدد الأصلى وبنـــاؤه :

يعرب العدد المفرد حسب موقعه فى الإعراب بالضمة والفتحة والكسرة ماعدا «اثنان ، واثنتان» فتلحقان بالمثنى بالألف رفعا ، وبالياء نصباً وجـراً ، تقول : «فى الفصل ثلاثة طلاب» فثلاثة مبتدأ مرفوع بالضمة ، وتقول : «فى المكتبة ألف طالب» فألف مبتدأ مرفوع بالضمة كذلك ، وتقول : «حضر اثنان من الطلاب» فاثنان فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى ، والعقود تلحق بجمع المذكر السالم فى الإعراب ، بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، تقول : «فى المكتبة ثلاثون طالباً» فثلاثون مبتدأ مرفوع بالواو «وسلمت على خمسين طالباً» فخمسين مجرور وعلامة الجر الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . والمعطوف والمعطوف عليه من العقود وما بينها فيجرى عليهما القاعدة السابقة مثل «عندنا ثلاث وثلاثون قصة فى المكتبة» .

أما العدد المركب فيبنى على فتح الجزأين ، ما عدا الجزء الأول من العدد اثنا عشر واثنتا عشرة فيعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، ويبنى الجزء الثانى تقول : «فى المكتبة أحد عشـر طالباً» فأحد عشر مبتدأ مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، وتقول : «فى المدرسة اثنا عشر معلما» فاثنا مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى ، وعشر مضاف إليه مبنى على الفتح .

العدد الوصفــي أو الترتيبى : أربعة أقسام :

١ـ مفرد : وألفاظه : أول (أولى) ثان ـ ثالث ـ مائة ـ ألف ، تقول : «محمد ثالث ثلاثة» .

٢ـ مركب مثل : حادى عشر ـ ثانى عشر ـ ثالث عشر ، وهو مبنى على فتح الجزأين كالأصلى .

٣ـ العقود : صيغتها هنا كالعدد الأصلى عشرون إلى تسعين .

٤ـ المعطوف : مثل الثانى والأربعون والرابع والسبعون ، وهو يتفق مع المنعوت تذكيراً وتأنيثاً ، وعلى هذا فلا تتغير فى العدد الوصفى المائة ولا الألف ولا العقود . وتطابق فاعل المذكر ، وفاعلة المؤنث .

قرار مجمع اللغة العربية فى حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف:

قدم الأستاذ/ شوقى أمين إلى لجنة الأصول بحثا بعنوان «حكم جمع التصحيح فى تمييز العدد المضاف» أوضح فيه أقوال النحاة فى هذا الموضوع واستخلص منها أن ما ذكروه فى ذلك يوقع الكتاب الذين يقولون : «ثلاثة ممتحنين وعشر متسابقات» فى حرج شديد ، فقد منع بعضهم مجئ المذكر والمؤنث مضافين إلى أدنى العدد ، وإن كانا وصفين ، وإن أجاز أن يجاء التمييز فى المثالين السابقين على الإتباع فيقال : «ثلاثة ممتحنون وعشر متسابقات» .

وقد اقترح الأستاذ/ شوقى أن تجيز اللجنة تمييز العدد المضاف إلى جمعى التصحيح استناداً إلى إطلاق القول بذلك فيما نقل عن ابن يعيش وابن مالك ، أو توسعا فى قبول ما شاع استعماله قياساً على ما كان من قبل نادراً أو قليلاً .

ثم قدم الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز (خبير اللجنة) مذكرة فى الموضوع بعنوان «إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير» استخلص فيه من أقوال النحاة وعلى رأسهم سيبويه والمبرد والرضى ما يأتى :

١ـ أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف حين يكون جمع تصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) أو جمع تكسير قبيحة ، فلا **يقال** : ثلاثة مسلمين أو ثلاث مسلمات أو ثلاثة ظرفاء .

٢ـ أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة ؛ لأن المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس ، والصفات ـ كما يقول الرضى ـ قاصرة فى هذه الفائدة ؛ لأن أكثرها للعموم .

٣ـ أنه يحسن أن يقال فى المواضع السابقة : ثلاثة مسلمون ، وثلاث مسلمات، وخمسة ظرفاء على الإتباع لا الإضافة . أو يقال : ثلاثة رجال مسلمين ، وثلاث فتيات مسلمات ، وخمسة رجال ظرفاء .

واقترح فى نهاية مذكرته أن يجاز إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح (لمذكر أو مؤنث) أو جمع تكسير على تقدير موصوف محذوف .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى : «ترى اللجنة جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) أو إلى جمع التكسير وصفاً أو غير وصف استناداً إلى إطلاق القول فى ذلك عن ابن يعيش وابن مالك وتوسعاً فى قبول ما شاع استعماله» .

عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) فأقره ، وعندما عرض على المؤتمر عدله على النحو التالى : «يرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) أو إلى جمع تكسير وصفاً أو غير وصف ، استناداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك» [1] .

قرار مجمع اللغة العربية فى حكم لزوم العدد حالة التأنيث ، وجواز جر المعدود بمن فى أدنى العدد :

من المعلوم أن العدد جاء فى العربية على قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث، ولا يستثنى من ذلك إلا العقود والمائة والألف ، فإنها يستوى فيها المذكر والمؤنث . ونظراً لما يعانيه من أراد الكتابة العلمية من صعوبة فى مراعاة هذه القاعدة من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً ، فقد ناقش المجمع جواز تأنيث أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة ، وجواز جر المعدود بمن خروجا من ضابط المخالفة بين العدد ومعدوده فى الجنس ، وللتيسير فى التعبير العلمى ، والرياضى فى مجالات الحساب والإحصاء ، واستخلص أ/ شوقى أمين مما ذكره أئمة النحاة فى ذلك ما يأتى :

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٦٤) .

١ـ أن «الرضى» يستظهر أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجروراً بمن نحو «ثلاثة من الرجال» ، وفى القرآن الكريم : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ ﴾ (٢) ومثل ذلك ورد فى الحديث وفى الشعر .

٢ـ أن المعدود إذا كان محذوفاً مقصوداً أو مجروراً بمن خرج من أن يكون تمييزاً ، فلا إعمال لقاعدة المخالفة بينه وبين العدد فى الجنس ، فيجوز ترك التاء فى اسم العدد إذا كان المعدود مذكراً عند جمهور النحاة ، ويجوز كذلك إثبات التاء فى المؤنث كما نقله عن النحاة النووى والصفوى .

وبعد الدراسة وافق المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) ثم أقره المؤتمر على القرار التالى. ونصه : ليس فى أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد من (ثلاثة إلى عشرة) وجواز جر المعدود بمن (٣) .

قرار مجمع اللغة العربية فى إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد :

قدم الأستاذ/شوقى أمين بحثاً إلى لجنة الأصول بعنوان «إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد» ذكر فيه أن الكتَّاب والمؤلفين يذكرون فى التاريخ وغيره : حدث كذا سنة ثمان وسبعين .. يعنون بذلك الوحدة الأخيرة من العدد لا مجموعه، وكان ينبغى أن يقال فى ذلك : السنة الثامنة بعد السبعين أو السنة المتممة للثامنة والسبعين .

وقد أشار الأستاذ /شوقى فى بحثه إلى قرار سابق للمجمع (صدر فى مؤتمر المجمع فى دورته التاسعة والثلاثين) بجواز قول الكتَّاب : «الباب العشرون» أو نحوه على معنى الباب المتمم للعشرين ، وقد اعتمد قرار المجمع فى ذلك على ما نقله صاحب المخصص عن سيبويه والفراء ، يقول : هذا الجزء العشرون على معنى تمام العشرين ، فتحذف التمام وتقيم العشر مقامه ، وعلى هذا يرى أن الاستعمال المعروض على اللجنة : سنة ثمان وسبعين ونحوه يجرى مجرى ما سبق على تقدير مضاف محذوف ، وتقدير الكلام «سنة تمام ثمان وسبعين».

---

(١) الحجر : ٨٧ . (٢) آل عمران : ١٢٥ .

(٣) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٦٥).

وقد استأنس فى ذلك بما ورد عن المبرد من قوله : كراسة ست وثلاثين ، وهو يعنى كراسة بعينها لا مجموع كراسات ، وما ورد عن أبى حيان من قوله : سنة أربع وخمسين ، وهو يعنى السنة الرابعة والخمسين .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر فأقره ، وفيما يلى نصه : «ليس هناك ما يمنع من قول الكُتَّاب سنة ثمان وسبعين ، ونحو ذلك من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد» (١) .

قرار مجمع اللغة العربية فى حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف :

قدم الأستاذ/ شوقى أمين إلى لجنة الأصول بحثاً فى أحكام العدد بعنوان «حكم أبنية الكثرة فى تمييز العدد المضاف» قرر فيه أنه يشيع على الألسنة والأقلام إضافة أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة إلى أبنية جمع الكثرة فيقال : «ستة جبال ، وسبع عيون ، وأربع غرف» والمتعارف عليه من ضوابط النحاة أن أدنى العدد يميز بأدنى الجموع .

اقترح أ/ شوقى أن يقبل ما ساغ استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكاتبين فيما تجرى به الأقلام ، وقد استند فى اقتراحه بالجواز على أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة وما فوقه ، وقد صرح النحاة باستعارة جمع الكثرة للقلة ، وقد وردت أمثلة عديدة من القرآن والحديث (٢) والشعر وكلام العرب يضاف فيه أدنى العدد إلى بناء من أبنية الكثرة ، ومن النحاة من يعلل ذلك بأنه متضمن معنى الجمعية على الإطلاق ، أو أن الإضافة فيه على معنى (من) وأنها من إضافة البعض إلى الجنس .

بعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر ، وفيما يلى نصه : « يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة فى تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب لما صرح به النحاة من استعارة جمع

---

(١) انظر : مجموعة القرارات العلمية (١٦٧) .

(٢) فى القرآن قول الله ﴿ثلاثة قروء﴾ و ﴿ثمانى حجج﴾ و ﴿بعشر سور﴾ وفى الحديث : «ثم يصب على رأسه ثلاث غرف» البخارى .

الكثرة للقلة ، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير لما ورد من أمثلة فى القرآن والحديث والشعر وكلام العرب» [1] .

** الممنوع من الصرف وإعرابه :

الصَّرف هو التنوين . والأسماء والصفات الممنوعة من الصرف لا تمنع من الصرف وحْدَه ، بل تمنع منه وتجر بالفتحة ، إلا إذا أضيفت أو كان فيها «أل» فحينئذ تجر بالكسرة ، وإليك أنواع الممنوع من الصرف :

(أ) **صور العلم الممنوع من الصرف**: يمنع العلم من الصرف فى الصور الآتية:

١ـ إذا كان مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً مثل : فاطمة ، أو كان مذكراً وأنث بالتاء مثل : حمزة ، والثلاثى الساكن الوسط يصرف مثل «هند» ، أما المحرك الوسط فيمنع مثل «أمل» .

٢ـ إذا كان أعجميا ونقل إلى العربية مثل : «إسماعيل» ، والثلاثى الساكن الوسط يصرف «كنوح» .

٣ـ إذا كان على وزن الفعل مثل «أحمد ويزيد ويشكر» فإنها أحيانا تستعمل أفعالاً .

٤ـ إذا كان مختوماً بألف ونون مزيدتين مثل «سلمان ، وحمدان» .

٥ـ إذا كان مركباً تركيباً مزجيا مثل «حضرموت، وبعلبك ، ومعديكرب» .

٦ـ إذا كان على وزن «فُعَل» مثل : عُمَر ، ومُضر ، وزُحل ، وزُفَر» .

(ب) **صيغ الوصف الممنوع من الصرف** : يمنع الوصف من الصرف فيما يلى :

١ـ إذا كان على وزن «فعلان» مثل : «ريَّان» الذى مؤنثة «فَعْلى» .

٢ـ إذا كان على وزن «أفعل» مثل : «أبيض ، وأخضر ، وأعرج» .

٣ـ إذا كان معدولاً ، وله كلمة واحدة هى «أُخَر» جمع أخرى مؤنثة آخر .

(ج) **المختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة** : يمنع من الصرف مثل

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٦٨) .

«صحراء ، وخضراء ، وفضلى» .

(د) **صيغة منتهى الجموع** : وهى كل جمع بعد تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة مثل «مدارس ، وأحاديث ، ومساجد ، ومصابيح» .

(هـ) **صيغة فُعَال ومَفْعَل فى العدد** : تستخدم هذه الصيغة منكرة مذكرة وصفاً للعدد من واحد إلى عشرة تقول : «جاءوا أحادَ ومَوْحَدَ» أى واحداً واحداً . وهكذا إلى عشرة ، قال تعالى : ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾ (١) .

** إعراب الممنوع من الصرف :

يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً ، إلا إذا أضيف أو دخلت عليه «أل» فيجر بالكسرة ، تقول : «مكَّةُ فيها بيت الله الحرام» فمكة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتقول : «إن إسماعيلَ جدُّ العرب» فإسماعيل منصوب بالفتحة ممنوع من الصرف ، وقال الله تعالى : ﴿**وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا**﴾ (٢) فمدين : مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وقال تعالى : ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾ (٣) فأحسن مجرورة وعلامة الجر الفتحة . وقال تعالى : ﴿**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۞ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ**﴾ (٤) فأباريق مجرور وعلامة الجر الفتحة ، وفى إضافة الممنوع من الصرف يجر بالكسرة . قال تعالى : ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ**﴾ (٥) فأحكم مجرورة وعلامة الجر الكسرة لأنه مضاف ، مع أنه ممنوع من الصرف .

** النعت :

تعريف النعت : هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة فيه ، أو فيما يتعلق به ، والذى يدل على صفة فى المتبوع هو النعْت الحقيقى مثل : «حضر محمدٌ الشاعرُ أو الكاتبُ» والذى يدل على صفة فيما يتعلق بالمتبوع هو النعت السببى

(١) النساء : ٣ .
(٢) هود : ٨٤ .
(٣) النساء : ٨٦ .
(٤) الواقعة : ١٧ ، ١٨ .
(٥) التين : ٨ .

مثل «حضر محمدٌ الكريمُ أبوه» فالكريم لا يدل على صفة لمحمد ، بل لأبيه ، ومثله «نجح الطالب الذكى أخوه» .

وعلى هذا فالنعت ينقسم إلى : حقيقى ، وسببى .

والحقيقى : هو الذى يدل على صفة فى المتبوع نفسه ، ومن علامته أن يرفع الضمير المستتر مثل «جاءنى محمدٌ الفاضل» فالفاضل نعت لمحمد ، وفى الوقت نفسه فيه ضمير مستتر يعود على محمد . **أما السببى** : فهو الذى يدل على صفة فى اسم ظاهر بعده يتعلق بالمنعوت ، وعلامته أن يرفع الاسم الظاهر المشتمل على ضمير يعود على المنعوت مثل «جاءنى محمد الفاضل أبوه» فالفاضل لا يدل على صفة لمحمد ، بل لأبيه . وفى الوقت نفسه قد رفع اسما ظاهراً بعده هو أبوه ، وفى الأب ضمير يعود على المنعوت ، وعلى هذا يمكن تحويل النعت الحقيقى إلى سببى فى مثل «هذا بيت نظيف» فتقول : «هذا بيت نظيفةٌ غرفه» ، وتقول : «تلك حديقة مثمرة» ، ففى التحويل للسببى تقول : «تلك حديقة مثمرةٌ أشجارها» .

** حكم النعت من جهة المطابقة للمنعوت :

النعت سواء أكان حقيقياً أم سببياً يتبع منعوته فى الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، وفى التعريف والتنكير ، ويختص الحقيقى بأن يتبع منعوته فى الإفراد وفروعه ، وفى التذكير والتأنيث تقول : «جاءنى الرجل العاقل والرجلان العاقلان ، والفتاة العاقلة» أما السببى فيكون مفرداً دائماً ، ويكون كالاسم الذى بعده فى التذكير والتأنيث تقول : «جاءنى رجلٌ عاقلٌ أبوه ، ورجلان عاقلٌ أبَوَاهما، ورجالٌ عاقلٌ آباؤهم» ، كما تقول : «جاء علىٌّ العاقلة أمُّـه وجاءتنى فاطمة العاقلُ أبوها» .

** ما ينعت بـه :

النعت كالخبر يكون مفرداً مشتقاً مثل : «زارنى طالب فاضلٌ» ففاضل اسم فاعل وهو مشتق ، ويكون مؤولاً بالمشتق وهو الجامد الذى يفيد ما أفاده المشتق من الدلالة على حدث وصاحبه ، وذلك كاسم الإشارة مثل : «أعجبت بالطالب هذا» أى المشار إليه ، وذو بمعنى صاحب ، تقول: «جاءنا معلم ذو فصاحة» ، أى

صاحب فصاحة . والمنسوب مثل : «تولت الفتاةُ العربيةُ الرعاية الاجتماعية» ، أى المنسوبة للعرب ، والمصدر ويشترط فيه أن يكون مفرداً مذكراً مثل : «رأيت فى المحكمة قاضياً عدلاً» ، أى : عادلاً . وصح النعت بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير مضاف ، أى : صاحب عدل ، أو على المبالغة بجعل الذات نفس المعنى فيجعل القاضى فى المثال نفس العدل .

ويكون النعت جملة ويشترط فيها أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت ، وأن تكون الجملة خبرية ، كما يشترط فى المنعوت أن يكون نكرة مثل : «رأيت طالبا يؤدى واجبه» ، وإذا جاءت جملة النعت طلبية لا خبرية فإنها تقدر معمولة لقول محذوف ، والقول هو النعت مثل : «أكلت فاكهةً هل ذقت السكر؟» أى : أكلت فاكهةً مقولاً فيها: هل ذقت السكر؟

**** تعدد النعت :**

إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها للمنعوت مثل : «حضر الطالبُ الرياضىُّ الاجتماعى المهذَّب» وإن اتضح بدونها جاز فى النعوت الإتباع والقطع ، وإن اتضح ببعضها دون البعض، وجب فيما يتعين به الإتباع وجاز فى الباقى القطع والإتباع مثل: «جاءنى رجل عاقلٌ مهذب كريم» ، أما إذا تعدد المنعوت مع النعت وكان العامل واحداً فإن اتفق النعت وجب تثنيته وجمعه حسب المنعوت مثل : «كافأت الطالبين المهذَّبَيْن ، والرجالَ المهذَّبين» ، وإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو مثل «كافأت الطالبين المهذبَ والكريمَ ، وأكرمت الرجالَ الفقيه والشاعرَ والكاتبَ والخطيبَ» ، فإن تعدد النعت والمنعوت لعاملين ، فإن اتحد العاملان فى المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت مثل : «جاء الصديق وحضر الضيف المعلمان» فجاء وحضر بمعنى واحد وعملهما واحد . وإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل وجب قطع النعت وامتنع الإتباع ـ وقطع النعت كما سيأتى أن ترفعه على إضمار مبتدأ أو تنصبه على إضمار فعل ـ فمثال اختلاف العاملين فى المعنى والعمل قولك : «حضر محمدٌ ، ورأيت علياً المهندسان أو المهندسين» والاختلاف فى المعنى فقط قولك : «حضر محمدٌ ، وسافر علىٌّ المجتهدان أو المجتهدين (بالقطع) ومثال اختلافهما فى العمل فقط قولك : «رأيت محمداً ونظرت إلى علىّ الصديقان أو الصديقين» .

** قطـــع النعــــت :

وحقيقته أن تجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف كما قدمنا مثل : «أعجبت بمحمدٍ الكريمُ أو الكريمَ» فالتقدير على الرفع هو الكريمُ ، وعلى النصب أعنى الكريمَ ـ ويجب حذف العامل في النعت المقطوع إذا كان للمدح أو للذم أو للترحم ، تقول : «الحمد لله الحميد» ، وقوله تعالى : ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (١) بالذم فى حمالة . وتقول : «اللهم الطف بعبدكَ المريض» بالرفع أو النصب . أما إذا كان النعت للتوضيح أو للتخصيص فيجوز إظهار العامل وحذفه فى النعت المقطوع ، تقول : «تحدثت مع خالد التاجر» ، وتقول : تحدثت مع على هو التاجر أو أعنى» .

** حذف ما يعلم من نعت ومنعوت :

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن دَلَّ عليه دليلٌ ، قال تعالى : ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ (٢) أى : حُـورٌ ، وقـال : ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ (٣) أى : دروعاً ، وقال : ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (٤) أى : الملةَ ، كما يجوز حذف النعت بقلة إن دلَّ عليه دليل ، قال تعالى : ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (٥) أى : صالحة بدليل أنه قرئ (سفينة صالحة)وغصباً مفعول له ، أو مصدر فى موضع الحال ، أو مصدر أخذ من معناه (٦) .

** التوكيـــد :

التوكيد قسمان : توكيد لفظى ، وتوكيد معنوى ، فاللفظى : هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به ، ويكون فى الاسم ، قال تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (٧) ، وفى الفعل مثل : «نجح نجح محمد» ، وفى الحرف مثل «لا ، لا تهمل درسك» ، وفى الجملة مثل «لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا حول ولا قوة إلا

(١) المسد : ٤ .
(٢) ص : ٥٢ .
(٣) سبأ : ١١ .
(٤) البينة : ٥ .
(٥) الكهف : ٧٩ .
(٦) العكبرى (١٠٧/٢) .
(٧) الفجر : ٢١ .

بالله» ، وقوله تعـالى : ﴿ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ﴾ [1] ، وعند توكيد الضمير المتصل بضمير متصل مثله فلابد من إعادة ما اتصل بالمؤكد مثل : «عجبت منك منك ، وأعجبت بك بك ، وسمعت سمعت كلامك» ، كما يؤكد المتصل بمنفصل تقول: «نجحتَ أنتَ ، وكافأتُك أنتَ، وأعجبتُ بك أنتَ» ، كما يؤكد المنفصل بمنفصل تقول : «أنتَ أنتَ ناجحٌ ، وإيَّـاكَ إيَّاكَ الغرورَ» . أما التوكيد المعنوى فهو : تابع يقرر أمر المتبوع فى ذهن السامع ، ويرفع عنه توهم أى احتمال غير مراد ، وألفاظه «النفس ، والعين ، وكل ، وجميع ، وعامة ، وكلا ، وكلتا» ويشترط فى التوكيد بالنفس والعين اشتمالهما على ضمير يطابق المؤكد فى الإفراد والتثنية والجمع ، وفى التذكير والتأنيث تقول : «حضر المعلمُ نفسُه ، وكافأت الفتاةَ نَفْسَها» . وكل وجميع وعامة يؤكد بهن الجمع مطلقاً ، والمفرد إذا كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه مثل : «حفظت الديوان كلَّه . وحضر الطلاب كلهم أو جمعهم أو عامتهم» . «وكلا ، وكلتا» يؤكد بهما المثنى بشرط اشتمالهما على ضمير يطابق المؤكد مثل : «حضر الطالبان كلاهما. ورأيت الطَّالبتين كلْتيهما» وتعربان حينئذ إعراب المثنى كما أسلفنا .

وعند تقوية التوكيد يؤتى «بأجمع» بعد «كله» تقول : «خرج المعهدُ كلُّه أجمع لأداء الصلاة» . وبجمعاء بعد كلها تقول : «خرجت الكلية كلُّها جمعاءُ» ، وبأجمعين بعد كلهم مثل : «نجح الطلاب كلُّهم أجمعون» ، وبجُمَع بعد كلهن مثل : «نجحت الطالبات كلُّهن جُمع» ،كما يجوز التوكيد بأجمع وجمعاء ، وأجمعين ، وجُمع غير مسبوقة بكل وفروعها ، تقول : «جاء الجيش أجمع» .

** توكيد النكرة :

لا يجوز توكيدها عند البصريين ، وأما الكوفيون فيجيزون توكيدها إن أفادت بشرط أن تكون محدودة مثل : «يوم ، وليلة ، وشهر ، وسنة» ، وأن يكون التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول مثل : «كل ، وجميع» ، أما بالنفس والعين فلا يجوز، كما لا يجوز إذا لم تفد بأن لم تكن محدودة مثل : «وقت ، وزمن ، وحين» .

(١) النبأ : ٤ ، ٥ .

توكيد الضمير المتصل توكيداً معنوياً : يجب توكيد الضمير المتصل المرفوع بالضمير المنفصل قبل النفس أو العين مثل : «قوموا أنتم أنفُسكم» ، أما بغير النفس والعين فلا يلزم الضمير المنفصل تقول : «قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم» ،كما لا يلزم الضمير المنفصل بعد المتصل إذا كان الضمير المؤكد غير مرفوع بأن كان منصوباً أو مجروراً ، سواء كان التوكيد المعنوى بالنفس والعين أم بغيرهما تقول: «كافأتكُم أنفسَكم أو كلَّكُم ، وأعجبت بكم أنفسِكم أو كلِّكم» ، كما تقول : «أعجبت بكم أنتم أنفسِكم أو كلِّكم» .

رأى مجمع اللغة العربية فى جواز المطابقة فى توكيد المثنى بالنفس والعين :

قدم الأستاذ شوقى أمين مذكرة فى الموضوع إلى لجنة الأصول ذكر فيها أن كتب النحو التعليمى تفرض على طلابها أن التوكيد بالنفس والعين يكون جمعا على وزن أفعل إذا كان المؤكد مثنى ، فيقال : «جاء الرجلان أنفسهما ، وقرأت الكتابين أعينهما» وسكتت هذه الكتب عن جواز المطابقة .

ويرى الأستاذ شوقى أن المطابقة كانت محل خلاف بين النحاة ، غير أنه يذكر من أقوال أئمتهم ما يجيز المطابقة دون حرج ، فمن المجوزين «الرضى» نقلاً عن «ابن كيسان» و «ابن إياز وأبو حيان» ،كما أنه يستأنس بما لاحظه على أساليب الكتاب المعاصرين من أنهم لم يلتزموا بهذا الحكم ، وأن أقلامهم قد جرت بالمطابقة مع اختلاف مناحى الكتابة .

وينهى مذكرته باقتراح إجازة المطابقة رفعا للحرج عن الكتّاب ، وتقريباً للقواعد على طلابها فى مراحل التعليم المختلفة . وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار المعروض . عرض قرار اللجنة على المجلس فى (د/٤٦ ج/٤٤) واقترح الأستاذ عبد السلام هارون حذفه ؛ لأن المطابقة فى النحو جائزة وليست من صنيع المجمع ، والحكم بجواز المطابقة يوحى بأن هناك منعاً .

ورد الأستاذ محمد شوقى بأن اللجنة كانت تريد سندا ممن يقول بالمطابقة . ووجدت أقدم من قال بها ابن كيسان ، فأرادت أن تقول للقائمين على وضع كتب التعليم : لا تحرموا الدارسين من الإباحة مستندة إلى هذا الرأى . فوافق المجلس على بقاء قرار اللجنة ، وحين عرض على المؤتمر وافق عليه ، وفيما يلى

نصه : «يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على أفْعُل فى توكيد المثنى بالنفس والعين ، فيقال : جاء الرجلان نفْسِهما ونفساهما وأنفسهما» (١) .

** العطـف :

العطف قسمان : عطف البيان ، وعطف النسق ، فعطف البيان هو : التابع، الجامد ، المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ، وعدم استقلاله ، تقول : «نجح عليٌّ أخوك» فأخوك عطف بيان موضح لعليّ ، ويوافق متبوعه فى أوجه الإعراب ، وفى الإفـراد والتثنية والجمع ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، قال تعالى : ﴿ يُوقَدُ من شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ (٢) فزيتونة عطف بيان لشجرة (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾ (٤) فصديد عطف بيان لماء ، وقد وافق العطف متبوعه فى التنكير والإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد .

** ما يصلح من عطف البيان للبدلية وما لا يصلح :

كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلاً ، إلا فى مسألتين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان ولا يصلحان للبدلية وهما :

الأولى : أن يكون التابع مفردا معرفة منصوباً ، والمتبوع منادى مبنيا على الضم مثل : «يا صديقُ عليّاً» فيتعين أن يكون ـ عليّاً ـ عطف بيان ، وتمتنع البدلية لأن البدل على نية تكرار العامل ، ولو كررت العامـل فقلـت «يا عليا» لا يجوز لأنه منصـوب ، و«يـا» تقتضى البناء ؛ لأنه مفـرد يبنـى فى النـداء ، ولا ينصب لأنه ليس مضافاً .

الثانية : أن يكون التابع خالياً من ـ أل ـ والمتبوع بأل ـ وقد أضيف إليه صفة «بأل» مثل : «أنا المكرم الضيف محمد» فيتعين أن يكون «محمد» عطف بيان ، ولا يجوز البدل لعدم صحة تكرار العاملً ، فلا يجوز «أنا المكرم محمد» لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه «أل» ، أو ما أضـيف إلى ما فيه أل .

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٤٨) .
(٢) النور : ٣٥ .
(٣) العكبرى (١٥٦/٢) أعربها : بدلا .
(٤) إبراهيم : ١٦ .

** عطف النسق :

أما عطف النسق : فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وهى تسعة : «الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وبل ، وأو ، ولا ، ولكن» وتنقسم هذه الحروف إلى قسمين :

١ـ ما يقتضى التشريك المطلق فى اللفظ والمعنى ، أى : فى الإعراب والحكم وهى ستة «الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو» وتكون أم ، وأو للتشريك المطلق فى غير إفادتهما الإضراب ، وإلا كانتا للتشريك فى اللفظ فقط .

٢ـ ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط ، أى الإعراب فقط دون الحكم ، وهى ثلاثة : «بل ، ولا ، ولكن» .

** معانى حروف العطف :

الواو : وهى لمطلق الجمع بين المتعاطفين ، فلا تفيد الترتيب ، يعطف بها السابق ، واللاحق ، والمصاحب ، قال تعالى : ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ**﴾(١) ، وقال : ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ**﴾ (٢) ، وقال : ﴿**فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ**﴾ (٣) وبهذه الآيات نرى أنها لا تفيد الترتيب كما يرى الكوفيون ، كما أنها تختص بعطف اسم على اسم لا يكتفى الكلام به أى بالمعطوف عليه ، وذلك إذا كان الحكم لا يقوم إلا بمتعدد مثل : «تشارك محمد وعلى» .

الفاء ، وثم : يفيدان الترتيب إلا أن الفاء للتعقيب ، وثم للتراخى ، أى المهلة والانفصال ، مثل : «حضر المعلم فالطالب» إذا كان حضور الطالب بعد المعلم مباشرة ، قال تعالى : ﴿**أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ**﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ**﴾ (٥) وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة لخلوه من العائد مثل : «الذين يجتهدون فيفرح المعلم ، إخوتك» .

---

(١) الحديد : ٢٦ .
(٢) الشورى : ٣ .
(٣) العنكبوت : ١٥ .
(٤) عبس : ٢١ .
(٥) فاطر : ١١ .

حتَّى : ومعناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية فى الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، وشروط العطف بها ثلاثة :

١ـ أن يكون المعطوف اسما لا فعلا ولا جملة .

٢ـ أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً من المعطوف عليه ، أو شبيها بالبعض.

٣ـ أن يكون المعطوف غاية ، فى زيادة حسية ، أو فى نقص حسي ، مثل : «قرأت الكتابَ حتى الصفحةَ الأخيرة» ومثل : «مات الناس حتَّى الأنبياءُ» وتقول: «حبس البخيلُ مالَـه حتى الدِّرهمَ» .

أَمْ : وهى قسمان : متصلة ، ومنقطعة ، فالمتصلة (وهى العاطفة) هى المسبوقة بهمزة التسوية ، أو بهمزة استفهام يطلب بها ، وبأم التعيين ، وعلامة المسبوقة بهمزة التسوية أن تقع بين جملتين قبلهما معا همزة التسوية ، وكلتا الجملتين مؤولة بمصدر ، فهما جملتان فى تأويل مفردين مثل : «السؤال مذلة سواء أكان المسئول قريباً أم كان بعيداً» . إذ التقدير : سواء كونه قريباً وكونه بعيداً ، وأم هنا بمعنى الواو . والمسبوقة بهمزة التعيين مثل : «أخوك مسافر أم أبوك» ، أى : أيهما مسافر . والمنقطعة : هى التى لم تسبق بهمزة التسوية ، أو همزة التعيين ، وتفيد الإضراب مثل «بَلْ» ، وسميت منقطعة ؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وليست عاطفة بل حرف ابتداء ، قال تعالى : ﴿ **تَنزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾ (١) .

أو : ولها معان كثيرة ، منها : التخيير ، مثل : «ادخل كلية الطب أو التربية» ، والإباحة مثل : «جالس محمداً أو خالداً» ، والتقسيم مثل : «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ، والشك : مثل : «حضر علي **أو** محمد» إذا كنت شاكا فى الحاضر منهما ، أما إذا كنت تعلم الحاضر فتكون للإبهام إذا أردت الإبهام على السامع والإضراب ، كقوله :

*** كانوا ثمانين أو زادُوا ثمانيةً ***

أى : بل زادوا ثمانية .

---

(١) السجدة : ٢ ، ٣ .

وقد تستعمل «أو» أيضاً بمعنى الواو عند أمن اللبس ، مثل قول الشاعر :

جَـاءَ الخِلافَةَ أَو كَـانَتْ لَـهُ قَـدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّـهُ مُوسَى عَلَى قَـدَرِ

أى : وكانت له قدراً ، «فأو» بمعنى الواو .

لكـنْ : وهى تفيد تقرير الحكم لما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها بشرط أن تقع بعد نفى أو نهى ، مثل : «لا تضرب الضعيف لكن القوى» فقد أثبتت نقيض النهى لما بعدها ، وأفادت تقريره لما قبلها ، فهى عاطفة .

لاَ : تفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه بشرط أن يكون الكلام قبلها مثبتاً لا منفياً ، فلا يعطف بها بعد النفى كما لا يعطف بلكن بعد الإثبات ، تقول : «ينجح المجتهدُ لا المهملُ» .

بَـلْ : وتكون عاطفة بشرط دخولها على مفرد ، وتفيد الإضراب إن وقعت بعد كلام مثبت أو أمر . مثل : «ساعد المحتاج بل الضعيف» ، وإن وقعت بعد نفى أو نهى كانت مثل «لكن» «لا تصاحب الجاهل بل العالم» .

** الحـذف فى العطـف :

تختص الواو والفاء بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، قال تعالى : ﴿ **فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾ [1] أى : فأفطر فعليه عدة وتقول : «أنقذت الغريق وما كان بين الموت إلا ثـوان» أى : وما كان بين الموت وبينه ، ويجوز أيضاً حذف المعطوف عليه بهما للدلالة عليه ، كقولك : «وبك وأهلا وسهلا» لمن قال لك : مرحباً .

** البـدل :

تعريفـه: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، والمقصود بالواسطة حرف العطف ، مثل قولك : «عدلَ الخليفةُ عمر» فعمر بدل من الخليفة ، وهو المقصود بالحكم .

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

* **أقسام البدل** : أقسامه أربعة :

الأول : بدل كل من كل ، ويسمى البدل المطابق ، وهو بدل الشيء من شيء مُسَاوٍ له في المعنى ،كقول الله تعالى : ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** ﴾ فصراط بدل كل من الصراط ، ومثل ذلك : «حضر المعلم محمد» .

الثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، تقول : «قرأت الكتاب نصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه» فنصب ، وثلث ، وربع بدل بعض من كل .

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه تقول : «أعجبنى الشيخ علمه ، وأعجبتنى الطالبة أخلاقها أو فهمها» .

ويشترط فى بدل البعض والاشتمال : أن يشتمل كل منهما على ضمير يربطه بالمبدل منه ملفوظ كالأمثلة السابقة ، أو مقدر كقول الله : ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ** ﴾ [(١)] أى : فيه .

الرابع : البدل المباين للمبدل منه ، وهو على وجوه :

١ـ بدل الإضراب : وضابطه أن يكون المبدل منه والبدل مقصودين قصداً صحيحاً مثل : «أكلتُ خبزاً لحماً» فقد قصدت الإخبار بأنك أكلت خبزاً ، ثم بدا لك أن تخبر بأنك أكلت لحما أيضاً .

٢ـ بدل الغلط : وهو أن يقصد المتكلم البدل لكن غلط فذكر المبدل منه مثل: «نجح سبعة من الطلاب تسعة» فقد سبق اللسان من تسعة إلى سبعة .

٣ـ بدل النسيان : وهو أن يقصد المتكلم المبدل منه نسياناً ، ثم يظهر له فساد هذا القصد فيذكر البدل مثل : «صليت العصر الظهر» إذا كنت قد قصدت أن الذى صليته العصر ، ثم تبين لك الحقيقة وأنك صليت الظهر ، فالظهر بدل نسيان من العصر .

---

(١) البروج : ٤ ، ٥ .

**** إبدال الظاهر من الضمير :**

الأمثلة المتقدمة فيها إبدال الظاهر من الظاهر ، ويجوز أن يبدل الظاهر من ضمير الغائب بدون شرط ، تقول : «زرهُ محمداً» فمحمدا بدل من الهاء ، وتقول : «انتظرت الطلاب الخمسة فأقبلوا أربعة منهم» . أما فى إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم أو المخاطب) فيشترط أن يكون البدل بدل كل من كل مفيداً للإحاطة والشمول ، أو بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال تقول: «نجحتم ثلاثتكم» فثلاثتكم بدل كل مفيدة للشمول والإحاطة ، وتقول : «عالجنى الطبيب أسنانى» فأسنانى بدل من ضمير المتكلم «الياء» ، وهو بدل بعض ، وتقول: «أعجبتنى حديثك» فحديث بدل اشتمال من التاء .

**** البدل من المضمن الاستفهام :**

إذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام أعيدت الهمزة مع البدل تقول : «من عندك؟ أخالدٌ أم محمد؟ وكم كتبك؟ أثلاثون أم ثمانون؟» فإن صرح مع المبدل منه بأداة الاستفهام فلا يلى البدل الهمزة ، تقول : «هل جاءك زائر؟ خالد أو محمدٌ؟» .

**** إبدال الفعل من الفعل والجملة من الجملة :**

كما يبدل الاسم من الاسم فإنه يبدل الفعل من الفعل ، قال تعالى : ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ**﴾ (١) فيضاعف بدل اشتمال من يلق (٢) وقد تبدل الجملة من الجملة ،كقوله تعالى : ﴿**أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾ (٣) فالمقصود أمدكم بأنعام .

---

(١) الفرقان : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) العكبرى (٢ / ١٦٥) .

(٣) الشعراء : ١٣٢ ـ ١٣٤ .

الباب الثالث

أساليب نحوية وأحكامها الإعرابية

**** الاستثناء :**

الاستثناء عند النحاة : هو الإخراج «بإلا» أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل . وأدواته هي : «إلا ، وغير ، وسوى ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وغيرها» ويتكون الأسلوب من مستثنى منه ، وأداة استثناء ، ومستثنى .

إلا : وهي أم الباب ، وإذا كانت الجملة قبلها تامة موجبة ، أي ذكر المستثنى منه ولا نَفْي فيه ، وجب نصب المستثنى مثل : «قرأتُ الكتابَ إلا صفحتين» مستثنى منصوب بالياء ، وإذا كانت الجملة تامة منفية جاز نصبُ المستثنى كما جاز إعرابه بدلاً من المستثنى منه مثل : «ما حضر الطلابُ إلا عليًّا ، وإلا عليٌّ» بالنصب مستثنى وبالرفع بدل ، وإذا كانت الجملة غير تامة ومنفية لم تعد «إلا» أداة استثناء ، بل أصبحت أداة قصر ، ويعرب ما بعدها مكملاً للجملة قبله ، وكأن «إلا» ليست موجودة تماماً مثل : «ما جاء إلا محمدٌ» فمحمد فاعل ، و«ما رأيتُ إلا محمداً» فهو مفعول به ، ويسمى الاستثناء مفرغاً .

وإذا كان الاستثناء منقطعاً ، وهو الذى لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى ، وكان الكلام تامًّا منفياً ، وجب النصب عند الجمهور مثل : «ما حضر القومُ إلا حماراً» ولا يجوز الإتباع إلا عند بنى تميم فى التام المنفى.

غير ، وسوى : «غير» تعرب إعراب الاسم التالى «لإلا» فى أسلوب الاستثناء وما بعدها مجرور بالإضافة دائماً مثل : «جاء الطلابُ غيرَ طالب ، وما جاء الطلابُ غيرَ وغيرُ طالبٍ» ، قال تعالى : ﴿**لا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى الضَّرَرِ**﴾ (١) قرئ برفع «غير» على الاستثناء أو البدل ، مثل قوله : ﴿**مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ**﴾ (٢) وقرئ (قليلاً) ، وتقول : «ما حضرَ غيرُ طالب» فتقع فاعلاً ،

(١) النساء : ٩٥ .

(٢) النساء : ٦٦ .

و«ما رأيتُ غيرَ طالبٍ» فتقع مفعولا به ، ومثل ذلك فيما سبق «سوى» إلا أن الحركات لا تظهر عليها ، بل تصبح مقدرة .

والأصل في «غير» أن تعرب صفة بعد النكرة ، قال تعالى : ﴿ **نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾ (١) فغير صفة للنكرة «صالحاً» ولمعرفة قريبة منها ، قال تعالى : ﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ** ﴾ (٢) فغير صفة فى وجه من وجوه الإعراب ، وقيل : بدل من «الذين» أو من الهاء والميم فى عليهم (٣) .

ما خلا ـ ما عدا ـ ما حاشا : ينصب المستثنى بعد هذه الأدوات على أنها أفعال «وما» مصدرية وخلا وعدا وحاشا فعل ماضى صلة «ما» والفاعل ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم ، والمستثنى منصوب مفعول به فى مثل : «حضر القومُ ما خلا محمداً ، ما عدا محمداً ، ما حاشا محمداً» ، فإن لم تسبقها «ما» جاز الجر والنصب للمستثنى على أنها حرفِ جر فما بعدها مجرور، وجاز النصب على أنها فعل ماض مثل : «حضر الطلابُ خلا عليّاً وعليٍّ ، وعدا عليّاً وعليٍّ ، وحاشا عليّاً وعليٍّ» .

ويرى صاحب «تجديد النحو» النصب دائماً للمستثنى سواء تقدمت «ما» أم لا .

** المستثنى بليس ولا يكون :

قد يستعملان للاستثناء مثل : «نجح الطلابُ ليس المهملَ أو لا يكون المهملَ» وحكم المستثنى بهما وجوب النصب على اعتبار أنه خبرهما ، أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره «هو» ، والشرط فى استعمال «لا يكون» للاستثناء أن تكون بلفظ المضارع المنفى بلا دون غيرها من أدوات النفى .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى الاستثناء :**

أشار د/ شوقى ضيف فى مذكرته التى قدمها إلى لجنة الأصول فى هذا الموضوع إلى أن لجنة وزارة المعارف رأت أن يعرض هذا الباب بأمثلته على الناشئة

(١) فاطر : ٣٧ . (٢) الفاتحة : ٧ .
(٣) العكبرى فى إعراب القرآن (١ / ٨) .

في باب الأساليب لأنه من الأبواب التى تعب النحاة كثيراً فى إعراب أدواتها وأمثلتها وتخريجها على قواعدهم .

وجاء قرار المجمع فى هذا الموضوع على النحو التالى : «فى حالة الاستثناء التام ـ وهو ما ذكر فيه المستثنى بإلا ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وماعدا ، وماخلا ، وما حاشا ـ تكملة للمستثنى منه منصوبة دائماً ، وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى، كان هذان اللفظان منصوبين ، وجُرّ ما بعدهما للإضافة، وأما الاستثناء المفرغ فهو في الحقيقة قصر لا استثناء تتبع القواعد العامة فى تحليله وإعرابه» .

وقد أبدى د/ شوقى على قرار المجمع الملاحظات الآتية :

أولاً : رأى المجمع الاقتصار فى حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى ، وفى رأيه أنه ينبغى أن تعرض على الناشئة حالة البدلية ؛ لأنها جاءت فى القرآن الكريم نحو : ﴿ **مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ** ﴾ (١) .

ثانياً : رأى المجمع الاستغناء عن الإعراب القديم لما خلا وما عدا وما حاشا ، وهو يوافق المجمع على ذلك ، ويرى أيضاً الاقتصار على صورة النصب حين يكون الاستثناء بخلا وعدا وحاشا .

ثالثاً : رأى المجمع أن «غير وسوى» من أدوات الاستثناء ويأتيان منصوبين ، وما بعدهما مجرور بالإضافة . وقد رجح د/شوقى ما رآه أبو على الفارسى من أنهما منصوبان على الحالية ، وبذلك يخرجان من باب الاستثناء .

رابعاً : رأى المجمع أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر ، وقد أيد هذا القرار، ورأى أن يقال للناشئة : إن «إلاّ» قد تخرج عن معناها فلا تفيد الاستثناء ، وإنما تفيد الحصر مع «ما» و «لا» النافيتين مثل : ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ** ﴾ (٢) ويعرب ما بعدها بحسب حاجة ما قبله إليه .

وقد جاء قرار اتحاد المجامع فى هذا الموضوع على النحو الآتى : «يدرس أسلوب الاستثناء فى باب الأساليب ، ويقتصر فى أحكامه على النصب إذا كان الاستثناء تاماً بجميع الأدوات ، وفى «غير وسوى» ينصبان ويجر ما بعدهما بالإضافة ،

---

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) آل عمران : ١٤٤ .

والمفرغ بحسب موقعه فى الجملة» . وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى الذى عرض على المجلس ثم المؤتمر فوافقا عليه وهو :

أولاً : المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه نحو : «نجح الطلابُ إلا طالباً ، وما نجح الطلابُ إلا طالباً» .

ثانياً : فى حالة الاستثناء «بخلا وعدا وحاشا» يكون المستثنى منصوباً دائماً على اعتبار أن هذه كلها أدوات استثناء مثل «إلاَّ» .

ثالثاً : إذا كانت أداة الاستثناء (غير أو سوى) كانت الأداة منصوبة ومضافة وما بعدها مضاف إليه مثل : «ما جاء أحدٌ غيرَ عليٍّ» .

أما نحو : «ما قام إلا محمدٌ ، وما قام غيرُ زيد» فهو قصر (١) .

** الشـــرط :

يتكون من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط ، وأدوات الشرط منها حرفان وهما : «إنْ ، وإذ ما» والباقى أسماء ، منها الظرف وهى «متى وأيَّان ، وأنَّى وأين وحيثما وكيفما» ، وغير الظرف «مَنْ ، وما ، ومهما ، وأىّ» وبعد هذه الأدوات تأتى جملتان ؛ الأولى جملة الشرط ، والثانية جملة الجواب أو الجزاء والثانية تترتب على الأولى ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ **إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم** ﴾(٣) ، وقال : ﴿ **وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ** ﴾(٤) فتصبْ : فعل الشرط وعلامة جزمه السكون، وكذلك «ينتهوا ، وتعودوا» وعلامة الجزم فيهما حذف النون . وقد تقترن «إن» بلا النافية فيظن من لا معرفة له أنها استثنائية عندما يراها تكتب «إلاَّ» ، كقوله تعالى : ﴿ **إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ** ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ **إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ** ﴾ (٦) ، وقال : ﴿ **وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ (٧) . فإلا هى «إن» الشرطية ولا النافية. «وإذ ما» كقولك : «إذْ ما تصنعْ أَصْنَعْ» «فإذْ ما» حرف شرط جازم، وتصنع : فعل الشرط،

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٩٣) .
(٢) الروم : ٣٦ .
(٣) الأنفال : ٣٨ .
(٤) الأنفال : ١٩ .
(٥) التوبة : ٤٠ .
(٦) التوبة : ٣٩ .
(٧) هود : ٤٧ .

وأصنع جواب الشرط ، و«مَـنْ» كقـولـه تعـالى : ﴿ **مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** ﴾[1] فمن اسم شرط جازم يجزم فعلين ، و«يعملْ» فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ، و«يـجـزْ» جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، و «ما» كقوله تعالى : ﴿ **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ** ﴾[2] «فتفعلوا» فعل الشرط وعلامة جزمه حذف حرف النون ، و«يعلم» جواب الشرط وعلامة جـزمه السكـون .

و«مهما» كقوله تعالى : ﴿ **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾[3] «فتأت» فعل الشرط مجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة ، وجملة الجواب ﴿ **فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ ، و«أيّ» كقوله تعالى : ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ** ﴾[4] «فأيّـاما» أداة شرط وما زائدة للتوكيد ، وقيل : شرطية كـررت لما اخـتلف اللفظان ، و«تدعـوا» فـعل الشـرط ، وجـملة «فله الأسـمـاء الحسنى» جواب الشرط ، و«متى» كقولك : «متى تذاكره أذاكره» وكذلك الباقي.

*** أنواع الشرط والجواب ، إن كانا فعلين :**

إن كان الشرط والجزاء فعلين فإنهما يأتيان على أربعة أوجه :

١ـ أن يكون الفـعـلان مـاضـيين ، قـال تعـالى : ﴿ **إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ** ﴾[5] .

٢ـ أن يكونا مضارعين ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ** ﴾[6] فـفـعل الشـرط «تبـدوا» وعـلامـة جـزمـه حـذف النون ، ويحاسب: جواب الشرط .

٣ـ أن يكون الشرط ماضياً ، والجواب مضارعاً ، قال تعالى : ﴿ **مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ** ﴾[7] ففعل الشرط «كان» والجواب «نُـوَفِّ» .

٤ـ أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، قال ﷺ : «مَنْ يَـقُـمْ ليلة القدر غُفر له ما تَـقَـدَّم من ذَنْـبه وما تأخر» .

(١) النساء : ١٢٣ .
(٢) البقرة : ١٩٧ .
(٣) الأعراف : ١٣٢ .
(٤) الإسراء : ١١٠ .
(٥) الإسراء : ٧ .
(٦) البقرة : ٢٨٤ .
(٧) هود : ١٥ .

ويجوز رفع جواب الشرط وجزمه ، والجزم أحسن إذا كان فعل الشرط ماضياً مثل : «إن قام محمدٌ يقوم عليٌّ أو يَـقُمْ عليٌّ» والرفع لأن الأداة لما لم تعمل فى فعل الشرط ضعفت فى الجواب ، ويضعف الرفع فى الجواب إذا كانا مضارعين .

وجوب ربط جملة جواب الشرط بالفاء وإذا الفجائية :

يجب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان فعلاً جامداً ، أو مضارعاً مقترناً بالسين أو سوف أو قد أو بحرف نفى ، أو طلبيًا ، أو إذا كان جملة اسمية ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي** ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ **إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي** ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ **إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ** ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ** ﴾ (٤) ، وقوله: ﴿ **وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ** ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ **فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ** ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ **إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ** ﴾ (٧) فجواب الشرط فى الآيات اقترن بالفاء للأسباب التى سبق ذكرها .

ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقام الفاء فى الربط إذا كان الجواب جملة اسمية ، كقول الله : ﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ (٨) .

العطف على الشرط أو الجواب بالفاء أو الواو :

إن جاء بعد فعل الشرط مضارع معطوف بالفاء أو الواو بأن توسط بين الشرط والجواب جاز فيه النصب والجزم ، والنصب على أن الواو للمعية ، والفاء للسببية مثل : «إن تذاكر فتنـجح أكافئْـك» فالنصب والجـزم فى «تنجح» ، وإن جاء المضارع بعد جواب الشرط جاز فيه النصب والجزم والرفع على الاستئناف ، والأوجه الثلاثة جاءت فى القـراءات فى قول الله : ﴿ **وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ** ﴾ (٩) يقرآن بالرفع على الاستئناف ، أى فهو يغفر ، وبالجزم عطفاً على جواب الشـرط ، وبالنصب عطفاً بأن مضمرة بعد فاء السببية .

---

(١) آل عمران : ٣١ .
(٢) الكهف : ٣٩ ، ٤٠ .
(٣) يوسف : ٧٧ .
(٤) التوبة : ٢٨ .
(٥) آل عمران : ١١٥ .
(٦) يونس : ٧٢ .
(٧) المائدة : ١١٨ .
(٨) الروم : ٣٦ .
(٩) البقرة : ٢٨٤ .

** المضارع في جواب الطلب :

يجزم المضارع جوازاً إذا وقع جواباً لفعل أمر مثل «ترَيَّثْ تَنَـلْ ما تُـرِيدُ» ويجوز: تَنالُ ، وكذلك إذا وقع جواباً لنهى مترتب عليه مثل : «لا تذهبْ إليهم يتعبوك ويتعبونك» ، وفى جواب الدعاء : «ربِّ وفقني أطعْكَ» ، وفى الاستفهام : «أين بيتُك أَزُرْكَ» ، وفى التمنى : «ليْـتَ لى مالاً أنفقْه على المساكين» فأطعْ ، وأَزُرْ ، وأنفق ، يجوز فيها الجزم ويجوز الرفع ، ولا يجوز الجزم فى جواب النهى إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير «إن» الشرطية مع «لا» .

** إعــراب أســمــاء الشــرط :

تعرب أسماء الشرط حسب موقعهـا فى الجمـلة ، فهى مبتـدأ فى مثل «مَنْ يقُمْ أقمْ معه» . «فمن» اسم شرط مبتدأ ، وهل خبره فعل الشرط وَحْدَه لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ؛ أو الخبر فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح ، أو مجموعهما ؛ والصحيح الأول كما ذكره ابن هشام فى المغنى . وتعرب مفعولاً به فى قول الله: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ**﴾ (١) وظرف زمان فى مثل : «أيَّان تذاكره أذاكره» ، ومكان فى مثل : «أين تَذْهبْ أذهبْ» ، ومفعولاً مطلقاً فى مثل: «أىَّ قراءَة تقرأ أقرأْ» .

رأي لصاحب «تجديد النحو» :

يرى المؤلف أن إعراب أسماء الشرط لا يفيد شيئاً فى صحة نطقها ، فضلاً عما فيه من صعوبة ، فالنحاة يعربون «مَنْ» فى مثل : «مَنْ يزرنى أكرمْه» مبتـدأ و«ما» يختلف إعـرابها باختـلاف مواقعـها ، فهى مفعـول به فى الآية : ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾ (٢) ، ومصدرية زمانية فى الآية : ﴿**فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ**﴾ (٣) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، و«مهما» إما مطلق أو مفعول به فى مثل : «مهما تفعلْ أفعل» ، و«أىّ» بحسب ما تضاف إليه، فهى

(١) الإسراء : ١١٠ .
(٢) البقرة : ١٩٧ .
(٣) التوبة : ٧ .

مفعول به في مثل : «أيَّ كتاب تدرُسْ أدرس» ، ومفعول مطلق فى مثل : «أيَّ عمل تعملْ أعمل» ، وزمان فى مثل : «أى يوم تذهب أذهب» ، ومثل ذلك «حيثما ، وأنَّى ، ومتى ، وأين ، وكيفما» قيل : على الحالية أو الظرفية ، وكلنا نذكر كيف كنا نتعلم إعراب «إذا» فى مثل : «إذا ذهبْتَ ذهبْتُ معك» إذ كنا نحفظ أن «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، أى أن عامل النصب فيها هو الجواب أو الفعل الثانى ، وهى مضافة للفعل الأول فعل الشرط ، وقليل من كانوا يفهمون هذا الإعراب المعقَّد دون أى حاجة له تفيد شيئاً فى صحة النطق بإذا ، ومثل ذلك إعراب أسماء الشرط السابقة ، فهو لا يفيد النطق الصحيح أى فائدة ، ولذلك أرى ألا تعرب أسماء الشرط السابقة .

رأى مجمع اللغة العربية فى إعراب أدوات الشرط :

انتهت اللجنة بعد المناقشة إلى القرار الآتى : «لا يرى المجمع ضرورة أن يكلف الناشئة إعراب أسماء الشرط ، ويكتفى فى هذا الباب بذكر ما يجزم من هذه الأدوات وما لا يجزم ، ويذكر أن هذه الأدوات تقتضى جملتين : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، ويجزم فعل الشرط وفعل الجواب إذا كانا مضارعين» وقد وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) (١٩٧٩/٣/٦)[١] .

* **«أمَّا ، ولولا ، ولوما» :**

أمَّا : حرف شرط وتفصيل ، وهو يطلب جواباً لنيابته عن أداة الشرط وفعله، وتلزم الفاء جوابه ، ولا يليه إلا الاسم، سواء كان مبتدأ مثل: «أمَّا محمدٌ فمنطلقٌ» إذ التقدير : مهما يكن من شيء فمحمد منطلق . أو مفعولا به مثل: «أمَّا محمداً فأكرمتُ ، وأمَّا عمراً فأهنتُ» . أو جاراً ومجروراً مثل : «أمَّا في محمد فرغبْتُ ، وأمَّا على بكر فنزلت» ، قال تعالى : ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾ [٢] تقديره : فقال لهم أكفرتم ، والمحذوف هو الخبر .

لَوْلا ولَوْما : لهما ثلاث استعمالات :

١ـ أن يكونا شرطيتين فيدلان على امتناع حصول الجواب لوجود الشرط ، ويختصان بالجمل الاسمية فلا يدخلان إلا على مبتدأ حذف خبره وجوباً ، ولابُدَّ

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٩٤) .   (٢) آل عمران : ١٠٦ .

لهما من جواب ، قال تعالى : ﴿لَوْلا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (١) وأمَّا قوله عليه الصلاة والسلام : «لولا أنْ أشقَّ علي أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» فالتقدير : لولا مخافة أن أشق على أمتى لأمرتهم ، أى أمر إيجاب ، وإلا لانعكس معناها إذ الممتنع المشقة والموجود الأمر (٢) . وتقول : «لو ما محمد لأكرمتك» ، وقال الشاعر :

لَوْمَا الإصاخةُ للوشَاةِ لكان لى   منْ بعد سُخْطك فى رضاك رجاءُ

٢ـ أن يدلا على العرض والتحضيض ، قال تعالى : ﴿لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ (٣) ، وقال : ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ (٤) ، وقال : ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ﴾ (٥) ، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحثٍ وإزعاج ، والعرض طلب بلين ورفق ، وتشاركهما فى التحضيض «هلاَّ ، وألاَّ ، وألاَ» بالتخفيف ، قال تعالى : ﴿أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (٦) .

٣ـ أن يكونا للتوبيخ والتنديم فيختصان بالماضى ، قال تعالى : ﴿لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (٧) ، وقال تعالى : ﴿فَلَوْلا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ (٨) ، وقال تعالى : ﴿وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ (٩) إلا أن الفعل أخِّر ، وتقول : «لَوْما تصدقْتَ ولو بتمرة» .

وذكر الهروى (١٠) أنها تكون نافية بمنزلة «لم» ، وجعل منه قول الله تعالى : ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾ (١١) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائى والفراء وابن عيسى والنحاس ، ويؤيده قراءة أُبَىّ بن كعب وعبدالله بن مسعود (فَهلاَّ كانتْ) ويلزم من هذا المعنى الذى ذكرناه وهو التوبيخ معنى النفى الذى ذكره الهروى ؛ لأن

(١) سبأ : ٣١ .
(٢) مغنى اللبيب (٢٧٢/١) .
(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (١١٣) الآية : ٤٦ النمل .
(٤) المنافقون : ١٠ .
(٥) الحجر : ٧ .
(٦) النور : ٢٢ .
(٧) النور : ١٣ .
(٨) الأحقاف : ٢٨ .
(٩) النور : ١٦ .
(١٠) أحمد بن محمد الهروى له كتاب «غريب القرآن» وكتاب «غريب الحديث» .
(١١) يونس : ٩٨ .

اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه ، وكذا قال فى قـوله تعالى : ﴿ فَلَوْلا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ (١) معناه نفى التضـرع ، ولكنه جئ «بلولا» ليفاد أنهم لم يكن لهـم عذر فى ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التى زينها الشيطان لهم .

** الاستفهام :

إعراب أسمـاء الاستفـهام : كـأدوات الشرط تعرب أيضاً حسب موقعهـا فى الجملة ، فهي إن دخل عليها حرف جر أو مضاف فمحلها الجر ، قال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (٢) ، وتقول : «صبيحة أيّ يوم سفرك ؟» ، وإن وقعت على زمان أو مكان فهى مفعول فيه ، قال تعالى : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ (٤) ، ومفعول مطلق فى قول الله : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (٥) ، ومبتدأ فى مثل : «مَنْ أبٌ لك ؟» ، وخبر فى مثل : «مَنْ محمدٌ ؟» ، ومفعول به فى قول الله : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ (٦) .

مع «تجديد النحو» : ويرى صاحب «تجديد النحو» أن إعراب كم الاستفهامية والخبرية لا يفيد شيئاً فى صحة نطقها فضلاً عما فيه من صعوبة إذ تعرب مبتدأ فى مثل : «كم طالب نجح ؟» ، ومفعولا به فى مثل : «كم زهرة قطفتها ؟» ، ومفعولا مطلقاً فى مثل : «كم جلسة جلست ؟» ، وظرفا فى مثل: «كم يوماً حضرت ؟» ، ومجرورة فى مثل : «بكم بلدة مررت ؟» وبنفس النظام كم الخبرية ، ثم يقول : وفيم هذا العناء الإعرابى كله ، وكم لا يدخل على نطقها شيء منه . وإذن ينبغى أن يحذف إعراب كم استفهامية وخبرية ، وأن يكتفى ببيان أنها استفهامية أو خبرية .

قرار مجمع اللغة العربية : يرى المجمع الاكتفاء فى باب «كم» (وهى من كنايات العدد) بأنها إذا كانت استفهامية تميز بمفرد منصوب نحو : «كم كتاباً قرأت ؟» ، وإذا سبقت بحرف جر يضاف المميز إليها نحو : «بكم قرشٍ اشتريت

(١) الأنعام : ٤٣ .
(٢) النبأ : ١ .
(٣) النحل : ٢١ .
(٤) التكوير : ٢٦ .
(٥) الشعراء : ٢٢٧ .
(٦) غافر : ٨١ .

الكتاب؟» ، وإذا كانت خبرية (للكثرة) فتمييزها مفرد أو جمع مجرور بالإضافة نحو : «كم بطلٍ استشهدوا فى المعركة؟ ، وكم أبطال استشهدوا فى المعركة» وقد يسبق تمييزها بحرف جر نحو قوله تعالى : ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (١) .

** القسم :

يتكون أسلوب القسم من حرف القسم ، والمقسم به ، وجواب القسم ، وحروف القسم هى : الواو ، والباء ، والتاء . قال الزمخشرى : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدلاً منها ، والتاء بدلاً من الواو . وفيها زيادة معنى التعجب فى قول الله : ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ (٢) كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتو «نمرود» وقهره ، ويجوز دخول التاء على «رب» مثل «تربِّ الكعبة وتاالرحمن، وتربِّى» أما الواو فلا تدخل إلا على مظهر ، ولا تتعلق إلا بمحذوف ، قال تعالى : ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ (٣) فإن تلتها واو أخرى فالتالية واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب ، قال تعالى : ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ (٤) ولأن الباء أصل حروف القسم خصت بجواز ذكر الفعل معه مثل : «أقسم بالله لتجتهدن» ، كما تدخل على الضمير مثل : «بكَ لأنجحن» ،كما تستعمل فى القسم الاستعطافى مثل : «بالله هل قام محمدٌ؟» أى أسألك بالله مستعطفاً .

والمقسم به مجرور بحرف القسم ، لأنها من حروف الجر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره «أقسم» ، إلا إذا كان موجودا مع الباء كالمثال السابق .

** جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم كجواب الشرط متعلق بما قبله ، فهى متعلقة بالقسم، وهى إما اسمية أو فعلية ، والاسمية إن كانت منفية لم يشترط لها شروط مثل «والله ما محمد براسب» ، وإن كانت موجبة وجب أن تقترن بلام التوكيد أو بإن، قال تعالى : ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٥) فجملة «إنك لمن

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٩٩) . (٢) الأنبياء : ٥٧ .
(٣) يس : ٢ . (٤) التين : ١ .
(٥) يس : ٢ ، ٣ .

المرسلين» جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وتقول : «والله للعَدْل بين الناس واجب القاضى» ، «والله إن أمة لا تصلح حياتها بدون العدل» ، وإن كانت فعلية فعلها ماض وجب توكيده بقَدْ واللام ، تقول : «والله لقد نجح محمدٌ» ، وإن كان مضارعاً وجب توكيده بالنون واللام إن كان القسم مثبتاً مستقبلاً مثل «والله لأقومنَّ بواجبى» ، وإن كان منفياً فلا يؤكد مثل : «والله لا تفعلُ كذا» وكذا إن كان حالاً فلا توكيد ، مثل : «والله ليقوم محمد الآن» .

** حذف جملة القسم :

حذف جملة القسم كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وتقدر جملة قسم ، قال تعالى : ﴿ **لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا** ﴾ (1) ، وقال : ﴿ **وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ** ﴾ (2) ، وقال : ﴿ **لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ** ﴾ (3) ، وقال : ﴿ **لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ** ﴾ (4) فيقدر فى تلك الآيات القسم .

** حذف جواب القسم :

يجب حذفه إذا تقدم عليه مثل : «محمدٌ قائم والله» ، أو أحاط به مثل : «محمد والله ناجح» ويجوز فى غير ذلك ، قال تعالى : ﴿ **وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا** ﴾ (5) الآيات ، أى لَتُبعثُنَّ بدليل ما بعده ، وقوله تعالى : ﴿ **قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ** ﴾ (6) ، أى لتهلكن بدليل «كم أهلكنا» ، وقيل : الجواب مذكور ، فقال الأخفش : ﴿ **قَدْ عَلِمْنَا** ﴾ (7) ، وقال ابن كيسان : ﴿ **مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ** ﴾ (8) والكوفيون يقولون : ﴿ **بَلْ عَجِبُوا** ﴾ (9) ومثله : ﴿ **صٓ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ** ﴾ (10) أى إنه لمعجز .

---

(1) النمل : 21 .
(2) آل عمران : 152 .
(3) الحشر : 12 .
(4) الهمزة : 4 .
(5) النازعات : 1 .
(6) ق : 1 .
(7) ق : 4 .
(8) ق : 18 .
(9) ق : 2 .
(10) ص : 1 .

**** اجتمـــاع الشـــرط والقســـم :**

قد يجتمع الشرط والقسم معا فيكون الجواب للسابق منهما مثل : «والله إن نجحت لأتصدقنَّ» فيكون الجواب للقسم ؛ لأنه متقدم ، ولذلك أكد المضارع بالنون ولام التوكيد ، فإن تقدم الشرط كان الجواب له ، مثل : «إن نجحت والله أتصدَّقْ» وفي الحالين يدل السياق على قرين الجواب المحذوف ، ويرجح الجواب للشرط إن تقدم عليهما ذو خبر مثل : «محمدٌ إن نجح والله أكرمْه» ، وتقول : «محمد والله إن نجح أكرمْه» .

**** المـــدح والــذم :**

يتكون أسلوب المدح والذم من فعل وفاعل ومخصوصٍ بالمدح أو بالذم ، وأفعال المدح والذم خمسة : اثنان للمدح وهما : «نعم ، وحبَّذا» ، وثلاثة للذم هي : «لا حبَّذا ، وبئْس ، وساء» وهي أفعال جامدة لا تتصرف إذ هي دائماً بصيغة الماضي .

فاعل نعْم وبئْس وساء : فاعل هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

١ـ أن يكون محلى «بأل» مثل : «نعْم الصديقُ محمدٌ» ، وقال تعالى : ﴿ **نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ** ﴾ (١) والمخصوص بالمدح في الآية محذوف هو : الله سبحانه وتعالى .

٢ـ أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل» ﴿ **وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾ (٢) والمخصوص محذوف هو : الجنة .

٣ـ أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، مثل قوله تعالى : ﴿ **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً** ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ **سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ** ﴾ (٤) ففاعل ساء مضمر ، أي ساء المثل ، ومثلاً : تمييز مفسر (الْقَوْمُ) أي مثل القوم ، ولابدَّ من هذا التقدير ؛ لأن المخصوص بالذم من جنس فاعل «بئس» والفاعل «المثل» و«القوم» ليس من جنس المثل ، فلزم أن يكون التقدير : «مثل القوم» فحذفه وأقام القوم مقامه (٥) .

---

(١) الأنفال : ٤٠ .
(٢) النحل : ٣٠ .
(٣) الكهف : ٥٠ .
(٤) الأعراف : ١٧٧ .
(٥) إعراب القرآن للعكبري (١ / ٢٨٩) .

وفي إعراب المخصوص بالمدح أو بالذم وجهان مشهوران ، أحدهما : أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه ، والثاني : أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره «هو» في مثل : «نِعْم الصديقُ محمد» ، أي الممدوح محمد ، ومنع بعضهم الإعراب الثاني وأوجب الأول ، وقيل : مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : «محمد الممدوح»(١) .

إعراب «حَبَّذا ولا حَبَّذا» : ذهب جماعة من النحاة ، منهم ابن مالك ، إلى الإعراب التالي :

حبَّ : فعل ماض ، وذا : فاعله ، والمخصوص بالمدح أو بالذم يجوز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقديره «هو» في مثل : «حَبَّذا محمدٌ ولا حَبَّذا عمرو» و «لا» نافية في «لا حبَّذا» .

وذهب غيرهم إلى أن «حبَّذا» اسم وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ، فركبت «حبَّ» مع «ذا» وجعلتا اسما واحداً ، ولا نافية ، وذهب قوم إلى أن «حبذا» فعل ماض وما بعدها فاعل ، وهذا أضعف المذاهب .

وقوع «ما» بعد «نعْم» ، وبئس : تقع «ما» بعدهما فتقول : «نعْم ما» أو «نعمَّا» ، قال تعالى : ﴿ **إن تُبْدُوا الصَّدَقَات فنعمَّا هِيَ** ﴾ (٢) ، و«ما» بمعنى شيء ، وهو المخصوص بالمدح ، أي : نعْمَ الشيء شيئاً ، و«هي» خبر مبتدأ محذوف كأن قائلاً قال : ما الشيء الممدوح ، فيقال : هي ، أي الممدوح الصدقة ، وفيه وجه آخر ، وهو أن يكون هي : مبتدأ مؤخر ، ونِعم وفاعلها المضمر خبر مقدم ، أي الصدقة نعم الشيء ، واستغنى عن ضمير يعود على المبتدأ لاشتمال الجنس على المبتدأ (٣) .

وقال تعالى : ﴿ **إنَّ اللَّهَ نعمَّا يَعظُكُم به** ﴾ (٤) «ما» فيها ثلاثة أوجه : أحدها : أنها بمعنى الشيء معرفة تامة ، و«يعظكم» صفة موصوف محذوف هو المخصوص بالمدح تقديره : نعم الشيء شيء يعظكم به ، ويجوز أن يكون «يعظكم» صفة لمنصوب محذوف ، أي : نِعْم الشيء شيئاً يعظكم به ، كقولك : «نِعم الرجلُ

(١) شرح ابن عقيل (٣ / ١٦٧) .
(٢) البقرة : ٢٧١ .
(٣) العكبرى سورة البقرة (١ / ١١٥) .
(٤) النساء : ٥٨ .

رجلاً صالحاً زيد» وهذا جائز عند بعض النحويين ، والمخصوص بالمدح ههنا محذوف ، والثانى : أن «ما» بمعنى الذى ، وما بعدها صلتها وموضعها رفع فاعل نعْم ، والمخصوص محذوف . أى : نعم الذى يعظكم به بتأدية الأمانة والحكم بالعدل . والثالث : أن تكون «ما» نكرة موصوفة ، والفاعل مضمر ، والمخصوص محذوف ،كقوله تعالى : ﴿ **بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً** ﴾ (١) ، أى : بئس البدل هو وذريته (٢) وجملة «نعما يعظكم به» خبر «إن» ، وقال تعالى : ﴿ **بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا** ﴾ (٣) فيه أوجه : **أحدها** : أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز ، قاله الأخفش . «واشتروا» على هذا صفة محذوف تقديره : شيء أو كفر ، وهذا المحذوف هو المخصوص ، وفاعل بئْس مضمر ، وقوله : «أن يكفروا» خبر مبتدأ محذوف ، أى هو أن يكفروا ، وقيل : أن يكفروا فى موضع جر بدل من الهاء فى به ، وقيل : هو مبتدأ ، وبئْس وما بعدها خبر عنه ، **والوجه الثانى** : أن تكون «ما» نكرة موصوفة واشتروا صفتها ، و«أن يكفروا» على الوجوه المذكورة ويزيدها هنا أن يكون هو المخصوص بالذم ، **والوجه الثالث** : أن تكون «ما» بمنزلة الذى . «وأن يكفروا» المخصوص بالذم ، أو الذى وصلته مخصوص بالذم ، **والوجه الرابع** : أن «ما» مصدرية ، أى بئس شراؤهم والفاعل مضمر ؛ لأن المصدر هنا مخصوص ليس بجنس (٤) .

** التعجب :

التعجب : انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه . ومنه السماعى مثل : «لله درُّه فارساً» و «سُبْحَان الله» . والقياس له صيغتان : **إحداهما**: مَا أَفْعَلَه . **والثانية** : أَفْعِلْ به . مثل : «ما أحسن محمداً ، وأحْسِنْ بمحمد!» والفعلان فى الصيغتين لا يتصرفان ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة ، ويصاغان من كل فعل ثلاثى ، متصرف لا جامد ، قابل للتفاوت فلا يبنيان من مات وفنى ، إذ لا مزية فيهما لشىء على شىء ، وأن يكون تاماً ، وألا يكون منفياً ، وألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء ، وألا يكون مبنياً للمجهول ، فإن لم

---

(١) الكهف : ٥٠ .
(٢) العكبرى سورة النساء (١ / ١٨٤) .
(٣) البقرة : ٩٠ .
(٤) المصدر السابق (١ / ٥١) .

يستكمل هذه الشروط توصلنا إلى التعجب «بأشدَّ وأشْدد» ونحوهما ، وينصب مصدر الفعل الذى لم يستكمل الشروط مفعولا مثل «ما أشَدَّ استخراجه ، وأَشْدِدْ بحمرته» .

إعراب الصيغتين : «ما أحْسَن محمداً» ما : مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه، وأحْسن : فعل ماض ، وفاعله : ضمير مستتر عائد على «ما»، ومحمداً: مفعول أحسن ، والجملة خبر عن «ما» ، والتقدير : شيء أحْسَن محمداً ، أى جعله حسناً .

وأما «أحْسِنْ بمحمد» فأحسن : فعل أمر ، ومعناه التعجب ، لا الأمر ، والباء : حرف جر زائد ، ومحمد : فاعل لأحسن ، وللنحاة البصريين إعراب آخر ، وهو : أحْسن : فعل ماض جاء على صورة الأمر ، والفاعل هو المجرور بالباء الزائدة، والأول للكوفيين ، وقد تابعهم ابن عقيل فى شرحه [١] ، وكذلك صاحب كتاب «تجديد النحو» حيث قال فى باب التمييز : ما أحسن الروضَ أزهاراً ! وأكرِمْ بالمتنبى شاعراً . فما : مبتدأ فى الجملة الأولى ، وأحسن : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على «ما» ، والروض : مفعول به، وأزهارا : تمييز . وأكرِمْ : فعل أمر للتعجب ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت ، وبالمتنبى : جار ومجرور متعلق بأكرم ، وشاعرا : تمييز . هكذا قال الفراء وابن كيسان والزجاج والزمخشرى فى هذا المثال [٢] .

** الإغراء والتحذير :

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، وهو على ضربين :

١ـ ذكر المحذر مع المحذر منه مثل : «إياكَ والغيبة» فإيَّا منصوب بفعل مقدر مضمر وجوباً هو : أحذِّر ، ومثل قولك : «إيَّاك أن تكذب» .

٢ـ ذكر المحذر منه مكرراً ، أو غير مكرر مثل : «النارَ النارَ» ، ومثل : «الكذبَ والخيانة» وفى هذا يجب إضمار الفعل أيضاً فى العطف والتكرار ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره مثل «الأسدَ» ، فإن شئت أظهرت

(١) ابن عقيل (٣ / ١٤٨) .

(٢) تجديد النحو ص ٢١ ، ١٩٠ .

مثل «احذر الأسدَ» ، وإن شئت أضمرت ، فقلت : «الأسدَ» . وعند النحاة أن التحذير لا يكون للمتكلم ولا للغائب مع ورود نصوص قليلة بذلك ، مثل قول عمر بن الخطاب : «لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب» يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل ـ وهى كالسيف والسكين ـ وبالرماح ، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه ، بنحو حجر .

وقول زياد : «إيَّاى ودعوة الجاهلية» ، وقوله : «إيَّاى ودلج الليل» ، وقولهم : «إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابٍّ» (١) . والواو فى التحذير عاطفة ، وأجاز البعض أن يكون ما يليها مفعولا معه ، قال ابن مالك فى التسهيل : ولا يعطف فى هذا الباب إلا بالواو وكون ما يليها مفعولا معه جائز (٢) .

والإغـراء : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله مثل: «المروءةَ والنجدة ، وأخاك والإحسانَ إليه ، وأخاك أخاك» ولا يكون بإيَّا ؛ لأنها خاصة بالتحذير وتقدير فعله عند النحاة «الزم» ، وحكم الاسم المنصوب فى الإغراء حكمه فى التحذير .

** الاختصـــاص :

الاختصـــاص : هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معروف . والنحاة يخصون هذا بما يقع بعد ضمير المتكلم ، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحا لذلك الضمير ومبينا له ، وهو يشبه النداء لفظاً ، ويخالفه فى عدم استعمال حرف نداء مع سبقه بشىء ، ومصاحبته للألف واللام .

والباعث على الاختصاص : الفخر ، مثل «على أيها ـ الكريم ـ يعتمد» ، والثانى : التواضع ، مثل : «أنا أيها ـ العبد ـ الضعيفَ مفتقر إلى عفو الله» . والثالث : بيان المقصود بالضمير ، مثل «نحن ـ العربَ ـ أقْرىَ الناس للضيف» ، وقوله ﷺ : «نحنَ ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورث ، ما تركناه صدقة» . وهو منصوب بفعل مضمر ، والتقدير : أخص العرب ، وأخص معاشرَ الأنبياء .

** النـــداء :

هو استدعاء شخص لمخاطبته ، وله سبعة أحرف هى : «الهمزة ـ يا ـ أيا ـ هيا ـ

(٢) معانى النحو (٢ / ٥٢٧) .
(٣) المصدر السابق .

آ ـ أي ـ وا» ، وهذه الأحرف منها ما يخص المنادى القريب وهو «الهمـزة» ، وإن كـان المنـادى بعـيـداً أو فى حكمـه كـالنـائم والسـاهـى فلـه «يا ، وأىْ، وآ ، وهيا». ويجوز حذف حرف النداء فيما عدا المندوب ، والمستغاث ، والضمير مثل : «يا إياك قد كفيتك» ، والحذف فى القرآن فى قول الله تعالى : ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** ﴾ (١) والتقدير : يا يوسف .

*** أقسام المنادى وأحكامه :**

ينقسم المنادى إلى مفرد ، وغير مفرد ، والمفرد هنا وفى باب «لا» النافية للجنس ما ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف فيشمل المثنى والجمع المذكر ، وحكمه أن يبنى على ما يرفع به ، كقوله الله: ﴿ **يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا** ﴾ (٢) فهو منـادى مبـنى علـى الضـم ، ومثـل : «يـا رجالُ تنبهوا» ،كذلك تقـول : «يا محمدان ذاكرا ، ويا محمـدون ذاكروا» فالمنادى مبنى على الألف فى الأول، وعلى الواو فى الثانى ؛ لأن المثنى يرفع بالألف ، والجمع المذكر يرفع بالواو . ومحل المنادى النصب علـى المفعـولية لأن المـنادى مفعـول به فى المعنـى ، فأصل «يا محمدُ» «أدعو محمداً» فناب حرف النداء عن الفعل ، ومثل ذلك فى البناء النكرة المقصودة مثل : «يا طالبُ اكتب الدرس» لطالب مقصود موجود أمامك، أما النكرة غير المقصودة ، فيجب فيـهـا النصب مثل : « يا نائماً استـيقـظ ، ويا مقصراً فى حق الله تنبه» فالمنادى منصوب لأن النداء موجه لكل نائم ولكل مقصر ، ومثل ذلك المضاف : «يا عبدَالله أقْبل» «فعبدَ» منادى منصوب ، والشبيه بالمضاف ، وهو الاسم المشتق العامل فى فاعل أو مفعول أو جار ومجرور مثل : «يا كاتباً المحاضرةَ احتفظ لى بها» فكاتبا منادى منصوب ، والمحاضرة مفعول به لكاتب .

وإذا كان بعد العلم المنادى كلمة «ابن» مضافة إلى علم جاز فى المنادى الضم والنصب مثل : «يا حسينُ بن على» فالضم لأنه معرفة ، والفتح إتباعا لحركة «ابن» وهى صفة ، وحين ينادى لفظ الجلالة تقطع همـزته فيقـال : «يا أللّه» وقد يحذف مع لفظ الجلالة ياء النداء ، ويعوض عنها الميم المشددة المفتوحة فتقول : «اللّـهمَّ تقبل دعائى» .

(١) يوسف : ٢٩ .

(٢) هود : ٣٢ .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : إن كان معتل الآخر ثبتت الياء مفتوحة سواء كان مقصوراً أو منقوصاً مثل : «يا فتايَ اجْتَهد ، ويا قاضِيَّ اعْدل» ، وإن كان صحيح الآخر ففيه خمسة أوجه ، وهى على الترتيب من حيث كثرتها واستعمالها كما يلى :

١ـ حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، قال تعالى ﴿ **يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ** ﴾ (١).

٢ـ ثبوت الياء ساكنة ، قال تعالى : ﴿ **يَا عِبَادِى لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ** ﴾ (٢) .

٣ـ قلب الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفها والاستغناء بالفتحة عنها مثل : «يا عبدَ أقْبِلْ» .

٤ـ قلب الكسرة فتحة والياء ألفا مع إبقائها ، قال تعالى : ﴿ **يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنبِ اللَّهِ** ﴾ (٣).

٥ـ إثبات الياء متحركة بالفتح ، قال تعالى : ﴿ **قُلْ يَا عِبَادِىَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ** ﴾ (٤) .

وإذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كلمة «أب أو أم» ففيهما الأوجه السابقة . ويضاف إلى ذلك أوجه أخرى هى : حذف الياء والإتيان بالتاء عوضا عنها ، تقول : «يا أَبتَ ، ويا أمَّتَ» ولك كسر التاء وفتحها . وحذف الياء فيهما واجب مع التاء ؛ لأنَ التاء عوَض عنها ، قال تعالى : ﴿ **يَا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ** ﴾(٥) فأبتِ منادى منصوب ؛ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة والتاء عوض عنها .

*** تابع المنادى :**

المنادى المنصوب يكون تابعه منصوباً ، مفرداً كان أو مضافاً ، مثل : «يا عبدَ الله ـ صاحبَ الفضل ـ أقبل» والمنادى المبنى يجب نصب تابعه مراعاة للمحل إذا كان نعتاً أو عطف بيان أو توكيداً ، وكان التابع مضافاً أو شبيها بالمضاف ، مثل : «يا محمدُ ذا الفضل ، وقريبَ على ، ويا سعيد أبا المجد ، ويا محمدُ أخا

---

(١) الزمر : ١٦ .
(٢) الزخرف : ٦٨ لغير عاصم .
(٣) الزمر : ٥٦ .
(٤) الزمر : ٥٣ .
(٥) مريم : ٤٤ .

عمرو ، ويا مصريون كلَّهم اجتهدوا» فذا وقريب نعت ، وأبا وأخا عطف بيان ، وكلهم توكيد ، ويجوز في التابع الرفع والنصب إذا كان نعتاً مضافاً مقترنا بأل مثل : «يا عمر الأصيل الرأى» برفع الأصيل ونصبه ، وكذلك النعت وعطف البيان والتوكيد المفرد ، أى غير المضاف مثل «يا محمد الظريف، ويا محمود بشر ، ويا جيش أجمع» برفع ونصب كل من الظريف لأنه نعت ، وبشر لأنه عطف بيان، وأجمع لأنه توكيد ، كما يجوز الوجهان فى عطف النسق المفرد إذا كان «بأل» ، قال تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ (١) بالرفع والنصب (٢) . ويعامل التابع معاملة المنادى المستقل إذا كان بدلاً أو عطف نسق بغير «أل» ، فيبنى المفرد وينصب المضاف والشبيه به ، تقول : «يا شريف محمد ، ويا فاطمة وزينب» كما تقول : «يا محمد وعبد الله ، ويا عائشة زوج النبى ﷺ» بنصب عبد وزوج . ويجب رفع التابع إذا كان نعتاً لأى ، وأية ، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾ (٣) ، وقال : ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾ (٤) فالإنسان صفة لأى ، والنفس صفة لأية مرفوع بالضمة ، ولا توصف أى إلا بما فيه «أل» أو موصول محلى بأل ، قال تعالى : ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ (٥) أو باسم إشارة مثل: «يأيهذا القائم تكلم» .

**** الترخيـــم :**

هو حذف أواخر الكلمة فى النداء ، وهو لا يستعمل الآن في لغتنا الأدبية لأنه لهجة عربية قديمة ، لكن قرئ بها فى قول الله عز وجل : (وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) (٦) بحذف الكاف ، والأصل «يا مالك» (٧) .

ترخيم المؤنث وغيره : لا يخلوا المنادى من أن يكون مؤنثاً بالهاء أو لا ، فإن كان مؤنثا بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً سواء كان علماً مثل : «فاطمة» ، أو غير علم مثل : «يا جارية» زائداً على ثلاثة أحرف كما سبق ، أو ثلاثة أحرف ، مثل : شاة ، تقول : «يا فاطم ، ويا جارى ، ويا شا» ، ومنه قولهم : «يا شا ارْجنى» أى أقيمى . أما ما ليس مؤنثاً بالهاء فلا يرخم إلا بثلاثة شروط هى :

(١) سبأ : ١٠ .
(٢) العكبرى إعراب القرآن سورة سبأ (٢ / ١٩٥) .
(٣) الانفطار : ٦ .
(٤) الفجر : ٢٧ .
(٥) الحجر : ٦ .
(٦) الزخرف : ٧٧ .
(٧) العكبرى فى إعراب القرآن (٢ / ٢٢٨) .

١ـ أن يكون رباعياً فأكثر .

٢ـ أن يكون علماً .

٣ـ ألا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد مثل : «عثمان ، وجعفر» تقول: «يا عُثْم ، ويا جَعْف» ، أما الثلاثى فلا يرخم مثل «زيد» ، وغير العلم مثل : «قائم» ، والمركب تركيب إضافة مثل : «عبد شمس» ، أو إسناد مثل : «شاب قرناها» أما المركب تركيباً مزجياً فيحذف عجزه فى الترخيم مثل : «معديكرب» تقول : «يا معدى» . ويحذف حرف اللين الزائد مع الآخر كما حدث فى عثمان.

ويجوز فى المرخم لغتان: **إحداهما** : أن يُنْوى المحذوف منه ، وهى لغة مَنْ ينتظر. **والثانية** : ألا ينوى ، ويعبر عنها بلغة من لا ينتظر الحرف . فعلى الأولى يترك الحرف بعد الحذف على ما كان عليه مثل «يا مَالِ» بكسر اللام ، وعلى الثانية يعامل بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة فتقول : «يا مَالُ» بالبناء على الضم .

** الاستغاثة :

هى استغاثة بشخص لشخص آخر ، ولا يستخدم معها من أحرف النداء سوى «يا» ، تقول : «يا لمحمد لعلىٍّ» فيجر المستغاث بلام مفتوحة ، ويجر المستغاث له بلام مكسورة ، ويجوز أن تحذف لام الاستغاثة ، ويعوض عنها بألف مثل : «يا محمداً للمظلوم» والإعراب كما يلى :

يا : حرف نداء واستغاثة ، ومحمدا مبنى على ضم مقدر ، والألف حرف استغاثة ، وللمظلوم : جار ومجرور متعلق بفعل الاستغاثة المحذوف وتقديره : أستغيث . ومثل ذلك : «يا للأطباء للمرضى من الأدواء» من جار ومجرور متعلق بالمحذوف .

** الندبة :

المندوب هو المتفجع عليه أو المتوجع منه مثل : «وامحمداه» ، وتقول : «واظهراه» ولا تندب النكرة ، ولا المبهم كاسم الإشارة والموصول ، إلا الخالى من «أل» واشتهر بالصلة مثل: «وامَنْ حفر بئر زمزماه» . وإعراب صيغ الندبة كما يلى:

«وا حرَّ قلباه» وا : حرف نداء ونُدْبة ، وحرَّ : منادى منصوب ، وقلباه : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة ، والألف للندبة ، والهاء للسكت .

«وا ظهراه» : وا : حرف نداء وندبة ، وظهراه : منادى مندوب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة لالتقاء الساكنين ، والألف للندبة، والهاء للسكت .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى حذف خمسة أبواب :**

قدم د/ شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة بعنوان «حذف خمسة أبواب» اقترح فيها حذف أبواب التحذير والإغراء ، والترخيم ، والاستغاثة ، والندبة ، واقترح أن ترد أمثلة التحذير إلى باب المفعول به ، أو تلحق بباب الحذف المقترح فى مشروعه للتيسير ؛ لأن النحاة يعربون صيغته مفعولاً به لفعل محذوف ، ففى نحو «الكسلَ» يقولون : إنه مفعول به لفعل محذوف تقديره «احذر» ، وكذلك الأمر فى باب الإغراء ، إذ يقولون : إن صيغته تعرب مفعولاً به لفعل محذوف تقديره «الزم ونحوها» .

ويعقد النحاة بابا مستقلاً للترخيم يفصلون فيه أحكامه ولغات العرب فيه ، ويرى أن الترخيم لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجراً تامًّا الآن ، ولا داعى للإبقاء على هذا الباب فى كتب النحو المدرسية . أما باب الاستغاثة والندبة فيرى إلحاقهما بباب النداء ، ولا داعى لإفرادهما ببابين مستقلين ، ولا حاجة أيضاً إلى ذكر أعاريب النحاة لصيغهما .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى قرار عرض على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٦) ثم على المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) (١٩٧٩/٣/٦) فأقره ونصه كما يلى :

« يرى المجمع أنه لا مانع من إدخال أمثلة باب التحذير والإغراء فى باب المفعول به ، وأمثلة باب الاستغاثة والندبة فى باب النداء مع تعيين دلالة كل صيغة منها عند عرض أمثلتها ، ويرى أيضاً حذف باب الترخيم من كتب النحو المدرسية »[1].

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨٨) .

الباب الرابع

حروف وكلمات لها معان وأوجه استعمال

أبــداً : ظرف للتأكيد فى الزمن المستقبل فى النفى والإثبات ، قال تعالى : ﴿ **خَالدينَ فيهَا أَبَدًا** ﴾ (١) وهى بمثل «قطّ» فى تأكيد الزمان الماضـى ، تقول : «ما فعلت ذلك قط ، ولا أفعله أبدًا ، أو سأفعله أبدا»

ثَـمَّ : اسم يشـارُ به إلى المكان البـعـيـد ، وهى بفـتـح الثـاء ، وهـو ظرف لا يتصرف ، قال تعالى : ﴿ **وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ** ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا** ﴾ (٣) بمعنى : هناك ، وقد تلحقها تاء التأنيث مثل : «ليس ثمّة أحد» .

أجَـلْ : بسكون اللام ، حرف جواب مثل : نَعَمْ ، فيكون تصديقا للمخبِر ، وإعلاما للمستخبر ، ووعدا للطالب ، يقال فى الإثبات : «نجح محمد» ومثل : «أنجح محمدٌ؟» ومثل : «أَدِّبْ عليًا» وقيد يحيى بن على بن أحمد المالقى الخبر بالمثبت ، والطلب بغير النهي ، وقيل : لا تقع بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : هى بعد الخبر أحسن من «نعم» ، و «نَعَم» بعد الاستفهام أحسن منها ، وقيل : تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة .

نَـعَـم : هى حرف تصديق ، ووعد ، وإعلام ، فتكون بعد الخبر للتصديق إذا وقعت بعد الخبر المثبت مثل : «نجح محمد» ، والخبر المنفى : «مارسب محمد» ، وتكون حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام مثل : «هل نجح محمد؟» ويقال فيها حرف وعد بعد الطلب مثل : « أحسن إلى محمد» فتقول: نعم ، ومن مجيئها بعد الاستفهام قول الله تعالى : ﴿ **فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ** ﴾ (٤) .

إى : بالكَسْر والسّكون ـ حرف جواب بمعنى «نَـعَم» فتكـون لتصديق المخبر ، ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب ، مثل : «نجح محمد ، وهل نجح عليٌّ؟ وأَدِّبْ

(١) النساء : ٥٧ .
(٢) الشعراء : ٦٤ .
(٣) الإنسان : ٢٠ .
(٤) الأعراف : ٤٤ .

خالدا» كما وقعت «نعم» بعدهن ، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، قال تعالى : ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ (١) أي : نعم وربي ، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم (٢) .

بَلَى : حرف جواب أصلي الألف ، وقال جماعة : الأصل : بَلْ ، والألف زائدة . والبعض يقول : إنها للتأنيث بدليل إمالتها ، وتختص بالنفي ، وتفيد إبطاله مجرداً كان النفي عن الاستفهام ،كقول الله : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ (٣) فبلى هنا أثبتت البعث المنفي ، وأبطلت النفي ، أو كان النفي مقروناً بالاستفهام الحقيقي مثل: «أليس محمد بناجح ؟» فيقال : بلى هو ناجح ، أو كان الاستفهام توبيخيا ، قال تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ ﴾ (٤) أي : بلى نسمع ، أو كان الاستفهام تقريرياً . قال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ (٥) أي : بلى أنت ربنا ، أجروا النفي مع التقريري مجرى النفي المجرد ، فلذلك قال ابن عباس : لو قالوا : نَعَمْ ، لكفروا . ووجهه : أن «نعم» لتصديق الخبر بنفي أو إثبات ، قال ابن هشام في المغني : ولعل ابن عباس إنما قال : إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقراراً كافياً ، وجوز الشَّلَوْبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً ، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً ، وفيه نظرٌ ، لأن التكفير لا يكون بالاحتمال (٦) .

كَلاَّ : حرف معناه الرَّدْع والزجر عند سيبويه والمبرد والزجاج والخليل وأكثر البصريين ، ولا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها ، ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها فزادوا فيها معنى ثانياً ، هو عند الكسائي بمعنى حقاً وعند أبي حاتم ومتابعيه بمعنى «ألا» الاستفتاحية ، وعند النضر بن شميل والفراء حرف جواب بمنزلة «إي ونعم» ،كقول الله : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ (٧) معناه: إي

---

(١) يونس : ٥٣ .
(٢) مغني اللبيب (١ / ٧٦) .
(٣) التغابن : ٧ .
(٤) الزخرف : ٨٠ .
(٥) الأعراف : ١٧٢ .
(٦) مغني اللبيب (٢ / ٣٤٨) .
(٧) المدثر : ٣٢ .

والقمر ، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها ، قال تعالى : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلاَّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ (٢) ، وقد تتعين للردع أو الاستفتاح ،كقول الله : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ (٣) فلو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة «إن» ، ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب ، ولا يتأتى أن تكون بمعنى «حقاً» فى قول الله : ﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ كَلاَّ إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ (٦) لأن «إن» لا تكسر بعد «حقا» ولا بعد ما كان بمعناها لكنها تكسر بعد «ألا» الاستفتاحية ، وإذا صلح الموضع للردع وغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين .

ألبتَّة : هى مصدر «بتَّ» بمعنى قطع ، والتاء للمبالغة ، والمسموع قطع همزته على غير القياس ، وتعرب مفعولاً مطلقاً تقول : «ما رأيته البَتَّة» فما : نافية ، ورأيته : فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والبتة : مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة .

بَيْدَ : وهو اسم ملازم للإضافة إلى أنَّ وصلتها ، وهى بمعنى : غير ، إلا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة ، بل منصوبة ، ويستثنى بها فى الانقطاع خاصة ، ومنه الحديث : «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيْد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» أى : غير أنهم ، وما بعدها فى محل جر بإضافة بيْد إليه .

حَسْبُ : تدخل عليها الباء الزائدة فتعرب مبتدأ تقول : «بَحسْبك درهم» فالباء حرف جر زائد ، وحسب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد ، ودرهم : خبر حَسْب ، وإذا قلت «حَسْبك الله» ، فحسب : اسم فعل بمعنى يكفى ، ولفظ الجلالة فاعل ، ويجوز أن تكون خبراً، ولفظ الجلالة مبتدأ مؤخر بمعنى «الله حسبك» ، وفى القرآن الكريم : ﴿ فَإِنَّ

(١) مريم : ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) مريم : ٨١ ، ٨٢ .
(٣) المؤمنون : ٩٩ ، ١٠٠ .
(٤) المطففين : ٨ .
(٥) المطففين : ٧ .
(٦) المطففين : ١٥ .

حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ (١) ومن غير الإضافة تكون اسم فعل ، مثل : «أنت صديقى فَحَسْبُ» ، وإذا اتصلت بها «ما» أعربت «حسبما» نائباً عن المفعول المطلق لأنها صفته و «ما» مصدرية والمصدر المؤول مجرور بإضافة «حسب» مثل: «ذاكر حَسْبَمَا أمرتك» ونظيرها «مثلما» .

ســــواء : اسم بمعنى الاستواء ويوصف به كما يوصف بالمصادر ، قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾ (٢) فسواءٍ : صفة لكلمة مجرورة ، وقال تعالى : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ (٣) فسواءً خبر ليس ، أى ليسوا مستوين، ولفظه لا يتغير فتقول : هما سواء ، وهم سواء ، وإذا جاء بعدها همزة أعربت خبراً مقدماً ، قال تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٤) والهمزة وما بعدها مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : إنذارك وعدمه سواء ، وأعربها بعضهم مبتدأ والجملة بعدها فى موضع الفاعل سدت مسدَّ الخبر ، والتقدير : يستوى عندهم الإنذار وتركه ، وهو كلام محمول على المعنى (٥) .

ويْـح وَوَيْـل : أما كلمة «ويْح» فهى بمعنى الترحم أو التوجع ، يقال : «ويْحٌ له وويحاً له ، وويْحه» ووَيْل : كلمة عذاب ، ويرفعان على الابتداء أو ينصبان على أنهما مفعول به لفعل محذوف والتقدير : ألزمك الله ويْله ، قال تعالى : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٦) فويْلٌ : مبتدأ ، ويومئذ: ظرف له أو نعت ، وللمكذبين : خبر شبه جملة جار ومجرور (٧) .

هَـلُمَّ جَـــرًّا : هَلُمَّ هى اسم فعل أمر ، والفاعل ضمير تقديره : أنت . وجرًّا : مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة .

** من النواصب والجوازم :

إذَنْ : حرف ، قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، وقد تكون للجواب فقط بدليل أن يقال لك : أحبك ، فتقول : إذَنْ أظنك صادقاً ، إذ لا مجازاة هنا

(١) الأنفال : ٦٢ . (٢) آل عمران : ٦٤ .
(٣) آل عمران : ١١٣ . (٤) البقرة : ٦ .
(٥) العكبرى فى إعراب القرآن سورة البقرة (١ / ١٤) .
(٦) المرسلات : ١٩ . (٧) العكبرى (٢/٢٧٨) .

ضـرورة ، والأكثر أن تكون جواباً «لإنْ أولَوْ» ظاهرتين أو مقدرتين ، قـال تعالى : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (١) قال الفراء : حيث جاءت بعدها اللام فقبلها «لو» مقدرة إن لم تكن ظاهرة ، ويوقف عليها بإبدال نونها ألفاً على الصحيح ، وقيل : يوقف عليها بالنون لأنها كنون «لنْ» ولذا رسمت فى المصحف بالألف على رأى الجمهور .

وهى تنصب المضارع بشرط أن تكون مصدرة ، والمضارع مستقبلاً ، واتصالها به أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية ، يُقال : آتيك . فتقول : «إذَنْ أكرمَكَ» بنصب المضارع ، ولو قلت : «أنا إذن» . قلت : أكرمُكَ . بالرفع لفوات تصدير إذن ، وكذلك لو قلت : «إذن يا عبد الله» قلت : «أكرمُك» بالرفع أيضاً للفصل بغير ما ذكرنا .

وإذا وقعت «إذن» بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، أى أن تعمل أو تلغى كما قال جماعة من النحويين ، قال تعالى : ﴿ وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ (٢) ، وقال تعالى : ﴿ فَإِذًا لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (٣) فلم تعمل فى الآيتين لرفع المضارع بعدها بثبوت النون ، وقرئ شاذاً بالنصب ، وعدم العمل من أجل الفاء وليس المبطل «لا» لأن «لا» يتخطاها العامل (٤) .

جواز إلغاء النصب «بإذَنْ» ورأى المجمع :

قدم أ/ أحمد عبد الستار الجوارى – عضو المجمع العلمى العراقى – إلى مؤتمر المجمع فى دورته الثالثة والثلاثين اقتراحاً يتصل بحكم «إذَنْ» فى عملها النصب فى الفعل المضارع ، وذكر فى اقتراحه أن الشروط التى اشترطها النحاة لنصب المضارع بها لم تتحقق فى صورة من كلام العرب ، وأن ورودها فى القرآن فى إحدى القراءات (وإذَنْ لاَ يَلْبَثُوا خلاَفَكَ) غير مستكمل الشروط للفصل «بلا» ، وأن «إذَنْ» فى الكثير حرف جواب . وعلى هذا تحذف من مقررات الدراسة النحوية فى التعليم باعتبارها من نواصب المضارع . كما قدم بحث للشيخ عطية الصوالحى عضو اللجنة ، وعنوان البحث «إذَنْ الداخلة على المضارع بين الإعمال والإلغاء»

(١) المؤمنون : ٩١ .
(٢) الإسراء : ٧٦ .
(٣) النساء : ٥٣ .
(٤) مغنى اللبيب (٢٣/١) والعكبرى فى إعراب القرآن سورة النساء (١٨٣/١) وسورة الإسراء (٩٥/٢) .

قال بعد البيان فى بحثه : هل إعمال «إذن» عند استيفاء شروطه ملتزم أو جائز؟ أجاب الصبّان فقال : «اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال «إذن» عند استيفاء شروطه ، والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك» .

والسيوطى فى «الهمع» قال : وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب ، وخالف سائر الكوفيين ، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها ، قال أبو حيان : ورواية الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، إلا أنها لغة نادرة جداً ، ولذا أنكرها الكسائى والفراء على اتساع حفظهما . وأخذهما بالشاذ والقليل .

وبعد : فالحكم العدل جواز إعمال «إذن» وإلغائها عند اجتماع شروط العمل ، والإعمال أرجح لورود النصوص به [1] وفيما يلى نص بيان المجمع الذى صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين : ورد النصب بإذن فى كلام العرب ، وورودها فى القرآن بالفصل «بلا» ليس يمنع عملها ، وكون ورودها فى القرآن قراءةً لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج ، ولكن من المعزوّ إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل «إذن» مع استيفاء شروط الإعمال ، وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلة .

واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر فى استعمال العرب [2] .

حتَّى : حرف يأتى لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغاية وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى «إلاَّ» فى الاستثناء ، وهذا أقلها . وتستعمل على ثلاثة أوجه:

أحدها : أن تكون جارة بمنزلة «إلى» فى المعنى والعمل ، قال تعالى : ﴿ **سَلامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [3] والمجرور بها ظاهر لا ضمير ، ويجوز نصب المضارع بعدها تقول : «سرت حتَّى أدخلَها» وذلك بتقدير : «أن» أى حتى أن أدخلها ، وأن والفعل فى تأويل مصدر مخفوض . ولحتى الداخلة على المضارع ثلاثة معان :

(١) فى أصول اللغة (٢ / ١٣٩ ، ١٤٠) . (٢) راجع مجموعة القرارات العلمية (١٤٦) .
(٣) القدر : ٥ .

مرادفة «إلى» نحو ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [(١)] ومرادفة «كى» التعليلية ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [(٢)] ومرادفة «إلاَّ» فى الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم : «والله لا أفعل إلاَّ أن تفعل» المعنى حتى أن تفعل ، ونقل عن بعضهم فى قوله تعالى : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [(٣)] .

ولا ينتصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلاً ، فإن كان حالاً ارتفع مثل «سرت حتَّى أدْخُلُها» إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول .

الثانى من أوجه «حتَّى» : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو تقول : «قدم الحَاجُّ حتى المشاة» والعطف بها قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه ألبتَّة ويعتبرونها ابتدائية.

الثالث من أوجه «حتى» : أن تكون حرف ابتداء ، أى حرفا تبتدأ بعده الجمل، أى تستأنف فيدخل على الاسمية والفعلية ، كقراءة نافع رحمه الله بالرفع : (**حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ**)[(٤)] ومما يصلح للأوجه الثلاثة قولهم: «أكلتُ السمكةَ حتَّى رأسها» فالجر فى رأس على أنها جارة، والنصب على أنها عاطفة، والرفع على أنها ابتدائية.

«حتى» فى بعض التعبيرات العصرية ورأى المجمع فيها :

قدم الأستاذ / محمد حسن عبد العزيز المدرس المساعد بكلية دار العلوم إلى لجنة الأصول بحثا له فى «حتى» فى بعض تعبيرات عصرية» . ومن الأمثلة التى جاء بها فى بحثه :

١ـ الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها .

٢ـ مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يعرض عليه حتى مشروع قرار .

٣ـ لم يقرأ حتى الصحف .

٤ـ لم ينجح فى أن يكون حتى عضوا فى مجلس القرية .

٥ـ ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين .

وقد اقترح فى نهاية بحثه أن تكون «حتى» فى الأمثلة السابقة حرفا يعبر عن

(١) طه : ٩١ .
(٢) البقرة : ٢١٧ .
(٣) البقرة : ١٠٢ .
(٤) البقرة : ٢١٤ .

الغاية ولا ينبنى على وجوده أثر إعرابى فيما بعده ، وعندئذ يتعلق ما بعدها فى إعرابه بما قبلها ، فيعرب «المتعاطفون» فى المثال الأول فاعلاً ، و«مشروع» فى المثال الثانى نائب فاعل ، و«الصحف» فى المثال الثالث مفعولا به ، وهكذا الأمر فى بقية الأمثلة .

قدم د/ شوقى ضيف إلى اللجنة مذكرة بعنوان «حتى» فى بعض تعبيرات عصرية ، وانتهى إلى أن «حتى» فى الأمثلة المعروضة أمام اللجنة عاطفة ، وأن المعطوف عليه محذوف ، وأن حذف الفاعل أو نائبه أو المفعول به أو الجار والمجرور وقع فى أمثلة عربية فصيحة وأجازه جمهور من النحاة ، وأنهم أجازوا أيضاً العطف على المحذوف .

قدم أ/ محمد حسن عبد العزيز إلى اللجنة مذكرة عن «جواز حذف المعطوف عليه» .

وقد اقترح أ/ محمد شوقى أمين أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً مفهوماً من المقام لا محذوفاً فى مثل قولنا : «لم يقم حتى الرئيس» وقد أجيز العطف على الضمير المستتر فى السعة ، وإن لم يكن ثمة فاصل .

وقد طلب أ/ عباس حسن تسجيل مخالفته قرار اللجنة .

عرض الموضوع على المجلس فى (د/٤٣ ج/٢٦) فأقر ما ارتأته اللجنة ، وإن كان أ/ عباس حسن قد اعترض عليه بحجة أنه يترتب عليه حذف الفاعل أو المفعول به ، وهو المعطوف عليه ، ولا يجوز فى اللغة حذف المعطوف عليه . عرض القرار بعد ذلك على المؤتمر فاعترض عليه بعض السادة الأعضاء .

رأى أ/ سعيد الأفغانى أن «حتى» فى قولهم : «لم ينجح فى أن يكون حتى عضوا فى مجلس القرية» كالزائدة الدودية فى الجملة ، والسلامة فى بترها فيقال : «لم ينجح فى أن يكون عضوا فى مجلس القرية» فإن كان القائل يريد معنى فى نفسه فينبغى أن يذكره فيقول مثلاً : «لم ينجح فى أن يكون شيئاً حتى عضوا فى مجلس القرية» . ولا أستسيغ ألبتة قياس «حتى» على «الواو» والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه ، فهذا قياس مع الفارق ؛ لأن الواو والفاء قويتان فى العطف، ووجدت شواهد لهما على هذا الحذف ، أما حتى فضعيفة فى العطف لا تعطف

إلا بشروط خاصة ولا شواهد فيها على الحذف قط . وفى رأيى أن الجملة تسلم وتسلس بإسقاطها .

ورأى د/ عمر فروخ أن «حتى» فى هذه التعبيرات ترجمة للكلمة الإنجليزية Even وليس من عمل المجمع أن يقبل ما يقوله رجل الشارع ، ويبذل جهده فى تصويبه على نحو من الأنحاء .

وقد أيده فى ذلك د/ أحمد عز الدين عبدالله . ورد أ/ محمد شوقى أمين على السادة المعترضين بأن هذه التعبيرات تحكى قول الشاعر الأموى :

*** فَواعَـجَبَا حتَّـى كُليبٍ تَـسبُّنِى ***

وقد أوَّل النحاة هذا البيت على العطف المحذوف والتقدير «فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب» . ثم وافق المؤتمر على القرار كما قدمته اللجنة ، ووافق عليه المجلس، ورأى المجمع أن «حتى» فى التعبيرات العصرية التى ذكرتها فى الأمثلة السابقة عاطفة والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام (١) .

لَـمَّــا : لَـمَّا على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيـاً مثـل «لم» ، إلا أنها تفارقها فى خمسة أمور :

١ــ أنها لا تقترن بأداة شرط مثل «لم» ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ (٢) .

٢ــ أن منفيها مستمر النفى إلى الحال، قال تعالى: ﴿ **لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ** ﴾ (٣) .

٣ــ أن منْفِىَّ «لمَّا» لا يكون إلا قريباً من الحال بخـلاف «لـم» ، تقـول : «لم يكن محمدٌ فى العام الماضى معهـا» ، ولم يشترط هذا الشرط ابن مالك مثل «عصى إبليس ربه ولمّا يندم» .

٤ــ أن منفىَّ «لمَّا» متوقع ثبوته ، قال تعالى: ﴿ **بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ** ﴾ (٤) أى: أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع ، وهذا التوقع بالنسبة للمستقبل ، أما بالنسبة إلى الماضى فهما سيَّان فى نفى التوقع وغيره، تقول «لم تقم ، ولـمَّا تقم» .

(١) راجع فى أصول اللغة (٣ / ١٣٠ ، ١٣١) . (٢) المائدة : ٦٧ .
(٣) عبس : ٢٣ . (٤) ص : ٨ .

٥ـ أن منفيَّ «لـمَّا» جائز الحذف لدليل ، تقول : «وصلتُ إلى مكة ولمَّا» تريد «ولـمَّا أدخلْها» ولا يجوز «ولم» ، تريد «ولم أدخلها» .

الثانى من أوجه «لـمَّا» : أن تختص بالماضى فتقتضى جملتين ، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما مثل : «لمَّا جاءنى أكرمته» ويقال فيها : حرف وجود لوجود .

الثالث : أن تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسمية ، قال تعالى : ﴿**إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ (١) فيمن شدَّد الميم ، وعلى الماضى لفظاً لا معنى ، مثل : «أنشدك الله لمَّا فعلت» أى: ما أسألك إلا فعلك .

لم : حرف جزم لنفى المضارع وقَلْبه ماضياً ، قال تعالى : ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾ (٢) وقد تفصل من مجزومها للضرورة بالظرف ، كقوله :

فَذَاكَ وَلَمْ ـ إذَا نحنُ امْتَرينَا تكُنْ فى النَّاسِ يُدْرِكُك المِرَاءُ

وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

ظَنَنْتُ فقيراً ذا غنًى ثم نلْتُه فلم ذا رَجَاءٍ أَلْقَه غيرَ واهب

لن : حرف نصب ونفى واستقبال ، قال تعالى : ﴿**لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾ (٣) فتنالوا : منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون . ولا تفيد «لن» توكيد النفى ولا تأبيده خلافاً للزمخشرى ، ودعواه لا دليل لها فلو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى قول الله : ﴿**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا**﴾ (٤) ولكان ذكر الأبد تكراراً فى قوله تعالى : ﴿**وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا**﴾ (٥) والأصل عدمه.

لام الجحود : وهى لتوكيد النفى ، وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، قال تعالى : ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ**﴾ (٦) ، وقوله : ﴿**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾ (٧) . قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ، لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار .

---

(١) الطارق : ٤ .
(٢) الإخلاص : ٣ .
(٣) آل عمران : ٩٢ .
(٤) مريم : ٢٦ .
(٥) البقرة : ٩٥ .
(٦) آل عمران : ١٧٩ .
(٧) النساء : ١٦٨ .

الجمع بين «لم» و «لَنْ» أو «لا» و «لنْ» بالواو فى اللغة العربية المعاصرة ، ورأى المجمع فيها :

قدم د/ محمد حسن عبد العزيز الخبير باللجنة مذكرة بالعنوان السابق ، ومن الأمثلة التى ذكرها : إن صورتها لم ولن تغيب عنى . إن موقفك لا ولن يغير رأيى.

ففى المثال الأول تحقق فيه الجمع بين «لم» وهى لنفى الماضى و«لن» وهى لنفى المستقبل ، والمثال الثانى عطف «لن» على «لا» وهو يعبر عن الزمن المستمر من الحال إلى المستقبل ، وهى دلالة تحققت بالجمع بين «لا» و «لن» .

ومثل هذين التعبيرين ربما كان أثراً من آثار اللغات الأجنبية فلم يتحدث نحاة العربية فى باب العطف عن الجمع بالواو بين «لم» و «لن» أو بين «لا» و«لن» ويرى أن مثل هذين التعبيرين ربما كان من قبيل عطف الجملة على الجملة ، ويقترح أن يساغ الجمع بين «لم» و «لن» أو «لا» و«لن» بالواو باعتبار أنه قد حذف من الجملة الأولى ما هو موجود فى الثانية ، أو إجازة الجمع من قبيل عطف الحرف على الحرف .

قدم د/ شوقى ضيف مذكرة بعنوان «صيغتان عصريتان» رأى فيها أن توجيه الدكتور الخبير فيه شىء من الصعوبة للتقدير والتأويل فيهما . وانتهى إلى أنه يمكن تسويغ الصيغتين العصريتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً ، مع الأخذ برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى قياس تلك القاعدة على الحروف قياساً مطرداً .

وبعد الدراسة والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار المثبت ، ثم عرض الموضوع على المجلس فوافق على قرار اللجنة ، ثم وافق المؤتمر على القرار بالأغلبية ، ونصه كما يلى : « يرد فى التعبير العصرى مثل قولهم : «إن صورتها لم ولن تغيب عنى» ، ومثل قولهم : «إن موقفك لا ولن يغير رأيى» . ويرد على هذين التعبيرين الجمع بين لم ولن أو بين لا ولن ، ولم يرد ذلك فى المأثور ، ويرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولا واحدا أخذا برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى تطبيق تلك القاعدة على الحروف» (١) .

---

(١) راجع فى أصول اللغة (٣ / ١٥٦) .

** مما يتـــردد فـي حيـــاتنــا :

أهْـلاً وسَـهْلاً : فى الترحيب بقادم إلينا نسمع هذا القول . فما وجه نصبه؟ النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : «حلَلْت أهلاً ووطِئْتَ سهلاً وصادفت مرحباً» .

شكْراً وعَـفْواً : ما وجه نصب كل منهما؟ كل منهما مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : «أشكرك شكراً» ومثلهما عموما ومثلا وأيضاً ، وفَضْلاً ، ومَهْلاً ، وسقْـياً ، ووفَاقاً ، وعنَـاداً ، وبُـعْداً ، ومُـكَابرةً ، وتعْساً .

أولاً وثانياً : هذان اللفظان ينصبان على الحال ، ومثلهما : عوضا ، وبدلاً وخاصة ، وقاطبة ، وعمداً ، وخطأ ، وسهوا ، ودائماً ، ومعا ، وجميعاً . ويجب تأويل الجامد بالمشتق ، فسهوا تؤول على ساهياً ، وخطأ على مخطئاً ، وعمداً على متعمداً ، وجميعاً على مجتمعين .

من الآن فصاعداً : نسمع هذا القول ومعناه : افعل من الآن فاستمر صاعداً والإعراب ظاهر فى «من الآن» فمن حرف جر وما بعدها ظرف فى محل جر ، والفاء حرف عطف ، وصاعداً : حال من الضمير المستتر فى الفعل .

** مـــن حـــروف الجـــر :

البـاء : لها معان عدة ، منها :

١ــ الإلصاق : ويكون حقيقياً مثل : «أمسكْتُ بمحمد» إذا قبضْت عليه بشىء من جسمه أو على ما يحبسه من يد وثوب ، ومجازياً مثل : «مررت بمحمد» ، أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من محمد ، وهذا المعنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه .

٢ــ السببية : قال تعالى : ﴿ فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِه ﴾ (١) أى بسبب ذنبه .

٣ــ التبعيض : أثبته الكوفيون وابن مالك وآخرون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ ﴾ (٢) .

---

(١) العنكبوت : ٤٠ .   (٢) المائدة : ٦ .

٤ـ التعدية : وأكثر ما تُعَدّى الفعل اللازم ، مثل قول الله : ﴿ **ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ** ﴾ (١) .

٥ـ الزائدة : وهى للتوكيد ، ويجر ما بعدها لفظاً لا محلا ، وتزاد غالباً فى فاعل «كفى» ، قال تعالى : ﴿ **وكَفَىٰ باللَّه شَهِيداً** ﴾ (٢) . فلفظ الجلالة فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد ، وفى المفعول به قال تعالى : ﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ** ﴾ (٣) أى يمسح السوق مسحاً ، وفى المبتدأ مثل : «بحسبك درهم» ومنه عند سيبويه قول الله : ﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾ (٤) ، ولا يقال فى القرآن زائدة لأنه لا زائد فى كتاب الله ، وإنما يقال للتوكيد ، وتعرف الأصلية بأنه لا يستغنى عنها ، وإذا سقطت فسد المعنى ، وتجر ما بعدها لفظاً ومحلاً ، أما الزائدة فيمكن إسقاطها ولا يفسد المعنى .

الكـاف : تكون حرفاً وغيره ، كالضمير والحرف الجار ، لها معان منها :

١ـ التشبيه : مثل : «الخطيب كالأسد» .

٢ـ التعليل : قال تعالى : ﴿ **وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ** ﴾ (٥) أثبت ذلك قوم ونفاه الآخرون .

٣ـ التوكيد : وهى الزائدة ، قال تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ (٦) . فالكاف حرف جر للتوكيد ، ومثل : خبر ليس ، وشئ اسمها .

اللام : اللام الجارة لها عدة معان ، منها :

١ـ الاستحقاق : قال تعالى : ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾ (٧) .

٢ـ الملك : قال تعالى : ﴿ **لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾ (٨) .

٣ـ العاقبة : قال تعالى : ﴿ **فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا** ﴾ (٩) .

٤ـ التوكيد : وهى الزائدة ، قال تعالى : ﴿ **إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ** ﴾ (١٠) كما تكون للقسم وموافقة لحروف أخرى .

---

(١) البقرة : ١٧ .
(٢) الفتح : ٢٨ .
(٣) ص : ٣٣ .
(٤) القلم : ٦ .
(٥) البقرة : ١٩٨ .
(٦) الشورى : ١١ .
(٧) الفاتحة : ١ .
(٨) الشورى : ٤ .
(٩) القصص : ٨ .
(١٠) يوسف : ٤٣ .

على : ولها معان عدة ، منها :

١ـ الاستعلاء : قال تعالى : ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾ (١) .

٢ـ المصاحبة : قال تعالى : ﴿ **وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ** ﴾ (٢) ، أي مع حبه .

٣ـ التعليل : قال تعالى : ﴿ **وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ** ﴾ (٣) وتوافق حروفا أخرى في معانيها ؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، قال تعالى : ﴿ **إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ** ﴾ (٤) ، أي من الناس .

عن : ولها عدة معان ، منها :

١ـ المجاوزة : ولم يذكر البصريون سواه مثل : «سافرت عن البلد» .

٢ـ الاستعلاء : قال تعالى : ﴿ **وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ** ﴾ (٥) .

٣ـ التعليل : قال تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ** ﴾ (٦) فعلة الاستغفار لموعدة بالإيمان . وتوافق حروفا أخرى فى معانيها قال تعالى : ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ** ﴾ (٧) ، أي بالهوى .

من : وتأتي على أوجه عدة ، منها :

١ـ ابتداء الغاية : وهو الغالب عليها ، قال تعالى : ﴿ **مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾(٨) .

٢ـ التبعيض : قال تعالى : ﴿ **مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ** ﴾ (٩) .

٣ـ البدل : قال تعالى : ﴿ **أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ** ﴾ (١٠) ، أي بدل الآخرة .

٤ـ الزائدة لتوكيد العموم : مثل : «ما جاء من أحد» ، وقال تعالى : ﴿ **مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ** ﴾ (١١) ، أي ولدا ، وإله .

---

(١) المؤمنون : ٢٢ .
(٢) البقرة : ١٧٧ .
(٣) البقرة : ١٨٥ .
(٤) المطففين : ٢ .
(٥) محمد : ٣٨ .
(٦) التوبة : ١١٤ .
(٧) النجم : ٣ .
(٨) الإسراء : ١ .
(٩) البقرة : ٢٥٣ .
(١٠) التوبة : ٣٨ .
(١١) المؤمنون : ٩١ .

إلى : ولها معان ، منها :

١ـ انتهاء الغاية الزمانية ، قال تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾ (١) والمكانية ، قال تعالى : ﴿ **إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا** ﴾ (٢) .

٢ـ المعية : وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر ، قال تعالى : ﴿ **مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ (٣) ، أى : مع الله .

٣ـ التوكيد : وهى الزائدة عند الفراء فى قراءة فتح الواو فى الفعل ، قال تعالى : (**أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوَىٰ إِلَيْهِمْ**) (٤) بمعنى : تميل ، وتكون بمعنى حروف أخرى ، قال تعالى : ﴿ **وَالأَمْرُ إِلَيْكِ** ﴾ (٥) ، أى : لك .

فى : ولها عدة معان ، منها :

١ـ الظرفية : قال تعالى : ﴿ **الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ** ﴾ (٦) .

٢ـ المصاحبة : قال تعالى : ﴿ **ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ** ﴾ (٧) أى : معهم .

٣ـ الاستعلاء : قال تعالى : ﴿ **وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ (٨) أى : عليها ، وتأتى مرادفة لحروف أخرى ، قال تعالى : ﴿ **فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ** ﴾(٩) أى : إليها .

مُذْ ومُنْذُ : هما حرفا جر إن وقع ما بعدهما مجروراً ، ويكونان بمعنى «من» إن كان المجرور ماضياً ، مثل : «ما رأيته مُذْ يوم الجمعة» أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى «فى» إن كان حاضراً ، مثل : «ما رأيته مُذْ يومنا» أى : فى يومنا . أما إذا وقع ما بعدهما مرفوعاً ، أو وقع بعدهما فعل فهما اسمان وليسا حرفى جر ، مثل : «ما رأيته مُذْ يوم الجمعة أو مذ شهرنا» فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده ، وكذلك «منذ» ، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما ، ومثال الفعل قولك : «جئت مُذْ دعا» فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت(١٠) .

---

(١) البقرة : ١٨٧ .
(٢) الإسراء : ١ .
(٣) الصف : ١٤ .
(٤) إبراهيم : ٣٧ .
(٥) النمل : ٣٣ .
(٦) الروم : ١ ـ ٤ .
(٧) الأعراف : ٣٨ .
(٨) طه : ٧١ .
(٩) إبراهيم : ٩ .
(١٠) شرح ابن عقيل (٣ / ٣١) .

الباب الخامس

وقفات فى إعراب آيات

**** من سورة البقرة [1] :**

١ـ ﴿ الٓمٓ * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [١ ، ٢]

يوقف على هذه الحروف التى بدأت بها السورة على السكون لنقصانها إلا إذا أخبرت عنها أو عطفتها ، فإنك تعربها . وموضع «آلم» من الإعراب رفع على أنه مبتدأ وما بعده خبر ، أو خبر ابتداء مضمر ، أو نصب بإضمار فِعْل تقديره : «اتل آلم» ، أو على تقدير حذف القسم ، أو خفض بالقسم وحَرْف القسم محذوف وبقى عمله بعد الحذف لأنه مراد ، وهذا الإعراب فى الرفع والنصب والخفض يتجه من الأقوال فى تلك الحروف التى فى أوائل السور والتى وصلت إلى اثنى عشر قولاً . ﴿ ذَلِكَ ﴾ بمعنى «هذا» وموضعه رفع إما على أنه خبر «آلم» وإما أن يكون مبتدأ ، والكتاب إما خبر لذلك ، أو عطف بيان إن كان ذلك خبر «آلم» و﴿ لا رَيْبَ ﴾ فى موضع نصب على الحال من «لا» النافية للجنس واسمها ، أى هذا الكتاب حقاً أو غير ذى شك . و ﴿ فِيهِ ﴾ إما خبر «لا» ويتعلق بمحذوف تقديره: «لا ريب كائن فيه» فيقف حينئذ على فيه، وإما أن يكون ﴿ لا رَيْبَ ﴾ آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به ، ثم تستأنف فتقول : ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ فيكون «هدى» مبتدأ و «فيه» الخبر ، وإما أن يكون «هدى» خبر مبتدأ محذوف تقديره «هو هدى» ، وإما خبر ثان لذلك ، وإما فى موضع نصب على الحال من الهاء فى فيه ، و ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ متعلق بمحذوف تقديره : كائن أو كائناً على ما ذكرنا من الوجهين .

٢ـ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [٢٦]

لفظ الجلالة اسم إنَّ ، و«لا» نافية و ﴿ يَسْتَحْيِي ﴾ وزنه : يستفعِل ولم يستعمل منه فعل بغير السين ، وليس معناه الاستدعاء ، وعينه ولامه حَرْفَا علة ، وأصله

(١) ذكرت رقم كل آية فى آخرها .

الحياء ، وهمزة الحياء بدل من الياء ، وقرئ فى الشاذ «يستحى» بياء واحدة وهو مضارع مرفوع ، و ﴿ أَن يَضْرِبَ ﴾ أن مع الفعل فى موضع نصب كأنها مصدر فى موضع المفعول و ﴿ مَثَلاً ﴾ مفعول ، و ﴿ مَّا ﴾ حرف للتوكيد صلة ، وقيل : نكرة فى موضع نصب على البدل من مثلا ، و ﴿ بَعُوضَةً ﴾ بدل من «مثلا» أو من «ما» ، ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ الفاء للعطف و«ما» نكرة موصوفة أو بمنزلة الذى ، والعامل فى «فوق» على الوجهين الاستقرار وهو ظرف ، والهاء مضاف إليه .

٣ـ ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [١٣٨]

الصبغة هنا الدين وانتصابه بفعل محذوف ، أى اتبعوا دين الله ، وقيل : هو إغراء ، أى عليكم دين الله ، وقيل : هو بدل من ملة إبراهيم ، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ ﴾ مبتدأ وخبر ، و ﴿ مِنَ اللَّهِ ﴾ لفظ الجلالة مجرور بمن ﴿ صِبْغَةً ﴾ تمييز منصوب (١) .

٤ـ ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ ... إلى قوله تعالى : **﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ﴾** [١٧٧]

﴿ الْبِرَّ ﴾ خبر ليس ، و ﴿ أَن تُوَلُّوا ﴾ مصدر مؤول اسم ليس ، والتقدير : ليس توليةُ وجوهكم البرَّ ، ﴿ قِبَلَ ﴾ ظرف ، و«البر» اسم لكن ، على تقدير : ولكن ذا البر من آمن ، أو على تقدير : ولكن البرَّ برُّ من آمن ، وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأن «البر» مصدر ، و ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ جثة فالخبر غير المبتدأ فى المعنى فيقدر ما يصير به الثانى هو الأول و﴿ علي حبِّه ﴾ فى موضع نصب على الحال و﴿ ذوي القربي ﴾ منصوب بآتى ، والمعطوف متعلق بآتى ، وفى رفع ﴿ الموفون ﴾ ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون معطوفاً على «من آمن» والتقدير : ولكن البرَّ المؤمنون والموفون .

والثانى : هو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : وهم الموفون ، وعلى هذين الوجهين ينتصب «الصابرين» بعده على إضمار أعنى ، وهو فى المعنى معطوف على «مِنْ» ، ولكن جاز النصب لما تكررت الصفات ، ولا يجوز العطف على «ذوى القربى» لئلا

(١) العكبرى فى إعراب القرآن (١ / ٦٦) .

يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو فى حكم الصلة بالأجنبى : وهم الموفون .

والوجه الثالث : عطف «الموفون» على الضمير فى «آمن» وجرى الكلام فى طوله مجرى توكيد الضمير ، والصابرين بإضمار أعنى ، وبالعطف على «ذوى القربى» ، لأن «الموفون» على هذا الوجه داخل فى الصلة .

٥ـ ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [٢٣٧]

إعراب الأفعال ظاهر بعد إن الشرطية ، ولكن الذى يستوقفنا هو ﴿ **يَعْفُونَ** ﴾ فهو استثناء منقطع بإلا لأن عفوهن عن النصف ليس من جنس أخذهن ، ومعناه : يتركن ويصفحن . وهو مبنى والنون ضمير جماعة النساء ، والواو لام الكلمة ، فهو مثل «يخرجْن» ووزنه «يفعلن» .

** من سورة النساء :

١ـ ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [١]

يقرأ ﴿ **وَالأَرْحَامَ** ﴾ بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما : معطوف على لفظ الجلالة ، أى واتقوا الأرحام أن تقطعوها . والثانى : هو محمول على موضع الجار والمجرور «به» ، كما تقول : «مررت بمحمدٍ وعليًّا» والتقدير : الذى تعظمونه والأرحام ؛ لأن الحلف به تعظيم له ، ويقرأ بالجر . قيل : هو معطوف على المجرور عند الكوفيين على ضعف ، وقيل : على القسم ، «وبربّ الأرحام» وقد قرئ شاذاً بالرفع مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : «والأرحام واجب حرمتها» .

٢ـ ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [٨٨]

﴿ **فَمَا لَكُمْ** ﴾ مبتدأ وخبر ، و ﴿ **فِى الْمُنَافِقِينَ** ﴾ يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون متعلقاً بمعنى «فئتين» والمعنى : وما لكم تفترقون فى أمور المنافقين فحذف المضاف ، والثانى : أن يكون حالاً من «فئتين» ، أى فئتين مفترقتين فى المنافقين، فلما قدمه نصبه على الحال ، و ﴿ **فِئَتَيْنِ** ﴾ حال والعامل فيها الظرف الذى هو «لكم» .

٣ـ ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [١٦٢]

﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ : مبتدأ ، و ﴿ فِي الْعِلْمِ ﴾ متعلق به ، و ﴿ مِنْهُمْ ﴾ فى موضع الحال من الضمير فى «الراسخون» ، و ﴿ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ معطوف على «الراسخون» ، وخبر «الراسخون» إما «المؤمنون» ، وهو الصحيح ، وإما قوله: ﴿ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾ ﴿ وَالْمُقِيمِينَ ﴾ فيها عدة أوجه : أحدها : أنه منصوب على المدح ، أى وأعنى المقيمين ، وهو مذهب البصريين ، والثانى : معطوف على «ما» فى «بما» أو معطوف على «قبل» فى «من قبلك» تقديره : ومن قبل المقيمين ، فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه ، و ﴿ المؤتون ﴾ معطوف على الراسخون أو الضمير فى «المؤمنون» أو «يؤمنون» أو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم المؤتون ، أو هو مبتدأ خبره ﴿ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ و «أولئك» مبتدأ وما بعده الخبر .

٤ـ ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾ [١٧٦]

﴿ يبين ﴾ مضارع مرفوع ، ولفظ الجلالة فاعل ، و﴿ لكم ﴾ جار ومجرور، و﴿ أن تضلوا ﴾ مضارع منصوب بأن وعلامة النصب حذف النون ، والواو فى محل رفع فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول «يبين» أى يبين الله لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى ، وقيل : مفعول لأجله تقديره : مخافة أن تضلوا ، والكوفيون يرون أن التقدير : لئلا تضلوا ، ومفعول «يبين» على الوجهين محذوف، أى : يبين لكم الحق .

** من سورة الأنعام :

١ـ ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ ﴾ [١٤٤]

﴿ ثمانية ﴾ منصوبة إما بالعطف على جنات فى قوله تعالى ﴿ أنشأ جنات ﴾ وحذف الفعل وحرف العطف ، وإما بفعل محذوف تقديره : «كلوا ثمانية أزواج، أو كلوا مما رزقكم ثمانية أزواج» ، وإما على أنه بدل من حمولة ، و﴿ من الضأن ﴾ جار ومجرور ، و﴿ اثنين ﴾ بدل من ثمانية ، وعطف عليه بقية الثمانية ، و﴿ آلذكرين ﴾ منصوب بحرَّم وكذلك المعطوف بعده بأم ، أى أم حرم الأنثيين.

٢ـ ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [١٤٥]

ما وجه النصب فى فسْقا؟ هو معطوف على «لحم خنزير» ، وقيل : على موضع «إلا أن يكون» ، وقد فصل بينهما بقوله ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ .

٣ـ ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٦١]

﴿قلْ﴾ فعل أمر و﴿إنَّني﴾ إنَّ واسمها، و﴿هداني﴾ فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ، و﴿ربِّي﴾ فاعل ومضاف إليه ، ﴿إلي صراط﴾ جار ومجرور ، و﴿مستقيم﴾ صفة ، و ﴿دِيْنا﴾ قيل : بدل من صراط على الموضع ؛ لأن معنى هدانى وعرفنى واحد ، وقيل : منصوب بفعل مضمر ، أى : عرفنى ، وقيل : مفعول هدانى ، وهدى يتعدى إلى مفعولين ، و ﴿قيما﴾ صفة لدين ، و«ملَّة» بدل من دين ، أو على إضمار أعنى ، و﴿حنّيفاً﴾ حال أو على إضمار أعنى .

** من سورة الأعراف :

١ـ ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [١٠٥]

على قراءة من شدَّدَ الياء فى «عَلَيَّ» تقع «حقيق» مبتدأ ، والخبر ﴿أن لاَّ أَقُولَ﴾ و «عليَّ» متعلق بحقيق ، والجيد أن يكون «أن لا» فاعل حقيق لأنه ناب عن بحق على ، ويقرأ «عَلَى ألاَّ» والمعنى «واجب بأن لا أقول» و «حقيق» هنا على الصحيح صفة لرسول فى الآية السابقة ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أو خبر ثان كما تقول : «أنا حقيق بكذا» ، أى أحق ، وقيل : المعنى على قراءة من شدّد الياء أن يكون حقيق صفة لرسول وما بعده مبتدأ وخبر ، أى عليّ قول الحق (١) .

٢ـ ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾ [١٥٠]

«ابْنَ» منادى حذف منه حرف النداء ، و «أمَّ» قرئ بفتح الميم، وفيه وجهان: أحدهما : أن الألف محذوفة ، وأصل الألف ياء ، وفتحت الميم قبلها فانقلبت ألفاً وبقيت الفتحة تدل عليها ،كما قالوا : «يا بنت عما» ، والوجه الثانى : أن يكون

(١) العكبرى فى إعراب القرآن [١ / ٢٨١] .

جعل «ابن والأم» بمنزلة خمسة عشر وبناهما على الفتح ، وقرئ بكسر الميم ، والكسرة تدل على الياء المحذوفة . و«إن» توكيد ونصب ، و«القوم» اسمها ، و«استضعفونى» فعل ، وفاعل ، ونون الوقاية ، ومفعول به .

٣ـ ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [١٦١]

الإعراب ظاهر فيما عدا «حطةٌ» ، وهى طلب المغفرة من الذنب ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، أى : سؤالنا حطة ، والجملة فى محل نصب بالقول ، وقرئ (حطةً) بالنصب على المصدر ، أى : حطّ عنا حطةً .

** من سورة التوبة :

١ـ ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [١]

«براءةٌ» فيها وجهان : هو خبر مبتدأ محذوف «هذه براءةٌ» ، و «من الله» نعت، و «إلى الذين» متعلقة ببراءة ، كما تقول : «برئت إليك من كذا» ، والثانى : أنها مبتدأ ، و«إلى الذين» خبر ، و«عاهدتم» فعل وفاعل .

** من سورة يونس :

١ـ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ﴾ [٤]

«إليه» خبر مقدم ، و «مرجعكم» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، و«جميعاً» حال بمعنى : مجتمعين ، و«وعد» منصوب على المصدر بفعل دلَّ عليه الكلام وهو قوله «إليه مرجعكم» ؛ لأن هذا وعد منه سبحانه بالبعث ، و«حقاً» كذلك ، والتقدير : «حقَّ ذلك حقًّا» .

٢ـ ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾ [١١]

الإعراب ظاهر إلا «الشَّرَّ استعجالهم» فالشر مفعول به ليعجِّل «واستعجالَهُمْ» تقديره : تعجيلاً مثل استعجالهم ، فحذف المصدر وصفته المضافة وأقام استعجالهم مقامهما ، وقيل : منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أى كاستعجالهم .

** من ســـــورة هــــــود :

١ـ ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا ﴾ [٤١]

«قال اركبُوا» فعل وفاعل مستتر وظاهر «بسم الله مجريها» مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، والجملة : حال مقدرة وصاحبها الواو فى اركبوا ، وهناك أقوال أخرى غير ذلك .

** مــــن ســــورة يوســـــف :

١ـ ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٢٣]

فى «هيْتَ» قراءات بفتح التاء وبكسرها وبضمها ، وهى اسم فعل ، فمنهم من يقول : هو خبر معناه تهيأت ، وبنى كما بنى «شَتَّان» ، ومنهم من يقول : هو اسم للأمر ، أى أقبل وهلُمَّ ، وهناك قراءات أخرى لا داعى لذكرها .

٢ـ ﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [٧٥]

«جزاؤُهُ» فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : «جزاؤه عندنا كجزائه عندكم» والهاء تعود على السارق أو على السُّرق ، وفى الكلام السابق دليل عليهما ، وقوله «مَنْ وُجِدَ» مبتدأ ، و «فهو» مبتدأ ثان ، و«جزاؤه» خبر الثانى والثانى وخبره خبر الأول ، و«من» شرطية والفاء جوابها ، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى الذى ودخلت الفاء فى خبرها لما فيها من الإبهام ، والتقدير «استعباد من وجد فى رحله فهو ، أى الاستعباد ، جزاء السارق» . والوجه الثانى : أن يكون جزاؤه مبتدأ ، و«من وجد» خبره ، و«فهو جزاؤه» مبتدأ وخبر مؤكد للأول ، والتقدير : «استعباد منْ وجد فى رحله» . والوجه الثالث : «جزاؤه» مبتدأ أول وبعده مبتدأ ثان «مَنْ» وثالث «فهو» و«جزاؤه» خبر الثالث، وكذلك الكاف فى موضع نصب، أى جزاء مثل ذلك .

**** من سورة الإسراء :**

١ـ ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْداً شَكُوراً ﴾ [٣]

فى «ذرية» ثلاثة أوجه : أحدها : منادى ، والثانى : منصوب بإضمار أعنى ، والثالث : بدل من وكيل ، أو من موسى ، و«مَنْ» بمعنى الذى ، أو نكرة موصوفة ، «حملنا» فعل وفاعل ، و«مع» ظرف ، و«نوح» مضاف إليه ، وإن واسمها ، وكان واسمها المستتر ، وخبرها «عبدا» ، و «شكوراً» صفة .

**** من سورة الكهف :**

١ـ ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [٢]

«قيما» فيه وجهان : أحدهما : هو حال من الكتاب فى الآية السابقة ، وهو مؤخر عن موضعه ، أى : أنزل الكتاب قيما ، والآخر: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : «جعله قيما» ، فهو حال أيضاً ، وقيل : حال من الهاء فى «له» لينذر العباد ، و«منْ لدُنه» إما بسكون النون أو بكسرها ، و«لَدُنْ» ظرف ، والهاء مضاف إليه ، و«بأساً» مفعول ينذر ، و «شديداً» صفة .

**** من سورة مريم :**

١ـ ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ [٢]

«ذكرُ» فيها ثلاثة أوجه : أحدها : هو خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا ذكر ، والثانى : هو مبتدأ ، والخبر محذوف ، أى فيما يتلى عليك ذكر . والثالث : هو خبر الحروف المقطعة ، ذكره الفراء ، وفيه بُعْدٌ ، لأن الخبر هو المبتدأ فى المعنى وليس فى الحروف المقطعة ذكر الرحمة ، ولا فى ذكر الرحمة معناها ، و«ذكر» مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : «هذا أن ذكر ربك رحمته عبده» وقيل : هو مضاف إلى الفاعل على الاتساع ، والمعنى : «هذا إن ذكرت رحمة ربك» فعلى الأول ينتصب عبده برحمة ، وعلى الثانى بذكر ، و«زكريا» بدل على الوجهين من عبده .

** من سـورة طـه :

١ ـ ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا ﴾ [٦٣]

قرئ «إنَّ هَـذَيْنِ» وهذه لا إشكال فيها لأن الياء علامة النصب ، وقرئ «إنَّ هَذَانِ» بالتشديد ، و«هذان» بالألف ، وفيه أوجه : أحدها : أنها بمعنى «نعم» وما بعدها مبتدأ وخبر . والثانى : إنَّ فيها ضمير الشأن محذوف وما بعدها مبتدأ وخبر ، وكلاهما ضعيف لوجود اللام فى الخبر . والثالث : أن الألف علامة التثنية فى كل حال ، وهى لغة لبنى الحارث ، وقيل : لكنانة، وبتخفيف إن هى مخففة من الثقيلة ، وقيل : هى بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلاَّ» .

** من سـورة الأنبياء :

١ ـ ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [٢٢]

«إلا الله» الرفع على أن «إلاَّ» صفة بمعنى غير . ولا يجوز أن يكون «بدلا» ؛ لأن المعنى يصير إلى قولك : «لو كان فيهما الله لفسدتا» ألا ترى أنك لو قلت: «ما جاءنى قومك إلا زيد» على البدل لكان المعنى «جاءنى زيد وحْده» وقيل : يمتنع البدل ؛ لأن ما قبلها إيجاب ، ولا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين : أحدهما : أنه فاسد فى المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : «لو جاءنى القوم إلا زيداً لقتلتهم» كان معناه أن القتل امتنع ؛ لكون زيد معهم . فلو نصبت فى الآية لكان المعنى : «إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة» وفى ذلك إثبات إله مع الله ، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك لأن المعنى : «لو كان فيهما غير الله لفسدتا» .

والوجه الثانى : أن «آلهة» هنا نكرة ، والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء ، وعلى هذا «فإلا» فى الآية وما بعدها وصِف به جمع منكر وظهر إعرابها على ما بعدها ، وهو لفظ الجلالة «الله» .

**** من سورة المؤمنون :**

١ـ ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [٤٤]

حرف العطف وما بعده من فعل وفاعل ومفعول ومضاف إليه ظاهر الإعراب أما «تترا» فالتاء بدل من الواو ؛ لأنه من المواترة ، وهى المتابعة ، وذلك من قولهم: «جاءوا على وتيرة واحدة» ، أى طريقة واحدة ، وهو نصب على الحال، أى : متتابعين ، وقيل : صفة لمصدر محذوف ، أى : إرسالا متواتراً .

**** من سورة النور :**

١ـ ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١]

خبر مبتدأ محذوف تقديره : «هذه سورة» أو «مما يتلى عليك سورة» ولا يكون مبتدأ ؛ لأن سورة نكرة لا يجوز الابتداء بها ، و «أنزلناها وفرضناها» فعل وفاعل ومفعول به فى محل رفع صفة .

٢ـ ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [٧]

قرئ فيها وفى الآية التى بعدها بالرفع والنصب ، فالرفع على أنه مبتدأ ، أى والشهادة الخامسة ، والخبر ما بعده ، والنصب على تقدير : «ويشهد الخامسة» ، «أنَّ لعنة الله عليه» أن واسمها وخبرها ، وهى فى محل رفع خبر «الخامسة» على قراءة الرفع ، وفى محل جر بالباء على قراءة النصب ، ويكون التقدير : «بأن لعنة الله عليه» ويجوز تخفيف أنَّ فى قراءة فيكون اسمها محذوفا وما بعدها مبتدأ وخبراً.

**** من سورة القصص :**

١ـ ﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [٢٨]

«ذلكَ» مبتدأ ، و «بينى وبينك» الخبر ، والتقدير : بيننا ، و«أيَّما» «ما» زائدة و«أىّ» نصب بقضيت ، وقيل : «ما» نكرة و «الأجلين» بدل منها ، وهى شرطية وجوابها «فلا عدوان» جملة ، «لا» النافية للجنس واسمها وخبرها .

**** من ســـــورة ســبـــأ :**

١ـ ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [٤٠]

«يوم» ظرفٍ ، و «يحشرهم» فعل وفاعل مستتر ومفعول ، و«جميعا» حال ، «ثم» حرف عطف ، و«يقول» معطوف ، و «أهؤلاء» مبتدأ ، «وإياكم» مفعول يعبدون، وجملة «يعبدون» خبر كان ، و«كانوا» كان واسمها ، والجملة خبر أهؤلاء .

**** مــن ســـــورة فـاطـــر :**

١ـ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ [٣]

«هل» حرف استفهام ، «من» حرف جر للتوكيد ، و«خالق» مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : «لكم أو للأشياء» ، و«غيرُ» فيه وجهان : أحدهما : صفة لخالق على الموضع ، والآخر : أن يكون فاعل خالق لأنه اسم فاعل ، أى هل يخلق غير الله شيئاً ، ويقرأ «غيرِ» بالجر صفة لخالق على اللفظ ، وجملة «يرزقكم» من الفعل والفاعل والمفعول ، إما صفة لخالق ، وإما على الاستئناف .

**** مــن ســـــورة يـــس :**

١ـ ﴿تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [٥]

بالنصب مصدر مفعول مطلق لفعلٍ محذوف تقديره : «نزل تنزيلَ» وقرئ بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى هو تنزيلُ العزيز ، والمصدر بمعنى المفعول ، أى منزل العزيز ، وقرئ بالجر صفة للقرآن ، و«العزيز» مضاف إليه ، و «الرحيم» صفة.

٢ـ ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [١٣]

«اضربْ» هنا بمعنى «اجعل» ، و «أصحاب» مفعول أول ، و «مثلا» مفعول ثان ، و«القرية» مضاف إليه ، أى اجعل أصحاب القرية مثلا لهم .

**** من سورة الصافات :**

١ـ ﴿ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ ﴾ [١٢٦]

يقرأ الثلاثة بالنصب بدلا من أحسن فى الآية السابقة ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ أو على إضمار أعنى .

**** من سورة ص :**

١ـ ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الأَحْزَابِ ﴾ [١١]

«جند» مبتدأ ، و«ما» توكيد ، و «هنالك» نعت ، و «مهزوم» خبر ، ويجوز أن يكون «هنالك» ظرف لمهزوم . و«من الأحزاب» يجوز أن يكون نعتا لجند . وأن يتعلق بمهزوم ، وأن يكون نعتاً لمهزوم .

٢ـ ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [٨٤]

«فالحق» مبتدأ ، والتقدير : «فالحق منّي» ، أو خبر والمبتدأ محذوف تقديره : «فأنا الحق» ، وقرئ بالنصب على أنه مفعول لفعل محذوف : فاذكر الحق ، وأما «الحق» الثانى فنصب بأقول ، ويقرأ بالرفع على تقدير تكرير المرفوع قبله ، أو على إضمار مبتدأ ، أى قولى الحق ، ويكون «أقول» على هذا مستأنفاً موصولاً بما بعده ، أى : أقول لأملأن .

**** من سورة فصلت :**

١ـ ﴿ نُزُلاً مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ﴾ [٣٢]

«نزلا» فيه وجهان : أحدهما : هو مصدر فى موضع الحال من الهاء المحذوفة ، أو من «ما» فى الآية السابقة ، أى لكم الذى تدعونه معدا وما أشبهه، و«من غفور» نعت له ، والآخر : هو جمع نازل مثل صابر وصبر فيكون حالا من الواو فى «تدعون» أو من الكاف والميم فى «لكم» فعلى هذا يتعلق «من» بتدعون ، أى يطلبونه من غفور ، أو بالظرف ، أى استقر ذلك من غفور فيكون حالاً من «ما» .

٢ـ ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [٥٣]

«لم» حرف جزم و «يكف» مضارع مجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة ،

والباء توكيد ، و «رب» فاعل يكف ، والمفعول محذوف ، أى : ألم يكفك ربك . و «أنه» أن واسمها ، و«شهيد» خبرها ، و «على كل» جار ومجرور، و«شىء» مضاف إليه ، والجملة فى موضع البدل من الفاعل إما على اللفظ ، أو على الموضع ، أى : ألم يكفك ربك شهادته . وقيل : الجملة فى موضع نصب مفعول يكفى ، أى ألم يكفك ربك شهادته .

** من سورة الزخرف :

١ـ ﴿ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨٨]

«وقيله» بالجر عطفاً على لفظ «الساعة» فى الآية السابقة أو هو قسم ، وقرئ بالنصب عطفاً على «سِرَّهم» ، أو على موضع «الساعة» ، أو على المصدر ، ويكون التقدير «يعلم سرهم وقيله ، وعنده أن يعلم الساعة وقيلَه ، وقال قيلَه» ، وقرئ بالرفع على الابتداء ، و «يا رب» خبره ، وقيل : الخبر محذوف ، أى قيله يا رب مسموع أو مجاب ، وإن واسمها وخبرها والمضارع المرفوع بثبوت النون بعد «لا» النافية ، والواو فاعل ، والجملة صفة .

** من سورة الدخان :

١ـ ﴿ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ [٥]

«أمْراً» إما مفعول «منذرين» ،كقوله : ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ وقيل : مفعول لأجله والعامل فيه «أنزلناه» أو «منذرين» أو «يفرق» ، وقيل : حال من الضمير فى حكيم ، أو من «أمر» لأنه قد وصف أو من كل أو من الهاء فى أنزلناه و«من عندنا» شبه جملة ومضاف إليه صفة «لأمر» ، وتعلق بيفرق ، وإنا : إن واسمها ومثلها كنا ومرسلين خبر كان والجملة خبر إن .

٢ـ ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴾ [١٨]

«أدُّوا» فعل أمر وفاعل ، و«عبادَ» منادى منصوب حذف منه حرف النداء ، ولفظ الجلالة مضاف إليه . وقيل : مفعول «أدوا» ، أى خلوا بينى وبين من آمن بى ، «إنّى» إن واسمها ، و«لكم» جار ومجرور ، و «رسول» خبر إن ، و«أمين» صفة .

**** من سـورة محمد :**

١ـ ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٨]

«الذين» مبتدأ ، و«كفروا» فعل وفاعل والجملة صلة الموصول . والخبر محذوف تقديره : «تعسوا أو أتعسوا» ودل عليهما تعسا ، ودخلت الفاء تنبيهاً على الخبر ، و«تعسا» مفعول مطلق ، و«لهم» تبيين ، و«أضل» معطوف على الفعل المحذوف ، و«أعمالهم» مفعول ، ومضاف إليه .

**** من سـورة الحجرات :**

١ـ ﴿ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [٨]

«فضلا» مفعول لأجله ، أو مصدر من معنى ما تقدم لأن تزيينه الإيمان تفضل، أو هو مفعول ، «ومن الله» جار ومجرور ، و«نعمة» معطوف ، ولفظ الجلالة مبتدأ ، وما بعده خبر .

**** مـن سـورة الرحمن :**

١ـ ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ [٥٤]

«جنى» مبتدأ ، «الجنتين» مضاف إليه ، و«دانٍ» خبر ، و«الجنى» كل ما يجنى من الشجر ، والتنوين فى دانٍ عوض عن الياء المحذوفة لأن الأصل: دانى.

**** من سـورة الواقعة :**

١ـ ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٨٢]

«تجعلون» مضارع مرفوع بثبوت النون ، و«رزقكم» أى شكر رزقكم مفعول، و«أنكم» أن واسمها ، و«تكذبون» مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، والجملة خبر أن ، والمصدر المؤول من أن ومعموليها مفعول ثان لجعل .

**** من سـورة الممتحنة :**

١ـ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن

كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ [١]

«يأيها» منادى مبنى على الضم ، و«الذين» صفة ، و«آمنوا» صلة ، «لاتتخذوا» ناهية والمضارع مجزوم بلا ، «عدوى» مفعول أول ، و«أولياء» مفعول ثان ، وجملة «تلقون» حال من ضمير الفاعل فى تتخذوا ، أو استئنافية ، والباء للتوكيد فى المودة ، وجملة «يخرجون» حال من الضمير فى كفروا ، و«إيَّاكم» معطوف على الرسول ، و«أن تؤمنوا» مفعول لأجله معمول يخرجون . و«إن كنتم» أداة شرط وفعله والجواب محذوف دل عليه «لا تتخذوا» ، و«جهادا» مصدر فى موضع الحال ، أو معمول فعل محذوف دل عليه الكلام ، أى جاهدتم جهاداً ، وجملة «تسرون» توكيد لتلقون بتكرير معناه .

** من سورة القيامة :

١ـ ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ [٢٧]

«قيل» ماض مبنى للمجهول ، و«مَنْ» مبتدأ ، و«راقٍ» خبره ، أى من يرقيها ليبرئها ، وقيل : من يرفعها إلى الله عز وجل أملائكة الرحمة أم ملائكة العذاب ؟

** من سورة الإنسان :

١ـ ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [٦]

«عيناً» بدل من موضع من كأس أو من كافور ، أى : ماء عين أو خمر عين ، أو منصوب بفعل محذوف ، أى : أعنى أو أعطوا أو يشربون ، و«يشرب» مضارع ، والباء توكيد ، وقيل : بمعنى «من» ، وقيل : حال ، أى يشرب ممزوجاً بها ، والأولى أن يكون محمولاً على المعنى ، والمعنى يلتذ بها ، «وعباد» فاعل، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، و«يفجرونها» جملة حال ، و«تفجيرا» مفعول مطلق .

** من سورة المرسلات :

١ـ ﴿ وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفًا ﴾ [١]

الواو للقسم ، وفى الآيات التالية للعطف ، ولذلك جاءت الفاء ، و «المرسلات» مقسم به مجرور بالواو ، و«عرفا» مصدر فى موضع الحال ، أى: متتابعة ، يعنى الريح ، وقيل : المراد الملائكة ، فيكون التقدير «للعرف أو بالعرف» .

**** من سورة النبأ :**

١ـ ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [٣٧]

«رَبٍّ» بالجر بدلا من «ربك» فى الآية السابقة ، وكذلك «الرحمنِ» و«السموات» مضاف إليه ، و«الأرض» معطوف ، وقرئ بالرفع «رَبُّ والرَّحْمَن» «فربُّ» مبتدأ والخبر إما «الرحمن» فيكون ما بعده خبرا آخر أو مستأنفاً ، أو الخبر جملة «لا يملكون» ، و«الرحمن» نعت .

**** من سورة النازعات :**

١ـ ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا * مَتَاعًا لَّكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ﴾ [٣٢ ، ٣٣]

«الجبالَ» منصوب بفعل محذوف ، أى : وأرسى الجبَال . و«متاعاً» مفعول لأجله ، و«لكم» جار ومجرور ، و«لأنعامكم» معطوف .

**** من سورة الشمس :**

١ـ ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [١٣]

«ناقةَ» منصوب بفعل محذوف على التحذير، أى احذروا ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، و«سقياها» معطوف .

**** من سورة القدر :**

١ـ ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [٥]

«سَلَامٌ» خبر مقدم ، و«هى» مبتدأ مؤخر ، وسلام بمعنى مسلمة ، أى تسلم الملائكة على المؤمنين ، أو يسلم بعضهم على بعض ، و«حتى» متعلقة بسلام ، أى الملائكة مسلمة إلى مطلع الفجر ، وقيل : «سلام» أى ليلة القدر ذات تسليم ، أى ذات سلامة إلى طلوع الفجر ، ويجوز أن يتعلق حتى بتنزل ، و«مطلع الفجر» مجرور بحتى ومضاف إليه.

** من سورة المسد :

١ـ ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [٤]

و«امرأتُه» إما معطوف على الضمير فى يصلى ، وإما مبتدأ خبره «حمَّالةُ» فى قراءة الرفع ، أو الجملة بعده فى حالة نصب حمالةَ ، و«حمَّالَـةَ» منصوب على الذم ، أى أذم أو أعنى ، أو على الحال ، أى تصلى نارا مقـولاً لها ذلك ، وقرئ «حمالةُ» بالرفع نعـت لما قبـله أو هى حمالةُ . والله أعلم .

كتبه الراجى عفو ربه

أبو نجوى : محمد على أبو العباس

بنى مجدول ـ إمبابة ـ مصر

المراجــع

١ـ ٤٥٠ سؤالاً وجواباً في شرح ابن عقيل ـ محمد علي أبو العباس ـ مكتبة القرآن ـ القاهرة ١٩٩٢م .

٢ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ الطبعة الأولي ١٩٧٩م .

٣ـ أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ـ لابن هشام ـ تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار إحياء التراث العربي ـ لبنان ـ الطبعة الثامنة ١٩٨٦م.

٤ـ تجديد النحو د. شوقي ضيف ـ دار المعارف ١٩٨٢م .

٥ـ شرح ابن عقيل ـ تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة العشرون ١٩٨٠م .

٦ـ فى أصول اللغة : إصدار مجمع اللغة العربية ـ القاهرة .

٧ـ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ـ إصدار مجمع اللغة العربية .

٨ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ـ تحقيق : أحمد صادق الملاح المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ١٩٧٤م .

٩ـ معاني النحو د. فاضل السامرائي ـ جامعة بغداد ـ بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م .

١٠ـ مغني اللبيب لابن هشام ـ تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مكتبة محمد علي صبيح (د.ت) .

١١ـ موصل الطلاب إلي قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ـ تحقيق : محمد إبراهيم سليم ـ مكتبة ابن سينا ـ القاهرة ١٩٨٩م .

الفهرس

رقم الإيداع : ٩٨ / ١١٣٤٢
977-277-154-1